

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية

دهام محمد العزّاوي

الاحتلال الأمريكي للعراق
وأبعاد
الفيدرالية الكردية

الاحتلال الأمريكي للعراق
وأبعاد
الفيدرالية الكردية

دهـــام محمد العـزّاوي

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

1430 هـ - 2009 م

ردمك 978-9953-87-771-6



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 -4930183 -4930218 (974+)

فاكس: 4831346 (974+) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص. ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http: //www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

المحتويات

المقدمة

لعب الأكراد دورا مؤثرا في تاريخ العراق السياسي الحديث، إذ شكلت مطالبهم القومية وحركاتهم المسلحة وارتباطاتهم الخارجية دافعا وراء الإبقاء على أزمة الهوية كأحد أبرز معالم الواقع السياسي للعراق الحديث منذ نشأته مطلع العشرينات من القرن المنصرم إلى اليوم. وإذا كانت تطلعات الأكراد القومية وما رافقها من ممارسات صدامية قد كشفت خللا بيّنا في الآليات الحكومية المنتهجة لصياغة المشروع الوطني العراقي، فإن التوظيف الخارجي للمسألة الكردية وما رافقها من دعم إقليمي ودولي مباشر للحركة الكردية المسلحة قد ساهم، بدوره، ولسنوات طويلة في عرقلة أي جهود حكومية مخلصة لرأب الصدع وضمان حقوق بعض الجماعات التي ظلت تشعر بالتهميش والإبعاد عن مجرى الحياة السياسية العراقية.

وهكذا فقد أثار الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان/أبريل 2003، وما رافقه من انهيار معالم الدولة العراقية تساؤلات مهمة حول مستقبل الوحدة الوطنية في العراق عموما، والمسألة الكردية في العراق بشكل خاص، في ظل الرعاية الأمريكية للأحزاب الكردية، وطموحاتها المتعلقة بتحقيق الفيدرالية، وضم مدينة كركوك الغنية بالنفط، وتشكيل حكومة وبرلمان كردي مارس كل مظاهر السيادة والاستقلال عن الحكومة المركزية العراقية، وما أعقب ذلك من مشاريع سياسية واقتصادية كرست الواقع الكردي الجديد، مثل قانون إدارة الدولة المؤقت، والدستور الدائم، وقانون تشكيل الأقاليم، ومن ثم الدستور الكردي وقانون الاستثمار في إقليم كردستان. كما أثار تساؤلات أيضا حول الضمانات التي من الممكن أن تحصل عليها القوى السياسية العراقية الأخرى، من عدم تحول الفيدرالية الكردية إلى مشروع سياسي قومي يهدد سلامة العراق ووحدة أراضيه، لاسيما في ظل استمرار الأحزاب الكردية في سياساتها لتكريس مظاهر السيادة في إقليمها بعيدا عن سلطة الحكومة المركزية. ثم تساؤلات حول الموقف الإقليمي من تصاعد

مكتسبات أكراد العراق على حساب تراجع حقوق الأكراد في الدول المجاورة. فهل ستسلم تلك الدول بالأمر الواقع أم أنها ستواصل معارضتها السياسية وضغوطها العسكرية على نحو يمنع انتقال عدوى الوضع الكردي العراقي إلى أقاليمها الملتهبة بالعنف والتمرد؟

ثم السؤال الأهم حول حدود التحالف الكردي الأمريكي. فهل سيفي الأمريكان بوعودهم للأحزاب الكردية في الفيدرالية والسلطة والثروة؟ وهل تدرك تلك الأحزاب أن لتحالفات الولايات المتحدة اشتراطاها وحدودها؟ وهل تدرك أن الإخفاقات التي يواجهها المشروع الأمريكي في العراق قد ستنعكس بلا شك على حدود ذلك التحالف؟ ألم يع الأكراد دروس التاريخ وتجربتهم مع وزير الخارجية الأمريكية هنري كيسنجر؟

إن هذه الدراسة معنية بالإجابة على تلك التساؤلات وغيرها، وهي تهدف إلى تسليط الضوء على تطورات المسألة الكردية في العراق، وما نجم عنها من بروز تحالف كردي أمريكي، سعى الأكراد إلى توظيفه لصالح تعزيز مكاسبهم السياسية التي حصلوا عليها بعيد الاحتلال الأمريكي. وقد انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن الامتيازات التي حصل عليها الأكراد في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية سترتب آثارا واضحة على مستقبل الوحدة الوطنية في العراق، نظرا لارتباطها بتطلعات كردية ذات طابع قومي متحفز، ولإمكانية انعكاس مطلب الفيدرالية على أقاليم عراقية أخرى في الجنوب والوسط والغرب ترفع ذات المظالم التي استند إليها الأكراد، مما يهيئ لتفكيك بنية الكيان العراقي المستندة إلى إرث سياسي شديد المركزية.

وفي ظل سياسات الاحتلال الأمريكي لإعادة صياغة البنية السياسية والاجتماعية وفق نمط التفكيك والتقسيم الذي يخدم مصالحه في العراق، وفي ظل ضعف الشعور الموحد بالهوية الوطنية وسيادة الهويات التحتية (الطائفية والقومية والعشائرية) لمختلف شرائح الشعب العراقي، فإن مفهوم الهوية الواحدة يصبح مغيبا وقاصرا عن الحضور في الذهنية العراقية.

أما عن منهجية الدراسة، فقد تم اعتماد المنهج التحليلي لتفسير الظاهرة المطروحة والأسباب المحركة لها، وما قد ينجم عن استمرارها من تصورات مستقبلية، فضلا

عــن استخدام المنهج التاريخي بهدف التوضيح والمقارنة ومعرفة الأبعاد التاريخية التي شكلت الظاهرة القومية الكردية وحفزت نموها.

وقد قسمت الدراسة إلى أربعة فصول، عالجت في الفصل الأول ولادة الدولة العراقية الحديثة وظهور التطلعات القومية الكردية، فتناولت أصل الأكراد وتوزيعهم الجغـرافي وتقـسيماتهم القبلية والاجتماعية، كما تناولت أزمة الهوية التي عاناها المجـتمع العراقي منذ بداياته إلى يومنا هذا والتي نجمت عن ضعف الآليات النظمية الـتي انتهجت في تعزيز مفهوم المواطنة والمشاركة المتساوية في الثروة والسلطة، مما جعـل بعـض الجماعـات تحجم عن الاندماج والتلاحم في هوية الوطن الجامعة، وتتمـسك بهـوياتها الضيقة، مع تأكيدي على أن أزمة الهوية لم تكن افتعالا نظميا خالـصا، بقـدر ما كانت أيضا افتعالا خارجيا، ساهمت به الدول المحيطة للعراق، والقوى الدولية المؤثرة التي تمكنت من توظيف قيادات بعض الجماعات العراقية في تنفـيذ أجندات سياسية، تتعلق بمصالحها الرامية إلى تعطيل دور العراق في المنطقة، إضـافة إلى تـناولي أزمة اندماج الأكراد في المجتمع العراقي، ورغبتهم الملحة منذ تأسيس الدولة العراقية في الانفصال عن العراق وتشكيل دويلتهم المستقلة.

وقـد مثلت حركات التمرد الكردي المستمرة تعبيرا أصيلا عن سعي الأكراد لتحقيق أهدافهم القومية في هذا الاتجاه، مع تأكيدي في هذا المبحث على أن سعي القـيادات الكـردية لتحقيق طموحاتهم القومية لم يمنع قطاعات كبيرة من الشعب الكـردي مـن الانغماس في مفردات الدولة العراقية السياسية والاقتصادية، مما هيأ لتـبوء شخـصيات كردية موالية مناصب سياسية كبيرة حفرت أسماءها في ذاكرة الدولة العراقية، كما تناولت النتائج السياسية التي حصدها الأكراد جراء كفاحهم القومـي، والتي تمثلت في قانون الحكم الذاتي عام 1970 الذي شكل خطوة كبيرة أمـام انفراج سياسي سلمي للمسألة الكردية، دفعت القيادات الكردية للبناء عليها نحو طموحات أوسع، مستثمرين الظروف الدولية التي مرت بها المنطقة، والأوضاع الاسـتثنائية التي مر بها العراق بعد حرب الخليج الأولى عام 1980 وحرب الخليج الثانـية عـام 1991، وما رافقها من تدمير قدرات العراق العسكرية والاقتصادية، وفـرض حـصار اقتصادي وسياسي أخل بوحدته الوطنية، فكان أن رفع الأكراد سـقف مطالبهم القومية نحو الفيدرالية التي عُدَّت شكلا سياسيا وقانونيا مستحدثا

في الواقــع العراقــي يتخوف كثير من المحللين والمراقبين من أن يؤدي تطبيقها إلى تفكــيك كيان الدولة العراقية الموحد، لاسيما في ظل انتشار الوعي الإثني (الطائفي والقومي) لدى فئات عراقية أخرى من غير الأكراد بدأت تبحث هي الأخرى عما يبرر انبعاث هوياتها الضيقة.

وتناولت في الفصل الثاني انعكاسات الاحتلال الأمريكي للعراق على تصاعد المطالــب الكــردية في الفيدرالــية وحق تقرير المصير، تمثلت في كثير من القوانين والتــشريعات التي أقرتها سلطات الاحتلال الأمريكي فأتاحت للأكراد حق التمتع بوضع إداري وسياسي شبه مستقل، ومن أهم تلك التشريعات قانون إدارة الدولة العــراقية المــؤقت، والدستور العراقي الدائم، وقانون إدارة النفط، وقانون تشكيل الأقاليم، فضلا عن الدستور الكردي الذي أقرت فيه صلاحيات سياسية واقتصادية قرّبت إقليم كردستان من وضع الدولة المستقلة. وفي الفصل المذكور تناولت أيضا واقــع مديــنة كركوك، والصراع القومي بين قومياتها الثلاث (العربية والتركمانية والكــردية) للهيمنة على مصيرها، والسياسات التي تبنتها القيادات الكردية لضمان السيطرة على المدينة الغنية بالنفط، وبما يعزز طموحاتها السياسية ومواقفها التفاوضية.

أمــا في الفــصل الثالث فتناولت الدور الأمريكي في توظيف المسألة الكردية ودعمهــا في العــراق، سواء لمرحلة ما قبل الاحتلال أو ما بعدها، مع الإشارة إلى حجم التحالف الاستراتيجي بين إدارة الاحتلال والأحزاب الكردية وما أفضى إليه من رعاية متميزة لطموحات الأكراد القومية.

وأمــا الفصل الرابع والأخير فيتناول الموقف الإقليمي من موضوع الفيدرالية الكــردية، حيث يظهر موقف إقليمي شبه موحد حيال التصدي لاندفاعات أكراد العراق وطموحاتهم السياسية، ولعل أبرز المواقف الإقليمية حزما في هذا الاتجاه هو الموقــف التركي الذي عبّر في أكثر من مرة عن انتقاد صريح للطريقة التي تعالج بها الإدارة الأمــريكية ملف احتلالها للعراق وما أفضى إليه من انتشار مظاهر الفوضى وشــيوع المطالــب الإثنية التي تهدد بتفكيك النسيج السياسي والاجتماعي للدولة العراقية مع ما يعكسه من نتائج تضر بالأمن القومي التركي.

وأخــيرا فمــن المهــم جدا القول هنا أن وحدة العراق الوطنية باتت في ظل الاحــتلال الأمريكــي تقــف على مفترق طرق خطير، ومتعدد الاتجاهات، وغير

محسوم النهايات. فإذا كان الاحتلال يشكل اليوم التحدي الكبير لكل العراقيين، بما أفضى إليه من زرع بذور الحرب الأهلية، وتفكيك نسيج العراق الاجتماعي، وتخريب السلم الأهلي بين أبنائه، وإلغاء الدور المركزي للدولة العراقية، وإشاعة الفوضى والإرباك في مفاصل الحياة الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإن تحدي المحافظة على خيط الترابط الداخلي والوحدة الوطنية بين مكونات العراق الاجتماعية، بات يمثل التحدي الأخطر الذي يواجه العراقيين جميعا وبكل ألوان طيفهم السياسي والاجتماعي.

دهام محمد العزاوي

طرابلس 2009

الفصل الأول

العراق والتطلعات القومية الكردية

المبحث الأول: من هم الأكراد؟

الأكراد هم جماعة قومية، وحدهّا عوامل الجغرافيا والعرق والدين، ومزقها التاريخ والمصالح الدولية، لتتوزع على خمس دول هي: تركيا، والعراق، وإيران، وسوريا، وأرمينيا. وفيما عدا أرمينيا، التي يعد الوجود الكردي فيها مستقرا بدرجة لا تجعله يمثل مشكلة[1]، فإن هذا الوجود يعد مشكلة كبرى في كل من تركيا والعراق وإيران، وإلى حد ما سوريا، نتيجة عجز هذه الدول عن إيجاد آلية سياسية واقتصادية وثقافية لاستيعاب الأكراد، فتحولت هذه المشكلة إلى صراع مسلح أخذت تعانيه هذه الدول. ولقد تفاوتت أساليب التعامل مع الأكراد من إنكار تام للتمايز القومي كما هو الحال في تركيا وإيران،[2] إلى اعتراف ونوع من الحكم الذاتي كما هو حاصل في العراق.

ويختلف المؤرخون في تقرير أصول الأكراد، فمنهم من يرجعهم إلى أصول عربية[3]، ومنهم من يرجعهم إلى أصول تركية وآرية، حيث أن لغتهم تنتمي إلى عائلة اللغات الآرية، وأن تاريخ ولوجهم منطقة كردستان يرتد إلى قرون عديدة سبقت ميلاد المسيح.

---

(1) David McDowell, *A Modern History of the Kurds, I.B.Tauris: London, 1996, 5-9.*

(2) The Kurds and Kurdistan *People without Country A.R.Gassemlou, Zed press: London 1980, 11-13.*

(3) وهو ما ذهب إليه المؤرخون العرب حينما أرجعوا الأكراد الى أصل عربي وكما قال شاعرهم

لعمرك ما الأكراد أبناء فارس ولكنهم أبناء كرد بن عامر

ويرى هؤلاء المؤرخون أن القوم الكرد ما هم إلا عرب في الأصل انفصلوا عنهم في حادثة انهيار سد مأرب واعتصموا بالجبال والوهاد، حيث اختلطوا ببعض الأقوام الأجنبية فنسوا لغتهم، فهم إما من ربيعة بن نزار بن بكر بن وائل، أو من كرد بن مرد بن صعصعة بن هوازن. حول هذه الأراء أنظر عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي (بيروت: مطبعة العرفان، 1975)، ج 3، 258.

ويشير المستشرق الروسي فلاديمير مينورسكي في أحد أهم بحوثه حول الأكراد إلى أن الأكراد هم أحفاد الميديين الذين سكنوا بلاد فارس عام 836 ق.م، وشكلوا مع الفرس مجموعتين من القبائل الإيرانية، حيث يعود تاريخهما إلى النصف الثاني من القرن التاسع قبل الميلاد، ويضيف مينورسكي أن الميديين هم بناة أول دولة إيرانية كبيرة، وأن دولتهم مكثت زهاء مائة وخمسة وسبعين عاما، إلى أن تمكن مؤسس الدولة الفارسية قورش من خلع آخر ملوك الميديين في عام 550 ق. م.[1]

في حين يرى المستشرق الروسي مار إلى أن الأكراد هم السكان الأصليون لجبال آسيا الصغرى، شأنهم في ذلك شأن الأرمن والجيورجيين والخالديين. ويرد مار أصل الأكراد إلى قوم ورد ذكرهم كثيرا في الكتابات القديمة تحت اسم كردوخ، والذين تحدث عنهم المؤرخ اليوناني القديم اكزينوفون في كتابه أناباس عام 400 ق. م[2].

وثمة رأي آخر يقول به الألماني نولدكه يشير إلى أن الأكراد هم من الأقوام الذين كانوا يعيشون في المنطقة الجبلية غربي بحيرة وان، وقد تفرقوا بصورة واسعة في البلاد ما بين إيران وميديا، كما يضيف نولدكه أن كلمة كيرتي تطورت إلى كلمة كورتو وكوردو أولا، ثم إلى كلمة كورت وهي كلمة أصلية.

أما سافراستيان فيربط الأكراد بشعب (كوت) الذي عاش في مملكة كوتيام الواقعة على الضفة الشرقية لنهر دجلة بين نهري الزاب الصغير وديالى، ويعتقد أن كلمة أكراد مأخوذة من الكلمة الآشورية كورتو.[3]

ومهما يكن من اختلاف في وجهات النظر بين الباحثين والمؤرخين فلا شك أن البحث في منشأ الأكراد ما زال غامضا، وأن الآراء بصفة عامة لا تزال متضاربة في أصلهم ومنشأ لغتهم، إلا أنه وبشكل عام يوجد اتفاق أكبر على أن نسبة الأكراد تعود إلى أصول آرية بوصفهم نتاجا لاختلاط قبائل زاجروس والقبائل الهندوأوربية التي أخذوا عنها لغتهم بلهجاتها الكثيرة والمتنوعة.

---

(1) فلاديمير مينورسكي، الأكراد احفاد الميديين، ترجمة وتعليق د. كمال مظهر أحمد، مجلة الثقافة الجديدة، بغداد، 1976، 555.

(2) عزيز الحاج، القضية الكردية في العشرينات، بيروت: المؤسسة العربية للدراسة والنشر 1984، 224.

(3) مازن بلال، المسالة الكردية: الوهم والحقيقة، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع 1993، 140.

أما فيما يتعلق بالتوزيع الديمغرافي للأكراد، فإن تركيا تمثّل اليوم أكبر تجمع من حيث المساحة والعدد، حيث تضمّ ما يقارب (194) ألف كم^2 من مساحة المنطقة الكردية، فضلا عن أن 20% من سكان تركيا البالغ عددهم أكثر من (60) مليون نسمة هم من الأكراد، أي ما يقارب (13) مليون نسمة،[1] يتركزون في مدن أهمها ديار بكر، وان، وهكاري، وتبليس، ودرسيم.

أما في إيران فإن مساحة المنطقة الكردية تبلغ نحو (125) ألف كم^2، يقطنها ما يقارب 10% من مجموع الشعب الإيراني، أي حوالي (7,5) مليون كردي، يتركزون في ولايات كرمنشاه وأردلان ولورستان. وفي أرمينيا يوجد أهم تجمع للأكراد في الاتحاد السوفيتي السابق ولاسيما في مدينة آريفان، حيث يبلغ عددهم نحو (120) ألف نسمة[2]. أما في سوريا فيبلغ عددهم وفقا لإحدى الإحصائيات حوالي (320) ألف نسمة ينتشرون في ولايات مثل حلب ودير الزور والقامشلي ودمشق وغيرها[3].

والأكراد غالبيتهم من المسلمين السنة، والقليل منهم من المسلمين الشيعة الاثنا عشرية الذين يتركزون في مناطق جنوب غرب إيران، وفي العصور الماضية اعتنق بعض الأكراد اليهودية والمسيحية.

أما الأكراد غير الموحدين فقد اعتنقوا ديانات أخرى متعددة مثل اليزيدية، والعلي الهية[4].

وأما لغتهم فهي مجزأة – مثل تجزئ الأكراد أنفسهم – حسب المنطقة واللهجة؟، فبسبب وعورة المنطقة الكردية، وصعوبة الاتصالات، وظهور الحدود الرسمية بين الدول التي توزعت وجود الأكراد، تفرق السكان إلى قبائل منعزلة ومتباعدة، مما أدى إلى اختلاف كبير في اللهجات التي يتكلم بها الأكراد. ومع مرور الزمن دفع ذلك إلى اختلاف اللهجات من واد إلى واد، ومن منطقة جغرافية إلى أخرى، ولذلك تنقسم

(1) .David McDowell ,*A Modern History of the Kurds* 9,

(2) J. C. Randal, *After such knowledge, What Forgiveness ? My Encounters with Kurdistan, New York press: New York 1997, 16*.

(3) د. سعد ناجي جواد، الأقلية الكردية في سوريا، بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مركز دراسات العالم الثالث، 1988، 5.

(4) .Randal, *After such knowledge, 25*

اللهجات الكردية الحالية إلى عدة لهجات أهمها الكرمانجية التي يتحدث بها أكثر من 50% مــن الأكراد، وتستعمل في الكتابة والتعليم، ولاسيما في المناطق الكردية العراقية ومعظـــم أكراد تركيا وسوريا وأرمينيا، وهناك اللهجة البادنانية التي يتحدث بها أكراد العـــراق في دهـــوك وأربيل، كما توجد اللهجة السورانية التي يتحدث بها عدد أقل في مـــناطق وأقـــضية محافظـــة السليمانية في العراق وكثير من منطقة كردستان الإيرانية، وتـــستعمل كذلك في الكتابة والأدب، وهنالك لهجة رابعة هي لهجة الـــ (زازا) وهي لهجة (الدوملي – الدونبلي) في تركيا وتسود إقليم درسيم خاصة[1].

ورغـــم تعـــدد لهجاتها إلا أن اللغة الكردية تبقى في كل الأحوال متميزة عن اللغـــات العربية والتركية والفارسية، فالأكراد ليسوا عرباً ولا أتراكاً ولا فرساً، إنما هم جماعة مميزة تجد في لغتها دليلا على ثباتها القومي[2].

ومع هذا فثبات الأكراد القومي لا يعني وجود حالة من الاندماج أو التماسك الاجتماعـــي، فالروح القبلية ما زالت قوية للغاية بين الأكراد، ومن الصعب اليوم علـــى أي كـــردي أن يلعـــب دورا سياسيا بارزا إن لم يكن في أصوله من شيوخ القبائل. فمعضلة الأكراد التاريخية هي انقساماتهم القبلية، حيث لعبت دورا في بقاء المجتمع الكردي مفككا عبر التاريخ ومنعت قيام كيان كردي موحد، كما شكلت ميدانا خصبا لاستغلال القوى الخارجية التي لعبت على حبل تلك الانقسامات لمنع الأكراد من التوحد وتشكيل كيانهم الخاص[3].

وهنا لابد من الإشارة إلى أن المنطقة الكردية لم تتعرض للتقسيم في إطار نتائج مـــا بعد الحرب العالمية الأولى كما يظن الكثيرون، إنما خضعت تلك المنطقة لمراحل

---

(1) د. وصال نجيب العزاوي، القضية الكردية في تركيا، بغداد: جامعة بغداد، 1994، 5.

(2) Ch.Hitechnes, *Struggle of the Kurds, Washington: official journal of the national Geographic society, 182, 1992,: 36.*

(3) فـــي القـــرن الثامن عشر رثى أحد كبار الشعراء الكرد أحمد خاني في إحدى قصائده تفرق الأكـــراد وهدر الدم الكردي في خدمة قضايا قومية أجنبية، حيث قال: (إن الأتراك والفرس محاطـــون بأســـوار مـــن الأكراد... في كل مرة يعبئ بها العرب والأتراك الجيوش... أن الأكـــراد هـــم الـــذين يغـــرقون في دمائهم. وإذ هم دائما متفرقون، دائما على خلاف فانهم لايذعـــنون لـــسلطان واحد منهم... فلو أننا توحدنا إذا لأصبح هذا التركي وهذا العربي وهذا الفارسي خادمين لنا) أنظر لورانت شابري واني شابري، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى: الاسباب المؤدية للانفجار، ترجمة د. ذوقان قرقوط، (القاهرة: مكتبة مدبولي،1991)، 345.

من التقسيم كان أولها غداة معركة جالديران أو (تشالديران) الشهيرة في أغسطس 1514م، بـــين إيران الشيعية والدولة العثمانية السنية في عهد السلطان سليم الأول، فعلـــى إثر تلك المعركة قُسِّمت المناطق الكردية بين الدولتين، حيث حصلت تركيا العثمانـــية التي انتصرت في تلك الحرب على الجزء الأكبر من كردستان، وتم إقرار التقـــسيم بـــصورة نهائية بمقتضى اتفاقية عام 1639م التي أبرمت بين الشاه عباس الصفوي والسلطان العثماني مراد الرابع[1].

أمـــا التقـــسيم الأهـــم في تاريخ الأكراد فقد جرى في مطلع القرن العشرين بمقتضى اتفاقية سايكس بيكو 1916، والتي كان نصيب المنطقة العربية من التقسيم والتقطيع فيها كبيرا أيضا، فبموجب هذه الاتفاقية اتفقت كل من بريطانيا وفرنسا علـــى اقتـــسام أقالـــيم الإمبراطورية العثمانية، بحيث تحصل بريطانيا على أراضي الـــرافدين من خانقين شمالا حتى الخليج العربـــي، وفي المقابل حصلت فرنسا على معظـــم أراضي سوريا الكبرى (سوريا لبنان) وجزء من مناطق وجود الأكراد في جـــنوب شـــرقي تركيا، أما فلسطين فقد تقرر أن تصبح كيانا دوليا تحت الوصاية الـــبريطانية. ولمـــا علمت روسيا بفحوى اتفاقية سايكس بيكو سارعت كل من إنكلترا وفرنسا إلى ترضيتها بالموافقة على منحها الجزء الشمالي الغربـــي من مناطق تـــواجد الأكراد، وهو الجزء الذي تنازلت روسيا لاحقا عن معظمه لتركيا بمقتضى معاهـــدة برســـت ليتوفسك لعام 1918، ومن جانب آخر فقد تنازلت فرنسا عن منطقة الموصل لبريطانيا بمقتضى اتفاقية وقعت بين الدولتين في أعقاب الحرب العالمية الأولى، كمـــا تـــنازلت فرنسا عن منطقة ديار بكر الكردية لتركيا بموجب اتفاقية وقعت بين الدولتين في أنقرة في أكتوبر 1921[2].

لقـــد بـــات الأكراد يصنعون من خلال انتشارهم الديمغرافي مشكلة في إطار واسع وعريض تمس كل دولة من مجموعة الدول التي أخذت تتضمن قطاعا منهم، ومـــن المفيد القول إن بدايات القرن العشرين شكلت المنطلق الحقيقي لنمو الشعور الكـــردي المطالـــب بالحقـــوق القومية. فمنذ الحرب العالمية الأولى، أخذت آمال

---

(1) د. أحمـــد وهـــبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2001، 215.

(2) د. أحمد وهبان، الصراعات العرقية، 220.

الأكراد في بناء دولتهم الموحدة في كردستان تتصاعد لاسيما بعد أن وضع الرئيس الأمريكـــي ودرو ولسن عام 1918، مبادئه الأربعة عشر حول تقرير المصير والتي اقتـــرح خلالها بأنه من حق أبناء الأقليات الإثنية الموجودة في إطار الدولة العثمانية (الأكراد، الأرمن، الأشوريين) أن يحصلوا على دولتهم الخاصة[1].

وقـــد جاءت معاهدة سيفر 1920، والموقعة من قبل الحلفاء لتؤكد هذا الحق حيـــنما أشارت في المواد (62، 63، 64) إلى حق الأكراد في التمتع بالحكم الذاتي تمهيدا لإقامة دولتهم خلال سنة واحدة بعد إبلاغ عصبة الأمم برغبتهم تلك، فقد جـــاء في المادة (64) على سبيل المثال ما يلي: "إذا حدث خلال سنة من التصديق علـــى هذه الاتفاقية أن تقدم الأكراد إلى عصبة الأمم طالبين الاستقلال عن تركيا، وإذا اعترفت العصبة بأهلية هؤلاء السكان في حياة مستقلة، فإن تركيا تتعهد بقبول هذه التوصية، والتخلي عن كل حق في هذه المنطقة، وستكون الإجراءات التفصيلية لتخلـــي تـــركيا عن هذه الحقوق موضوعا لاتفاقية منفصلة تعقد بين كبار الحلفاء وتركيا، وإذا ما تم تخلي تركيا عن هذه الحقوق، فإن الحلفاء لن يثيروا أي اعتراض ضـــد قـــيام ولايـــة الموصـــل بالانـــضمام الاختياري إلى هذه الدولة (أي الدولة الكـــردية)"،[2] إلا أنه من الواضح أن الأكراد لم يتقدموا بطلب رسمي إلى العصبة لتأســـيس دولـــة جديدة، كما أن الحكومة التركية الجديدة برئاسة مصطفى كمال أتاتـــورك والـــتي تمكنت من بسط سيطرتها على جميع الأراضي التركية، كانت قد رفـــضت بـــنود معاهدة سيفر، ووقعت بدلا عنها، وبالاتفاق مع الحلفاء، معاهدة لوزان 1923، و لم تأت على أي ذكر للأكراد[3].

وهكـــذا فبدلا من أن يحصل الأكراد على دولتهم الخاصة، وجدوا بعد حين حريتهم السياسية وهويتهم الثقافية قد قسمت بحدة، فجزء من أراضي كردستان قد ضمت إلى تركيا الحديثة بقيادة أتاتورك الذي لم يدخر وسعا في سبيل طمس الهوية الكـــردية عبر عمليات القتل والتهجير الجماعي القسري، وقسم آخر ضُمَّ إلى إيران التي لم تعدم هي الأخرى الوسائل الكفيلة بتذويب القومية الكردية في إطار الرابطة

---

(1) Margaret Kahn, *The Children of the Jinn, USA press: Washington 1980, 12*.

(2) د. أحمد وهبان، الصراعات العرقية، 221.

(3) د. ولـــيد حمـــدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية: دراسة تاريخية وثائقية، (لندن، 1991)، 33-35.

الإيــرانية (الآريــة). أما الأجزاء الأخرى فقد ضمت إلى الاتحاد السوفيتي والعراق بقرارات دولية.

ومــنذ ذلــك الحين وحكومات هذه الدول تحاول جاهدة لاسيما في ظل ضعف تراثها الديمقراطي، استئصال محاولات الأكراد لانتزاع الاعتراف بحقهم في إدارة شئوهم الذاتية في الأقاليم التي يتواجدون فيها، لاسيما مع خوفها المتزايد من تــأثير هذا الاعتراف على درجة تحكمها في مقاليد الأمور. ومهما يكن من أمر فــإن الذي يهمنا هو أن المشكلة الكردية تمس صميم البنية السكانية والاقتصادية والــسياسية للعراق، فالأكراد الذين يعيشون اليوم في شمالي وشمال شرقي العراق، في محافظــات دهوك وأربيل والسليمانية وجزء من كركوك والموصل، ويتراوح عــددهم بــين (3,2 إلى 4) مليون نسمة[1]، أي ما يقارب نسبة (4,16%) من مجمــوع الــشعب العراقــي، يقيمون في أكثر مناطق العراق غنى من حيث المياه والزراعة والنفط.

ويتميــز المجــتمع الكردي العراقي بتنوعه القبلي وانقسامه العشائري كعموم المجتمع الكردي، فالكردي العراقي لم يتعود الخضوع لنظام سياسي وإداري منظم، وكــثيرا مــا يلعب العرف والدين والعشيرة دورا رئيسا في تشكيل رؤية المواطن الكــردي لمدى التزامه أو عدم التزامه بالتنظيم الإداري والسياسي الذي يخضع له، وهكــذا فكثير من أكراد العراق هم من أفراد القبائل والعشائر، ويدينون بولائهم لزعماء قبائلهم، فالكردي يلبــي رغبة زعيمه ليس فقط قياما بواجب أو تكليف، وإنمــا في أحــيان كثيرة عن إيمان راسخ واندفاع عنيف، ولهذا يلاحظ الكثير ممن عرف الشخصية الكردية العراقية أن الكردي العراقي يكن الولاء والاحترام لزعيمه

---

(1) بسبب عدم وجود إحصائية ثابت ورسمية لنفوس الأكراد، فإن هذه المسألة خضعت للتكهنات والمــيول الشخــصية، ففي الوقت الذي تؤكد بعض المصادر أن نسبة الأكراد في العراق لا تــتجاوز 16.4 %. يذهب البعض إلى أن هذه النسبة تصل إلى 18%، في حين يبالغ البعض فيشير إلى أن نسبة الأكراد تتجاوز 20% من مجموع الشعب العراقي. حول هذه النسب أنظر علــى التوالــي: د. خيــر الدين حسيب، العراق من الاحتلال إلى التحرير (بيروت: مركز دراســات الــوحدة العــربية، 2006)، 255 وكــذلك د. سعد الدين إبراهيم وآخرون، الدولة والمجــتمع في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، 250 وكذلك د. غــسان ســلامة، المجــتمع والدولة في المشرق العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1987)، 76.

العشائري أكثر من رجال السلطة السياسية أو العسكرية التي كثيرا ما تمرد عليها سواء في عهد السلطة العثمانية أو في زمن الدولة العراقية المستقلة.

أما عن أهم العشائر الكردية العراقية، فيمكن الإشارة إلى الكثير من العشائر التي لعبت دورا في الحياة الكردية والعراقية على حد سواء، وقدمت شخصيات سياسية وعسكرية لعبت دورها في تاريخ العراق المعاصر، ولعل أهم تلك العشائر هي عشيرة البارزانيين، التي تعد من أهم قبائل كردستان العراق، وتستقر في قضاء الزيبار، شمال نهر الزاب الكبير، وجنوب جبل شيرين. ومن أهم زعمائها الشيخ أحمد البارزاني الذي أعدمه الإنكليز عام 1932، وشقيقه الملا مصطفى البارزاني الذي قاد الحركة الكردية المسلحة منذ ثلاثينيات القرن المنصرم وحتى انهيارها عام 1975. وهناك قبائل الطالبانية التي تستقر بين مدينة كركوك وقضاء خانقين في ديالى، ومنهم جلال الطالباني زعيم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، ومكرم الطالباني، وزير الزراعة العراقي زمن حكم البعث في السبعينيات من القرن المنصرم. وهناك أيضا قبائل الجاف التي تستقر في مناطق شهر الزور، ومدينة حلبجة، وخورمال. وقبائل البرزنجي التي تتواجد في قضاء خانقين في ديالى، وفي مدينة كركوك، وتمتهن حرفة الزراعة والرعي، وتَدَّعي هذه القبائل بأصولها العربية وانتسابها لآل البيت العلوي، وهي تُعَد مع قبائل الجاف والزيباريين من أكثر القبائل الكردية موالاة للدولة العراقية في جميع عهودها الملكية والجمهورية، وقد دخلت بسبب هذا الولاء في صِدام مع قبائل كردية معارضة.

وهناك قبائل أخرى أقل حجما وتأثيرا، منها قبائل الهركية الذين يستقرون في شمال شرق أربيل، وفي مثلث الحدود العراقية الإيرانية التركية، وهذه القبائل تعتنق المذهب العلي-الهي، وقبائل زنكنة جنوب مدينة كركوك وفي أطراف مدينة كفري، وقبائل الهماوند الذين يتمركزون في مركز مدينة جمجمال وبازيان، وقبائل السورجي في شرق الموصل وجنوب بارزان، وغيرها من القبائل.[1]

أما على الصعيد السياسي فقد احتلت المسألة الكردية في العراق مكانا بارزا في تاريخ العراق السياسي المعاصر، بل إنها شكلت معضلة من معضلاته السياسية،

(1) د. حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط (القاهرة: مكتبة مبولي، 1992)، 11 - 12.

لكــونها تقدم أنموذجا لا يتكرر في الواقع العراقي والعربــي لأقلية تجد في تماسكها القومي، وتركزها الجغرافي، وواقعها الاجتماعي والسياسي، ما يشجعها باستمرار علــى الوقوف بوجه النظم السياسية العراقية، والمطالبة بحقوقها القومية. وعلى هذا الأســاس اكتسبت المسألة الكردية، عبر تاريخها الطويل، سمات معقدة، وجوانب مــشتركة، لم يعــد من المنطقي تجاهل دراستها، لاسيما بعد الاحتلال الأمريكي للعــراق الــذي ظهرت فيه المسألة الكردية من بين أكثر القضايا حساسية بالنسبة لمــستقبل العــراق السياسي، وخصوصا بعد أن أخذت القيادات الكردية تتمسك بمطالب سياسية ذات طابع قومي كردي، بات لها، في ظل الرعاية الأمريكية، تأثير واضح على مسار العملية السياسية في العراق بشكل خاص، وعلى مستقبل العراق بشكل عام.

وقــبل الاسترســـال في تحليل أبعاد هذه المسألة لا بد أن نعرج على تفسير ما يعانــيه المجتمع العراقي ذاته من أزمات تتعلق بالهوية والاندماج على نحو ساهم في إبقـــاء المـــسألة الكـــردية وغيرها من المسائل المتعلقة بالوحدة الوطنية العراقية قيد الانفجـــار والتأجج المتواصل، وبشكل عطل على نحو ملحوظ أي استقرار سياسي للمجتمع العراقي.

المبحث الثاني: الهوية العراقية المأزومة

رافق ظهور العراق الحديث عام 1921، أزمات سياسية واجتماعية هزت فيما بعد أركان وحدته الوطنية، ودفعت به ليكون أكثر أقطار المشرق العربــي سخونة في أحداثــه وأزماته. وقد يكون من المنطقي أن لا نلقي مشكلات العراق السياسية في ســلة نظمـــه السياسية، فتلك النظم على علاّتها لم تكن سببا وحيدا فيما عاناه العراق من أزمات الهوية والاندماج وعدم الاستقرار في علاقاته الداخلية والخارجية، بقــدر مـــا كانـــت عاملا مهما يضاف إلى جملة الظروف الداخلية والدولية التي أحاطـــت بولادة العراق العسيرة، فقد ولد العراق الحديث وهو مثقل بتركة كبيرة مـــن الـــتخلف العـــشائري والتناقض المذهبـــي، صاغتها ظروف الحقبة العثمانية ومـــرحلة الاســـتعمار البريطاني، فقد ساهمت سياسة بريطانيا القائمة على استثمار التناقــضات الاجتماعـــية في شـــحن عواطف أكراد العراق بتطلعات قومية نحو

الاستقلال، إلا أنها سرعان ما نكصت عن وعودها مما أضر بنوايا الأكراد للاندماج في مشروع الدولة الجديد، حيث شعروا أن هذا المشروع سيُبْنى على أسس إرغامية تختــزل طمــوحاتهم في دولة قومية مستقلة. أما السنة فقد ساعدتهم حظوتهم لدى الدولـــة العثمانية ونفوذهم في مفاصلها على تسلم مهام الدولة الجديدة، وقد وجد البريطانيون فيهم الكفاءة العسكرية والإدارية ما يؤهلهم لقيادة البلد.

هكـــذا ولد العراق منثلم الهوية منذ بدايته، فكانت عملية إصلاح ثلمه مهمة ليست باليسيرة على حكومة سعى الاحتلال البريطاني طويلا لتثبيتها وفق اشتراطاته الخاصة، ولم تفلح دبلوماسية الملك فيصل الأول وحنكته السياسية في جذب الفئات المتوجـــسة إلى مشروعه السياسي الرامي إلى خلق هوية عراقية واحدة، ولذلك بقي يصرح في مناسبات متعددة أن مهمة التوفيق بين العراقيين ليست بالهينة، وأن إقامة تـــوازن وتفاعـــل بين مكوناته الرئيسة، لاسيما السنة والشيعة والأكراد هي مهمة عـــسيرة، ففـــي إحدى مذكراته إلى مجلس الوزراء عام 1931، تناول الملك فيصل المـــشاكل القومية والطائفية التي يعاني منها العراق، فالعراق وفق تصوّره "من جملة الـــبلدان الـــتي ينقصها أهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية، ذلك هو الوحدة الفكـــرية والملـــية والدينية، فهي والحالة هذه مبعثرة القوى، منقسمة على بعضها ويحتاج ساستها إلى أن يكونوا حكماء مدبرين وفي عين الوقت أقوياء مادة ومعنى. وعلى جانب كبير من الاحترام لتقاليد الأهالي، ولا ينقادون إلى تأثيرات رجعية أو أفكار متطرفة تستوجب رد الفعل"[(1)].

ولـــذلك كان من الطبيعي والحالة تلك، أن يحمل المستقبل تنافسا واحتكاكا بـــين تلك المكونات على نحو أوصل المشروع العراقي في مراحل لاحقة إلى مرحلة من الانسداد السياسي المتمثل في غياب حقيقتين أساسيتين:

أولهما: تعثر المشروع الوطني بسبب افتقار السلطة إلى الأدوات التي تجعل من التنافس على العصبـــي بين الوحدات الاجتماعية سلميا وطبيعيا ورُكون السلطة في أحيان كثيرة إلى الأساليب غير الديمقراطية في تثبيت قواعدها الدستورية والسياسية، ممـــا دفـــع إلى تحـــول غالبية الشعارات التي رفعت حول الوحدة الوطنية والتحرر

(1) د. علي محمد الشمراني، صراع الأضداد: المعارضة العراقية بعد حرب الخليج، (لندن: دار الحكمة 2003)، 57-58.

والمساواة إلى نوع من الارتزاق السياسي والانقلابات المتكررة والمصالح الشخصية التي أضرت بالمصالح العليا للشعب.

وثانـــيهما: ضـــعف مفهوم المواطنة، ذلك المفهوم الذي يشرع المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات ويقوي من ولائهم للدولة بصفتها القوة التي تدافع عن الكيان الاجتماعي بكليته.

لقـــد كانت ثمرة ذلك أن تضاعفت أزمة الهوية بما تعنيه من اضطراب المعاني الرمـــزية والـــروحية والحـــضارية التي تشد المواطن إلى الجماعة وتعطيه إحساسا بالانـــتماء إلى الـــوطن، بغض النظر عن هويته المحلية، وتخلق لديه الولاء والاعتزاز الكامل به وبرموزه الشاخصة. فبعد عقود من الاستقلال عجزت النظم العراقية عن أن تكون فاعلة في الترويج لهذه الهوية عبر تنمية الإحساس بالمواطنة، وإشاعة روح الحـــرية والمساواة، وتنمية الحياة الاقتصادية، وإشباع الحاجات الأساسية للمواطن وفـــق الحـــد الأدنى من العدالة التوزيعية بين أفراد الشعب[1]. فكانت النتيجة أن تفاقمـــت الأوضـــاع مـــن الداخل مع تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان، وكبت الحـــريات، والاستئثار السياسي بالسلطة، وقصور برامج التنمية، وتصاعد الإنفاق العسكري على حساب متطلبات البناء والتنمية الوطنية، والتوزيع العادل للثروات، وغـــياب العدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة. وبقي لأزمة الهوية حضورها الفاعل من بين أكثر القضايا والمشكلات التي عاناها العراق منذ استقلاله إلى اليوم، نظرا لارتباطها بطبيعة العلاقة البنيوية السائدة بين وحدات المجتمع العراقي من جهة، والسلطة السياسية من جهة أخرى، وضعف أداء السلطة في إدارة الاختلافات الإثنية في العراق وتحييد عملية التثمير السياسي لها.

وممـــا لا شك فيه أن أخطر ما يكون عليه حال أي مجتمع هو أن يعجز النظام السياسي عن بناء أطر سياسية جامعة، ومؤسسات رضائية مشتركة، تنـــزع الأثر الـــسلبـــي عن ظاهرة التعددية المجتمعية[2]، ويفشل بالتالي في بناء شرعيته السياسية

(1) د. عـــبد الالـــه بلقزيـــز، دور الدولة في مواجهة النزاعات الأهلية، منشور في عدنان السيد حـــسين وآخرون، الحروب الأهلية العربية: دراسة في العوامل الداخلية والخارجية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، 53-54.

(2) علـــي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، منشور في مجموعة باحثين، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، 76.

علـــى أسس المواطنة الكاملة، حينما يصبح غير قادر على حيازة رضا وإجماع كل فـــئات المجتمع السياسي، مما يؤدي إلى إضعاف الترابط الاجتماعي والسياسي بين أبـــناء البلد، فتسود علاقاتهم حالة من التباعد والنشوز والإقصاء، وتطغى حالات الـــصراع بـــدل التعاون، والنـــزاع بدل التلاقي، فيجد المتعصبون من الجماعات المخـــتلفة الفرصة لتصعيد المواقف، وإثبات الذات على حساب الطرف الآخر أو الطرف الأضعف الذي لا يجد في ظل ضعف القانون وغياب المؤسسات الديمقراطية إلا الركون إلى فئته الاجتماعية والاحتماء في ظلها[1]، فتنشأ حينئذ حالة من التكتل أو التقوقع الفئوي (المذهبـــي والقومي) داخل المجتمع الواحد، وفي مثل هذه الحال ســـنكون أمام مجتمع قد تبدو عليه ظاهريا سمات التوحد الهش، بفعل سطوة القمع والـــضغط المسلط من الأعلى، ولكنه في الداخل لا يعدو أن يكون مجتمعا مفككا ومجزأً، أو ربما بتعبير أحد الكتاب مجتمعا مشوه الخلقة السياسية[2].

لقد أدت ظاهرة التعدد المجتمعي في العراق دورا مؤثرا في حالة عدم الاستقرار الـــسياسي، لأن هذا التعدد لم يُدر وفق مبدأ حق المشاركة للجميع، أو وفق منطق الإدارة الـــسليمة للاختلاف، إذ حاولت الدولة العراقية الهيمنة الدائمة على مفاصل المجتمع، وإقامة تجانس فوقي للهويات المتعددة، وصهر قسري قابل للانفجار في أي لحظة، وتحت أي ظرف تضعف فيه السلطة.

لقد غيبت هذه الطريقة القسرية شبكة المؤسسات الوسيطة بين الفرد والدولة لخلق التجانس الاجتماعي والتوحيد السياسي. ومع فشل التجربة وانهيار الدولة في ظـــل الاحـــتلال الأمريكي عادت مسألة الهوية لتقض مضجع العراقيين ولتضرب سلمهم الأهلي وتقوض أسس مجتمعهم السياسي[3].

مع ما يبدو من حدة في التصور الأخير إلا أنه في رأي بعض الكتاب يمكن أن يـــشكل وصفا واقعيا للمجتمع العراقي، فما يميز التجربة العراقية هي حدة العواقب

(1) د. دهام محمد العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي (عمان: دار وائل، 2003)، 15.

(2) د. عبد الإله بلقزيز، دور الدولة في مواجهة النزاعات الاهلية، 55.

(3) د. علـــي حـــسن الربيعي، تحديات بناء الدولة العراقية: صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفـــية، منشور في مجموعة باحثين، الاحتلال الامريكي للعراق: المشهد الأخير (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، 100.

المترتبة عن احتكار السلطة لفئة سياسية أضعفت مفهوم المواطنة وأحلت محله مفهوم الولاء للنظام، واحتكرت أدوات القهر لتهميش أدوار فئات عريضة من المجتمع ظلت تشعر، لدواع طائفية وعرقية، بالابتعاد عن مجرى الحياة السياسية، ووفقا لأولئك الكتاب، فإن العراق المتأجج بالثورة والاضطراب والقمع العنيف، لم يعان من التدخلات الخارجية ومن طبيعة مجتمعه المعقدة فحسب، وإنما عانى منذ تأسيسه من آفة مزمنة وسّعت من الهوة بين الحاكم والمحكوم وهي الاحتكار المطلق للسلطة من قبل فئة اجتماعية معينة هم (السنّة)، امتلكت منذ بداية تأسيس العراق زمام السيطرة على مقدراته السياسية والاقتصادية مع ما رافق تلك السيطرة من استخدام مفرط للقوة لإخضاع غالبية أبناء الشعب الآخرين.

وبعيدا عن أسباب الهيمنة السنية على مقاليد حكم العراق يشير أولئك إلى أن تلك الهيمنة قد دفعت إلى بروز مشاعر الاستياء والغضب لدى فئات الشعب العراقي الأخرى من الشيعة والأكراد وغيرهم مما يفسر ازدياد أعداد الأكراد والعرب الشيعة في المعارضة بشكل ملحوظ منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة[1].

ومع اعتقادنا بأهمية تلك الآراء التي تلقي الضوء على جانب من الأزمة المجتمعية التي عاناها العراق منذ تأسيسه، إلا أنها لا تقدم تصورا شموليا لجذور تلك الأزمة ولا لعوامل استمرارها، فهي تلقي باللائمة على الحكومات العراقية وحدها، ولا تحلل أسبابا أخرى وقفت وراء عسر الاندماج السياسي والاجتماعي في المجتمع العراقي، فالدكتور موسى الحسيني يرى أن أزمة المجتمع العراقي أكبر من أن تختصر في سبب واحد دون النظر إلى الظروف السياسية والعوامل الاجتماعية التي منعت بعض الجماعات من التماهي مع مشروع الدولة العراقية الحديثة، فضلا عن تحليل الظروف الإقليمية والدولية التي أحاطت بنشأة العراق الحديث، فسياسة الانعزال وشعارات المظلومية التي تبنتها ورفعتها بعض الجماعات لم تنتج عن استبدادية النظم العراقية فحسب، وإنما نتجت كذلك عن أسباب أخرى تتعلق بنظرة تلك الجماعات للدولة العراقية ومدى مشروعيتها، فضلا عن تطلعاتها للتميز وربما الانفصال عن الدولة العراقية، فعلى سبيل المثال فإن عدم تحمس الشيعة للاشتراك في مفاصل الدولة العراقية في بداية تأسيسها لا يعود إلى طائفية أنظمة الحكم في العراق

---

(1) د. علي محمد الشمراني، صراع الاضداد، 101.

بقـــدر مـــا يعود، حسب رأيه، إلى طبيعة الفكر الشيعي ذاته والذي ظل ينظر إلى الدولة الحديثة نظرة مريبة لا تقوم على أصول ولاية الفقيه العادل، كما تعود أيضا إلى ســـلوك مراجع الشيعة الكبار الذين اجتهدوا في إصدار الفتاوى التي تحرم على الـــشيعة الانغمـــاس في مخرجات المجتمع المدني الحديث لما لذلك من أثر في زعزعة ســـلطتهم الدينية ومكاسبهم الشخصية، فضلا عن التركة النفسية والاجتماعية التي خلفـــتها الحقـــبة العثمانـــية التي حرمت الشيعة من التوظف والاندماج في المجتمع لأسباب طائفية، مما ترك خوفا لدى فئات كثيرة منهم من الاندماج في واقع المجتمع العراقي الجديد[1].

لقـــد شهد تاريخ المرجعية الشيعية مراحل سلبية حيال الاندماج في مخرجات الدولـــة العراقية الوليدة، وتبنى مراجع الشيعة الكبار – وفي مقدمتهم الشيرازي – إصـــدار الكـــثير من الفتاوى التي حرّمت على أبناء الشيعة من التوظف في الدولة باعتبارها دولة غير شرعية، وظلت تلك المرجعية تنظر لسنوات متأخرة، إلى العمل الحكومي والوظيفي كعمل محرّم، وأن الراتب الذي يتقاضاه المواطن الشيعي بحاجة إلى فـــتوى خاصـــة. مـــع تلك الرؤية القاصرة التي تبنتها المرجعية الشيعية حيال الاندماج في واقع المجتمع المدني الحديث، إلا أن الإنصاف يحتم التأكيد على أن تلك الأســـباب انتفت في المراحل اللاحقة من عمر الدولة العراقية لاسيما بعد ثورة تموز يولـــيو 1958 والمـــراحل التي تلتها، حيث فسح المجال إلى الكثير من أبناء الشيعة للدخـــول في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية العراقية، فبرزت الكثير من الشخصيات العراقية العربية الشيعية التي لعبت دورا مؤثرا في مجال السياسة والجيش والتعليم والفن والأدب[2].

أما الكرد، فإن تطلعاتهم القومية في كيان مستقل عن العراق أو في حكم ذاتي يعبر عن خصوصيتهم القومية قد حفزهم منذ البداية لمعارضة أنظمة الحكم العراقية

---

(1) حـــول هـــذا الـــرأي وغيره من الاراء التي تخص اندماج الشيعة في بنية المجتمع العراقي الحـــديث أنظـــر د. موسى الحسيني، الشيعة والحكم في الدولة العراقية الحديثة، شبكة عراق باترول، *www.iraqpatrol.com*. في 2005/1/29.

(2) د.عـــبد الحسين شعبان، العراق من إرث الماضي إلى تحديات المستقبل: بقاء العراق موحداً رهـــنٌ بـــرحيل الإحتلال الأميركي محاضرة ألقيت في مركز القناة للتنمية الاعلامية وقامت شبكة العراق للجميع بنشرها في 2008/1/9 *www.iraq4all.com*.

الـــتي لم تتساهل إزاء طموحات الأكراد السياسية، فالتجأت إلى مختلف الأساليب التي طوعت الأكراد في مشروعها السياسي.

المبحث الثالث: دولة الطوائف ومحنة الشرعية

إن مناقـــشة الأزمـــة الـــتي عاناها المجتمع العراقي على صعيد وحدته وهويته الوطنية تدفعنا إلى عدم تجاهل الدور الذي مارسته كذلك النخب الفكرية والثقافية العـــراقية في تهميش ثقافة المواطنة والقبول بالآخر، فضلا عن الدور الذي مارسته القـــوى السياسية المعارضة في تغييب الحوار الوطني، فمما يؤسف له أن دور الكثير من النخب الفكرية لم يكن فاعلا في الترويج للثقافة الوطنية الشاملة، إذ ظلت تركز في خطابهـــا السياسي ونتاجها الفكري على قضايا وإشكاليات عززت من الشعور بالمظلومـــية والاضطهاد والانعزال لدى الفئات التي تنتمي إليها. أما نخب المعارضة الـــسياسية فلم ترتق هي الأخرى في خطابها إلى مستوى المسؤولية الوطنية، حيث اعتـــرى أداءهـــا الـــسياسي قصور في الآليات اللازمة للخروج من الأزمة السياسية والاجتماعية التي عاناها البلد وساهمت، عن وعي أو من دون وعي، في تعميق الشرخ الحاصـــل في الـــوحدة الوطنـــية حينما لعبت على حبل الطائفية والعنصرية وحشدت طاقات أتباعها ومريديها في اتجاه تحقيق أهدافها في الوصول إلى السلطة، ووقعت في ذات الأخطـــاء الـــتي سبق أن اتهمت بها النظم العراقية السابقة، حيث كانت جل شعاراتها ذات طبيعة طائفية وعنصرية أفقدتها لاحقا ثقة الشارع العراقي.

لقد كانت دعوات الديمقراطية وحكم الدستور والتخلص من الاستبداد مجرد أقنعة لممارسات أشد سلطوية مارستها أحزاب المعارضة بعد أن تمكنت، وبالتعاون مـــع سلطات الاحتلال الأمريكي، من تسلم مسؤولية إدارة الدولة في العراق بعد عـــام 2003، وأظهرت أن هناك خللا بنيويا في الثقافة السياسية السائدة في المجتمع العراقـــي، حـــيث تبين أن الاستبداد لم يكن صفة لصيقة بالنظم السياسية العراقية، وإنمـــا كذلك بأحزاب المعارضة التي تولت الحكم بمعية الاحتلال الأمريكي وتحت وصـــايته، كمـــا تبين أن محنة الهوية وأزمة الشرعية السياسية باتت ظاهرة ملازمة للنظام السياسي في العراق الذي انتقل في زمن الاحتلال من الشرعية (الثورية) إلى الـــشرعية (الطائفية)، بعد أن ظهر أن بناء الدولة في العراق وصياغة هويتها الوطنية

يخضع اليوم لنـزعة تشكيل (دولة الطوائف) وليس دولة الأمة التي ينبغي أن تقوم السلطة في ظلها بمهام إدارة الاختلاف وتسيير الأمور على مقتضى المصالح العليا للبلد وليس الطائفة أو الملة.

لقد أصبح العراق اليوم وبكل المقاييس دولة طوائف تنتهك كل قيم الدولة الحديثة ومقوماتها، حيث تستعمل الأجهزة والمؤسسات الحاكمة الممثلة للمنهج الطائفي والعرقي.

ولقد اشتغلت أحزاب الهوية على تكريس نماذج تقسيمية للمجتمع قائمة على أسس طائفية يعود بعضها إلى جذور الاختلافات المذهبية وبعضها الآخر إلى تقاليد قبلية، مما يعيق قيام أطر سياسية تتجاوز التمترس الطائفي في تكوينها وخطابها وسلوكها[1].

كذلك عملت هذه الأحزاب على توفير الظروف التي تساعد على تجذير المقولات الطائفية عن الذات والآخر بين مكونات المجتمع العراقي، وتوفير الشروط التي تدعم تنمية كيانات طائفية باسم الفيدرالية على حساب وحدة الدولة والتماسك الاجتماعي، فأداروا الشأن العام والدولة من موقع تعبيرها عن هذه المكونات الطائفية والعرقية، فأدت هذه السياسات إلى اختزال كل ما يمكن أن يعمل على تنمية الانتماء والهوية الوطنية، فكلما تكرس رسخ الانتماء الطائفي كلما ضعفت الهوية الوطنية أو أصبحت قابلة للتنازع، بينما يزداد الشعور بالهوية الوطنية عندما تختفي كل وساطة طائفية بين الفرد والدولة. وبكل أسف بات الفرد العراقي اليوم يخضع لمقاييس الجماعة أو الطائفة التي ولد فيها وليس لمقاييس الوطن الذي تربى فيه وتعلم في مدارسه وجامعاته، وأصبحت الطائفة والجماعة القومية والعشيرة تفرض نفسها بقوة على الفرد وأصبحت قوانينها وقواعدها السلوكية ونظمها الاجتماعية مقدسة وغير قابلة للنقاش، وكأن الإنسان يعيش داخلها ليجد نفسه محكوما بها من المهد إلى اللحد، ولذلك ليس مفاجأة أن تجد بين العقلاء من يؤكد أن غالبية العراقيين باتوا اليوم طائفيين ومتعصبين ومؤدلجين بثقافة الكراهية والإقصاء بدرجة أو أخرى[2].

---

(1) د.علي حسن الربيعي، تحديات بناء الدولة العراقية، 103.

(2) د. خضر عباس عطوان، مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق، منشور في مجموعة باحثين، الاحتلال الامريكي للعراق: المشهد الأخير، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، 29.

لا شك أن طائفية العراقيين وعنصريتهم ليست اختيارية وإنما هي ناتجة بالقطع عن إكراه سياسي فرضته الأحزاب الطائفية والعنصرية التي استلمت زمام الأمر في العراق بعد عام 2003، وسعت إلى فرض أيدلوجيتها السياسية القائمة على تفكيك المجتمع العراقي إلى بنياته المحلية، فهي بالأصل أحزاب طائفية وقومية، وبالتالي فإن ثقافة الهوية الوطنية لا تتوافق مع منظورها السياسي في الحكم. وإذا كانت النظم العراقية قد حققت تقدما، وإن كان منقوصا في المشروع السياسي الوطني حينما أخذت الاعتبارات الوطنية تفرض نفسها في بنية المجتمع العراقي، وعلاقات فئاته الاجتماعية، فإن مشروع الاحتلال الأمريكي قد قوض كل مكتسبات المرحلة التاريخية السابقة، حيث ظهرت فكرة التوافق والمحاصصة الطائفية واستخدمت الأحزاب الطائفية والعرقية كأدوات لتكريس الشرخ والانفصام في الوحدة الوطنية عبر منهج القوة والإقصاء والإلغاء، الذي ظهرت علاماته في المظاهر المسلحة غير القانونية والمليشيات التي بدأت تمارس القتل الطائفي والعنصري في مشهد مأساوي ومريع أدخل العراق في إطار فوضى شاملة أقل ما يمكن وصفها بأنها حرب الجميع ضد الجميع كما وصفها الفيلسوف الانجليزي توماس هوبز في وصفه لحال الطبيعة التي يغيب فيها القانون، وتنتفي عن الدولة كل مظاهر السيادة، وتصبح شريعة الغاب هي المظهر العام للدولة.[1]

إن الاسترسال في تحليل أبعاد الأزمة المجتمعية في العراق هو أكبر من الإلمام به في هذه الصفحات، ولكن من دون شك أنه لا يرتبط فقط ببنية النظم السياسية العراقية أو الأحزاب المعارضة لها ولا بتركيبة المجتمع العراقي المعقدة في ولاءاتها وانتماءاتها الفئوية فحسب، فالمسألة معقدة ومتداخلة في أسبابها، وهي ترتبط بجملة الظروف والعوامل الداخلية والخارجية التي أحاطت بالعراق منذ نشأته إلى اليوم، وكذا الدور الذي مارسته القوى الكبرى في تفعيل الانقسامات المجتمعية في الواقع العراقي يضاف بقوة كعامل من عوامل تفعيل أزمة الخلل البنيوي في تركيبة العراق المجتمعية، إذ لا يمكن أن نغفل السياسات التفريقية التي مارستها بريطانيا منذ بداية احتلالها للعراق، ولا الدور الذي مارسته الولايات المتحدة في هذا الاتجاه منذ بداية السبعينات والفترة التي أعقبتها لاسيما بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، حيث

(1) د. خضر عباس عطوان، مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق، 30.

تبـنت الكـثير من الممارسات التي عمقت من أزمة العراق الاجتماعية وكرست الوعي الطائفي والإثني لدى أبنائه حينما فرضت الحصار الاقتصادي والحظر الجوي في مـناطق الجنوب الشيعي والشمال الكردي، وهو ما انعكس بنتائج كارثية على وحـدة العراق السياسية، حيث تعمق الشعور بالانتماءات ما دون الوطنية، وانثلم الشعور بالهوية الوطنية المشتركة.

وقد تعزز الشرخ الوطني بتصاعد ردة فعل نظام الرئيس صدام حسين، حينما تـبنى الكثير من الإجراءات التي شددت من قبضته الداخلية، وفي مقدمتها الإقصاء القاسـي لمعارضـيه ورفـض دعوات الانفتاح والمشاركة وإطلاق الحريات العامة ومبادرات الحوار الوطني، الأمر الذي دفع بالحياة السياسية والاقتصادية إلى مرحلة الجمـود الـتي لم تعد تنفع معها أي محاولة للإصلاح السياسي، فانكفأ النظام على ذاته وعلى شعبه، مما جعل نهايته سريعة ومحسومة.

المبحث الرابع: الأكراد والمشروع القومي

مـثلما ذكرنا آنفا، فقد ارتبط ظهور العراق الحديث بتطلعات بعض مكوناته الرئيسة كالشيعة والأكراد للعزوف عن الانخراط في مشروع الدولة العراقية الجديد لظـروف خارجـية، أو لأسباب تتعلق بتطلع تلك الجماعات للتميز والاستقلال بهويـتها الذاتية. وإذا كان الشيعة قد تمكنوا في السنوات اللاحقة لاستقلال العراق مـن تجاوز العقبات النفسية والاجتماعية التي حالت دون اندماجهم في مؤسسات المجـتمع العراقـي الحـديث، فإن عقدة التميز القومي ظلت متواصلة في السلوك الكردي مع غالبية الحكومات العراقية التي تعاقبت على حكم العراق، حيث اعتقد الأكـراد أن مـشروع الدولـة العراقية قد بني منذ الأساس بطريقة قسرية ألغت تطلعاتهم القومية إلى الاستقلال الذي أباحته قواعد القانون الدولي ومبادئ الرئيس الأمريكـي ودرو ولـسن الأربعة عشر حول حق تقرير المصير للشعوب الخاضعة للدولـة العثمانية ومعاهدة سيفر التي وقعها الحلفاء عام 1920، حيث لعبت مصالح القـوى الكـبرى دورا كـبيرا في خنق الحلم الكردي حينما تقاسمت المنطقة وفق مصالحها الاستعمارية ضاربة عرض الحائط طموحات شعوب المنطقة وفي مقدمتها الشعب الكردي.

وقـــد لعبت السياسة البريطانية دورا مؤثرا في تبديد التطلعات الكردية حينما تـــراجعت عـــن وعـــودها للأكراد بإقامة دولة مستقلة تضم أكراد العراق وإيران وتـــركيا[1]، واتجهت إلى تقسيم مناطق الأكراد بينها وبين حلفائها الجدد في تلك الـــدول. لقد شكل التراجع البريطاني إيذانا ببدء مرحلة من التمرد الكردي لتحقيق أهـــدافهم القومية، برز ابتداء في رفض الأكراد الاندماج في مشروع الدولة العراقية التي كانت بريطانيا تنوي إنشاءها في العراق عام 1921، حيث دفع ذلك المشروع إلى ردة فعل كردية قوية تمثلت في المواجهات العسكرية مع القوات البريطانية والتي قادها الشيخ محمود الحفيد في أيار/مايو 1919.

ورغم فشل تلك المواجهات وتمكن الجيش البريطاني من القضاء عليها إلا أنها أشارت في الميزان السياسي إلى بدء مرحلة طويلة من الرفض الكردي للاندماج في مؤسسات الدولة العراقية، وقد برزت أولى البوادر السياسية لذلك الرفض بمقاطعة غالبية الأكراد، ولاسيما في محافظة السليمانية، للاستفتاء الذي أجرته بريطانيا بشأن انـــضمامهم إلى العراق، كما برز أيضا في رفض الأكراد قبول تنصيب الملك فيصل الأول علـــى عرش العراق عام 1921، حيث طالبوا بحكومة محلية تمثلهم في المناطق التي ينتشرون بها[2]، وحاول الملك فيصل الأول بحنكته السياسية المعهودة أن يمتص الغضب الكردي حينما حث حكومته على التعامل مع الأكراد كعراقيين متساوين مع أقرانهم العرب، وسعى في أغلب توجهاته إلى التركيز على مفهوم الهوية العراقية، كإطـــار جامـــع لكل أشكال التعدد المذهبـــي والقومي في العراق. وحتى عندما حاولـــت بريطانيا استغلال الورقة الكردية لتوقيع معاهدة طويلة الأمد مع العراق، فـــإن موقف الملك فيصل لم يتغير، بل إنه وافق على إصدار وثيقة رسمية بخصوص الأكـــراد. ففـــي 24 شباط/فبراير 1922 صدر بيان جاء فيه أن الحكومتين العراقية والـــبريطانية تعترفان بحقوق الأكراد القاطنين داخل حدود العراق في إقامة حكومة

---

(1) ســـعت بـــريطانيا قبيل تأسيس العراق إلى إقامة دولة كردية تشمل المناطق التي يقطنها الأكراد وتكـــون خاضعة لرعايتها، بهدف مواجهة الخطر السوفيتي الذي أخذ بالتنامي بعد ثورة أكتوبر الاشتراكية 1917، وللضغط على تركيا الكمالية التي كانت تطالب بولاية الموصل الغنية بالنفط، فضلا عن الضغط على الحركة الوطنية العراقية التي طالبت الاحتلال البريطاني بإنهاء احتلاله للعـــراق، إلا أن بريطانيا سرعان ما تراجعت عن خطتها تلك واتجهت لدمج الأكراد بمشروع الدولة العراقية الجديد. أنظر عزيز الحاج: القضية الكردية في العشرينات، 36.

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، 264.

كـــردية، وأن الأكـــراد سيرســـلون مندوبين مسؤولين إلى بغداد لبحث علاقاتهم الاقتصادية والسياسية مع الحكومتين. وعلى الرغم من أن هذا البيان لم يكن سوى أداة ضـــغط بريطانية على العراق للقبول بمعاهدة طويلة الأمد، إلا أنه حمل إشارة قوية إلى أن حقوق الأكراد القومية قد تم الاعتراف بها بشكل أساسي في العراق في وقـــت كانت فيه دول المنطقة الأخرى تنكر عليهم ذلك[1]. ومع ذلك فمن المهم التأكـــيد علـــى أن تلك الاعترافات لم تلغ تطلع الأكراد إلى التميز القومي، وقد أبرزت الانتفاضات والمواجهات العسكرية التي قام بها الأكراد إبان العهد الملكي في الـــسنوات 1923 و1927 و1933 و1945، قلقـــا سياسيا وعسكريا لحكومة الملك فيصل الأول وخليفته الملك غازي، وأبرزت مشكلة قومية رتبت ضرورات سياسية لاحتواء آثارها على وحدة العراق الوطنية[2].

ولعل المشكلات الاجتماعية (العشائرية والمذهبية) والسياسية وأعباء التخلف الاقتصادي التي عاناها العراق في بداية تأسيسه كانت في مقدمة العوامل التي عطلت إمكانـــيات حكـــوماته على احتواء آثار تلك المشكلات على استقراره السياسي، يضاف إليها تطلع بريطانيا إلى توظيف تلك المشكلات بما يديم بقاء العراق منقوص الـــسيادة وتحـــت الوصـــاية البريطانية. ولقد شهدت فترة العشرينات والثلاثينات والأربعيـــنات اســـتثمارا بريطانيا واضحا لتلك المشكلات، وفي مقدمتها المشكلة الكـــردية لإجـــبار الحكومة العراقية على الانقياد لسياساتها والتوقيع على كثير من الاتفاقيات التي تديم الوجود البريطاني في العراق. فمع بداية ظهور الحكم الوطني في العراق عام 1921، أصرت الإدارة البريطانية على إبقاء مسألتين معلقتين:

الأولى: مصير ولاية الموصل والمطالبة التركية بها.

والثانـــية: انضمام المحافظات الكردية إلى الدولة العراقية الجديدة بشكل كامل وتحت حكم ملك عربـــي هو الملك فيصل الأول.

وظلـــت الإدارة الـــبريطانية آنذاك تروج لمقولة: أن النفوذ التركي في كردستان العـــراق كـــبير، وأن الرغبة العارمة لدى الأكراد هي في الانضمام إلى الدولة التركية،

---

(1) د. ســعد ناجي جواد، أكراد العراق وأزمة الهوية، موقع الجزيرة نت www.aljazeera.net في 2006/5/17.

(2) David Mcdowall, *A Modern History of the Kurds, 11*.

وبقـــي السبب الحقيقي غير المعلن يتمثل في رفض القيادات الوطنية العراقية الفتية توقيع اتفاقـــية طويلة الأمد تديم الوجود البريطاني في العراق. ونتيجة تصاعد الدعاية البريطانية حـــول رفـــض الأكراد الاندماج في المشروع الوطني العراقي، قام الملك فيصل الأول بالـــتحقق مـــن هـــذا الأمر، فأرسل وزير داخليته آنذاك عبد المحسن السعدون لزيارة المحافظـــات الكـــردية، وخلال يومه الأول كتب السعدون إلى الملك فيصل أنه التقى خـــلال زيارته مع (وجوه وتجار أبناء السليمانية الذين أخبروني بأنهم مستعدون لحلف يمـــين الـــولاء لجلالـــتكم والانضمام للدولة العراقية الفتية، وأنهم مستعدون لإرسال المـــضبطات التي تؤيد ذلك إلى بغداد أسوة بالأجزاء الأخرى من العراق، واتفقنا على فعل ذلك في اليوم التالي)، وأكد السعدون للملك (أن الخطر التركي غير موجود، وأن الغالبـــية العظمى التي التقى بها ترفض أن تكون جزءا من الدولة التركية التي عانوا فيها الكـــثير)، ثم يقول له (ولما اجتمعنا في اليوم التالي رفض الجميع توقيع المضبطات وقالوا بالحـــرف الـــواحد، بما أننا لا نـــزال لا نعرف كيف نميز بين الخير والشر فإننا نوكل أمورنا إلى المندوب السامي البريطاني لكي يقرر لنا ما هو مفيد وصالح)(1).

لاشـــك أن التـــردد الـــذي أبداه الأكراد حيال الانضمام إلى الدولة العراقية الجديـــدة وتأييد الملك فيصل الأول يعود بالدرجة الأولى إلى الضغوط التي مارستها بـــريطانيا ومندوبها السامي على أولئك السكان وشيوخهم بهدف إجبار الحكومة العـــراقية على التوقيع على المعاهدة العراقية البريطانية لعام 1922، ولهذا ما أن وافق مجلس النواب العراقي في الأيام اللاحقة على توقيع المعاهدة حتى انضمت السليمانية إلى الدولـــة العراقية، وصدر بعد ذلك قرار من عصبة الأمم بضغوط بريطانية لحل مـــشكلة ولايـــة الموصل المتنازع عليها مع تركيا عبر ضمها إلى العراق، وسويت المـــشاكل الحدوديـــة مع تركيا بصورة نهائية عام 1925، كما أبطل مفعول البيان العراقي البريطاني الذي اعترفت خلاله الحكومة العراقية في وقت سابق بحق الأكراد في تشكيل حكومة لهم في كردستان العراق.

إن مـــا قيل أعلاه قد تكرر في مرات عديدة في حقبة العهد الملكي ويمكن أن نـــشير إلى عام 1930 كمحطة لافتة في مجال التوظيف البريطاني للمسألة الكردية،

(1) د. ســعد ناجي جواد، القضية الكردية، منشور في مجموعة باحثين، برنامج لمستقبل العراق بعد إنتهاء الاحتلال (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2007) ط2، 260.

فحينما طرحت مسألة انضمام العراق للعصبة كدولة مستقلة، استوجب الأمر توقيع معاهدة جديدة مع بريطانيا، وبعد أن ماطلت الحكومة العراقية في هذا الأمر اضطرت أخيرا للتوقيع على تلك الاتفاقية عام 1930، وقد جاءت الاتفاقية خالية من أي إشارة للحقوق الثقافية الكردية في العراق، حينها انتفض الأكراد مرة أخرى بقيادة محمود الحفيد ليعلن ثورة جديدة ضد ما وُصف بالإهمال الواضح لحقوق الأكراد القومية والثقافية وعدم إدراج هذه الحقوق في طلب العراق للانضمام لعصبة الأمم، وبعد أن تم توقيع الاتفاقية العراقية البريطانية وانضم العراق للعصبة عام 1932، انطلقت الطائرات الملكية البريطانية لتفتك بالمناطق الكردية وتخمد ما أطلقت عليه تمردا كرديا جديدا[1].

إن تلك الوقائع وغيرها لا يجب أن تعطي الانطباع بأن الحركة القومية الكردية كانت تأتمر بأمر القوات البريطانية، وأنها كانت تظهر كأداة تعطيل وعرقلة لجهود الحكومة العراقية في الاستقلال والتخلص من السيطرة الاستعمارية، وأنها كانت تظهر حينما تطلب منها بريطانيا الظهور، لقد كان الشعور القومي الكردي شأنه شأن الشعور الوطني العربي في العراق، رافضا بشكل عام للسياسة البريطانية، ولكن الأمر المؤكد أن الحركة الوطنية العراقية بشقيها العربي والكردي كانت أضعف من أن تكون ندا قويا يجابه الاحتلال البريطاني، والأمر اللافت في العراق آنذاك أن الحركة الوطنية العراقية بجميع أحزابها وحركاتها الوطنية كانت كلها حركات عمل فيها العرب والأكراد والتركمان بحس وطني ودون تمييز أو تفريق، الأمر المهم الآخر أن الحكومات العراقية ذاتها لم تكن تملك الأدوات السياسية والعسكرية لمجابهة نفوذ وهيمنة بريطانيا في العراق وعموم المنطقة، وقد كان ذلك الواقع مهيمنا على الكثير من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ظلت دون قدرة الحكومة العراقية على حلها وفي مقدمتها المسألة الكردية التي حاولت الحكومة العراقية أن تبتعد بها قليلا عن المساومات البريطانية وتعمل بإمكاناتها السياسية والاقتصادية المتواضعة للتخفيف من هواجس الأكراد القومية، ولهذا فعندما استقر الحكم الملكي في العراق وبعد أن تم القضاء على جميع الحركات والتمردات والثورات الكردية وآخرها تمرد عام

(1) د. سعد ناجي جواد، القضية الكردية، 261.

1945، والــذي نُفي على إثره الملا مصطفى البارزاني إلى الاتحاد السوفيتي، وجد النظام الملكي أنه لا بد من وضع أسس تقوم عليها السياسة الرسمية تجاه الأكراد، وتوصل النظام الملكي إلى إمكانية استيعاب الشخصيات الكردية النافذة والموالية عــن طــريق اســتقطابها في النظام وتمكينها من اعتلاء أعلى المناصب في الدولة العراقية، حيث قلما خلت وزارة للدفاع أو الداخلية أو الخارجية من شخصيات كردية في قيادتها، بل إن نسبة الأكراد في الجيش العراقي بقيت طوال فترة العهد الملكــي والفترة التي لحقتها أعلى من نسبتهم السكانية لمجموع الشعب العراقي، ويمكــن للمتتبع لتاريخ العراق المعاصر أن يلحظ أسماء كردية سجلت حضورها الفاعــل في الــسياسة العــراقية سواء في رئاسة الوزراء أم في الوزارات المهمة الأخرى، حيث يكفي أن نشير إلى شخصيات كردية عرفت بانتمائها الوطني مثل محمــود نــور الــدين ومحمد أمين زكي وعمر نظمي وعلي بابان وفؤاد عارف والجنرال بكر صدقي الذي قاد أول انقلاب عسكري في العراق والشرق الأوسط ضد حكومة ياسين الهاشمي عام 1936[1].

لقد سعت الحكومات الملكية العراقية بسياساتها الاستيعابية للأكراد الموالين إلى تحيــيد (الأكراد المعارضين) من الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة الملا مــصطفى البارزاني، وخلق أعداء داخليين لهم من الأكراد أنفسهم بهدف خلق شــقاقات كــردية داخلــية، وبسبب تمكن الحكومة العراقية من خلق الهدوء والاســتقرار في المــنطقة الكردية بعد عام 1945، وبعد القضاء على تمرد الملا مــصطفى البارزاني، وطرده إلى الاتحاد السوفيتي، وتمكنها من كسب الكثير من الشخــصيات الكردية الموالية، فإنها لم تشعر بحاجة إلى وضع برنامج عمل لحل المــشكلة الكــردية، ودمج الأكراد المعارضين في الحياة السياسية العراقية عبر مــشروع وطني يحفظ وحدة العراق من التصدع، وهو ما ساهم في بقاء وربما تكــريس أزمة الهوية والاندماج في المجتمع العراقي، حيث ظلت قطاعات مهمة مــن الشعب الكردي تعيش نوعا من الإقصاء السياسي والتهميش الاجتماعي والغبن الاقتصادي.

---

(1) غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي،81.

المبحث الخامس: الحلم الكردي المتجدد

شكل انهيار الحركة الكردية في منتصف الأربعينات وهروب قادتها إلى الخارج، دافعا قويا لشعور النظم العراقية بالهيبة والقوة وعدم الحاجة لفتح حوار أو اتصال مع القيادات الكردية المنكسرة للاطلاع على مطالبها القومية وهمومها الاجتماعية ومشكلاتها الاقتصادية، وقراءة الواقع السياسي العراقي في الفترات اللاحقة على الانهيار الكردي عام 1945 يظهر عزوفا حكوميا واضحا عن تبني أي خط سلمي في حل المسألة الكردية، ولاسيما في النظم الجمهورية التي ابتدأت منذ عام 1958، حيث اتجهت الكثير من تلك النظم نحو تفضيل الحلول العسكرية لحسم صراعها مع الأكراد، مثلما حصل في مواجهات عام 1961 في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم و1965 في عهد الرئيس عبد السلام عارف و1975 في عهد حكومة حزب البعث.

ورغم أن الكثير من الكتاب يرون أن لجوء النظم العراقية للحلول العسكرية والإجراءات القمعية كان جزءا من سلوك عام انتهجته تلك النظم مع عموم شرائح المجتمع العراقي من حيث تغييب المشاركة السياسية وتصعيد انتهاكات حقوق الإنسان وقمع الحريات العامة، إلا أن بعضهم يؤكد أن أسلوب التعامل مع المسألة الكردية كانت له خصوصيته في الواقع العراقي من حيث قِدَم تلك المسألة وارتباطها بولادة العراق الحديث، فضلا عن تحمل الأكراد الوزر الأكبر من تكاليف المواجهات المستمرة بين الحكومات العراقية والحركة الكردية المسلحة، حيث دفعت قطاعات واسعة من الشعب الكردي ثمنا كبيرا لاستمرار أعمال التمرد قتلا وتشريدا وتهجيرا، فضلا عما رافق استمرار تأزم المسألة الكردية من تدخلات خارجية سعت لإضعاف الحكومات العراقية وابتزازها بما يضر الأمن الوطني للعراق[1]، وربما يكون الاستثناء الوحيد في المعادلة الحكومية الكردية هو ما طرحه رئيس الوزراء العراقي المدني الدكتور عبد الرحمن البزاز (1965-1967) من محاولة جديدة لحل المسألة الكردية وفق برنامج سياسي ورؤية موضوعية للوضع العراقي، وقد شكل ذلك الحل أول تحد من قبل الفكر المدني للعقل العسكري الذي تعامل

---

(1) د. دهام محمد العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي، 79.

بقـــوة مع المسألة الكردية حتى ذلك الحين، فقد تحدث مشروع البزاز والذي عرف ببيان 29 حزيران/يونيو 1966 عن برنامج شامل للحقوق السياسية والثقافية يتكون مـــن اثنتي عشرة نقطة، أهمها الاعتراف بالحقوق القومية الكردية في اللغة والتعليم، وإجـــازة الأحزاب الكردية والمشاركة السياسية وحرية الصحافة، إضافة إلى إنشاء جامعـــة كردية في السليمانية، وإعطاء الأكراد الأفضلية في تسمية موظفين لهم في المناطق ذات الأغلبية الكردية، وممثلين في البرلمان والحكومة وفي الإدارة وفي السلك الدبلوماســـي والجيش والهيئات القضائية، والقيام بإعادة المناطق الكردية وإنعاشها اقتصاديا.

إلا أن الحرب العربية الإسرائيلية لعام 1967، وما رافقها من هيمنة العسكريين علـــى الحكم ومحاصرتهم للتوجهات المدنية للدكتور البزاز كانت سببا في أن تبقى خطـــته لحلّ المسألة الكردية حبرا على ورق، إذ لم تمض أشهر بسيطة على إعلانه بـــيان حزيـــران حتى تمكن العسكريون من إزاحته عن الحكم في النصف الثاني من العام 1967[1]، ومع وصول حزب البعث العربـــي الاشتراكي إلى سدة الحكم في انقـــلاب 1968، حاول هو الآخر أن يقدم حلا للمعضلة الكردية يعوض خروجه المبكـــر من السلطة عام 1963، ويثبت شعبيته وهو في بداية طريقه السياسي، وقد كان بيان آذار/مارس 1970 من أكثر المشاريع السياسية جرأة ووضوحا، ولو تمكن الحـــزب من التعامل لاحقا مع المعضلة الكردية بنفس الروح التي تعامل معها نهاية عـــام 1969، لكـــان وضـــع الأكراد والعراق أفضل بكثير مما هو عليه الآن، ومن الموضوعية القول كذلك إن الطرف الكردي والمتمثل آنذاك بشخصية الملا مصطفى الـــبارزاني كـــان يتحمل الشطر الثاني من مسؤولية فشل بيان آذار وما آلت إليه الأمور بعد عام 1974.

عمـــوما فقد جاء بيان آذار 1970 بمنجزات كبيرة للشعب الكردي، حيث تم الاعتراف رسميا بالقومية الكردية كقومية ثانية في العراق إلى جانب القومية العربية، وتم اعتماد مبدأ الحكم الذاتي كأساس لإدارة المنطقة الكردية المتكونة من محافظات الـــسليمانية وأربـــيل ودهـــوك مع ضم المناطق الشمالية من كركوك ذات الكثافة السكانية الكردية، وسمح بيان آذار بتأسيس مجلسين كرديين منتخبين تشريعي وآخر

(1) لورانت شابري واني شابري، سياسة وأقليات، 362.

تنفيذي، كما أعطى الأكراد فرصة المشاركة بخمسة وزراء في الحكومة العراقية المركزية في بغداد، كما تمت إجازة العمل السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني بصورة علنية، وأتيحت له فتح صحيفة له وإنشاء فروع له في كل محافظات العراق، كما تم قبول مجاميع من الطلبة الأكراد في الكليات العسكرية العراقية، وتم إصدار عفو عام عن البيشمركة الكردية ودمج قسم منهم في الجيش العراقي كحرس حدود وتسليم أسلحتهم الثقيلة للحكومة العراقية، كما تم الاتفاق على تعيين نائب كردي لرئيس الجمهورية، وإقرار تعليم اللغة الكردية في المدارس الكردية إلى جانب العربية، وإنشاء جامعة كردية (جامعة صلاح الدين) في أربيل والسماح للطلبة الكرد بالتعلم في الجامعات العراقية في جميع الاختصاصات.

وقد قامت الحكومة العراقية خلال السنة التالية بتوقيع بيان آذار وبتنفيذ الكثير من تعهداها، فخصصت أموالا كبيرة لتطوير المناطق الكردية وبناء المدارس والمستشفيات، وسمحت بنشر وتداول المطبوعات الكردية، وتم تعديل الدستور العراقي المؤقت وعدد من القوانين الأخرى لتتوافق مع بيان آذار، وتم بالفعل تعيين نائب كردي للرئيس العراقي آنذاك[1].

لقد كانت تلك الأمور الإيجابية تبشر بأن المشكلة الكردية في طريقها إلى الحلّ السلمي، وأن الحلم الكردي أخذ يتجدد في طموحاته القومية، إلا أن ما حدث على أرض الواقع لم يكن ينسجم مع هذه الإيجابية، حيث تصاعد التوتر بين الطرفين منذ نهاية عام 1973 ووصل إلى حدّ الصدام المسلح في نيسان/إبريل 1974، وقد اجتهد كل طرف في تحميل الطرف الآخر مسئولية ما حصل من إخفاق في تطبيق بنود بيان آذار، فالقيادات الكردية اهمت الحكومة العراقية بعدم الجدية في تطبيق بيان الحكم الذاتي حينما ربطت تطبيق غالبية الأمور المتعلقة بالحكم الذاتي بموافقة الحكومة المركزية في بغداد، وجعلت المركزية الشديدة أساس التعامل مع المنطقة الكردية، ففرضت أشخاصا معينين على المجلسين التشريعي والتنفيذي، وعملت على تعيين قيادات عربية غير مؤهلة لمناصب إدارية وسياسية محلية في المناطق الكردية، كما عملت على تصفية القيادات الكردية الرئيسة ابتداء من الملا مصطفى البارزاني الذي تعرض لمحاولة اغتيال عام1972 اهمت الحكومة العراقية

---

(1) د. سعد ناجي جواد، القضية الكردية، 266.

بتدبيرها، وانتهاء بالقيادات الكردية المحلية، كما أهمل تدريس اللغة الكردية في المناطق العربية وحوصر تدريس اللغة الكردية في المناطق الكردية، وأعطى للأكراد المنضمين لحزب البعث امتيازات وعطايا تفوق التي تعطى لأعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني، وقامت الحكومة العراقية بتشكيل مجالس تنفيذية وتشريعية كردية عينت فيها الموالين لها خلافا لرغبات الملا مصطفى البارزاني، وغيرها من الإجراءات التي منحت القيادة الكردية شعورا بأن حكومة البعث غير جادة في تنفيذ بنود بيان آذار وتحقيق تسوية شاملة للمسألة الكردية[1].

ومن جانبها فقد اشتكت الحكومة العراقية من أنه رغم الاتفاق الشامل الذي وقع في آذار مارس 1970، والذي أعطى الأكراد حقوقا ومكتسبات يحسدهم عليها إخوانهم في الدول المجاورة، إلا أن قيادة البارزاني لم تقطع علاقاتها مع الأطراف الخارجية التي كانت تضمر العداء والسوء للعراق ولاسيما الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران، بل إن علاقات القيادات الكردية مع تلك الأطراف قد أخذت وتيرتها بالتصاعد بعد توقيع بيان آذر/مارس، حيث كان البارزاني يعتقد أن الأكراد يجب أن يعتمدوا على الغرب وإسرائيل بشكل أقوى لتحقيق مطالبهم (مقدرا أن العلاقة ستكون أكثر ثباتا وتأثيرا، طالما كان في العراق حكومة مناهضة للغرب، وتعمل من أجل الوحدة العربية، وأن هذه المساعدات سترغم الأنظمة العراقية على تقديم المزيد من التنازلات، ناهيك عن تمكنها من جعل العراق ضعيفا، وبصورة مستمرة، الأمر الذي سيمكن الملا من التصرف حسب رغبته في كردستان)[2]، فضلا عن ذلك فإن تأميم النفط العراقي في عام 1972 والذي كان من المفترض أن يأتي بالرفاهية لجميع العراقيين، دفع بالقيادة الكردية إلى التقرب أكثر من الولايات المتحدة وعرض التعاون معها لإفشال قانون التأميم ومنح الشركات الأمريكية حقوقا وامتيازات إضافية في كردستان العراق ومدينة كركوك، وقد وقعت في هذا الإطار اتفاقية سرية بين الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية تقضي بتزويد الأكراد بأسلحة ودعم مالي كبير، وقد تعزز هذا الأمر أثناء زيارة الرئيس الأمريكي

(1) د. سعد ناجي جواد، القضية الكردية، 267.

(2) نقلا عن د. دهام محمد العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي 245.

نيكسون لإيران في أيار/مايو1972، حيث اتفق الرئيس الأمريكي مع شاه إيران على ضرورة مساعدة البارزاني بهدف استنزاف قدرة العراق وإشغاله وإنهاكه في حروب طويلة ودائمة، وإضعاف قدرته على الاشتراك في نزاع عربي جديد ضد إسرائيل وصرف العراق عن عرقلة جهود إيران الرامية إلى لعب دور شرطي الخليج العربي[1].

وهكذا، فما أن حل العام 1974، حتى أثبت الطرفان الحكومي والكردي فشلا في الاتفاق والتلاقي، ومما زاد الوضع سوءا بكل تأكيد استمرار الملا مصطفى البارزاني في سياسة الباب المفتوح مع الأطراف المعادية للعراق لاسيما إيران التي تواصلت مع سياسة الدعم اللامحدود للقيادات الكردية بهدف إرغام العراق على تقديم المزيد من التنازلات عن حقوقه السيادية في شط العرب وبعض المناطق الحدودية المتنازع عليها، وبالفعل فما أن تم وقف الدعم الإيراني للتمرد الكردي بموجب اتفاق عام 1975 حتى انهار التمرد الكردي وانتهى أثره السياسي بعد أن هرب قادته وفي مقدمتهم الملا مصطفى إلى إيران ومنها إلى الولايات المتحدة.

لقد شكل انهيار الحركة الكردية وانقطاع الدعم الخارجي عنها صدمة كبيرة، أثرت في حياة القيادة الكردية، وتحديدا في شخصية الملا مصطفى البرازاني الذي عبر عن خيبة أمله من سلوك الولايات المتحدة التي حولت آمال الأكراد وطموحاتهم القومية إلى وسيلة لتحقيق مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة، فأخبر مراسل صحيفة واشنطن بوست (جيم هوغلاند) وبنبرة متشائمة بأن الولايات المتحدة (لم تعطنا أي ضمانات، لقد اعتقدنا أنها لن تتخلى عنا أبدا... والآن نرى أننا كنا على خطأ)[2]، ولا شك أن هذا الأمر يطرح تساؤلا عن جدوى التمسك الكردي بخيار الدعم الخارجي الذي أثبت منذ ظهور الحركة الكردية في العراق أنه لا يبحث إلا عن مصالح استراتيجية تهم الدولة المتدخلة، وأنه لا يخدم بأي حال من الأحوال مصالح الكرد وقضيتهم القومية التي لا يمكن أن تحل إطلاقا خارج إطار المنظور الوطني والوحدة الوطنية للعراق.

---

(1) Randal, *After such knowledge, 150*.

(2) Ibid, *147*.

عمـــوما، وبعد انهيار الحركة الكردية في آذار 1975 برزت إمكانية متواضعة لإقامـــة علاقـــات من نوع جديد بين الحكومة العراقية والحركة الكردية، إلا أن الـــشعور بقـــوة الانتـــصار الـــذي حققته الحكومة العراقية على الحركة الكردية، والتـــشرذم الـــذي عانته الحركة الكردية بعد هزيمتها قد أبعد أي إمكانية حقيقية للتلاقي بين الطرفين. وجاءت الحرب العراقية الإيرانية 1980 لتقضي على أي أمل بحـــل المسألة الكردية، فقد ساهمت تلك الحرب من جهة في تعطيل أي حوار وطني داخلـــي، وأعطـــت الحكومة العراقية مبررات اتخاذ إجراءات تعسفية لتصفية قوى المعارضة بدعوى الحفاظ على الأمن الوطني الداخلي وقت الحرب. ومما يؤسف له أن ارتمـــاء القـــيادات الكـــردية تحت خيمة الدعم الإيراني من جديد، واستخدام الحكـــومة الإيرانية لتلك القيادات ضد الجيش العراقي في الحرب التي استمرت ثمان ســـنوات قد وضع في يد السلطة العراقية مبررا كبيرا لاستخدام كل أدوات البطش والتنكـــيل بالحـــركة الكـــردية وبالشعب الكردي الذي عانى كثيرا من ممارسات التنكـــيل والتهجير واستخدام الأسلحة التي راح ضحيتها الآلاف من أبناء الشعب الكـــردي. ولا شك أن الحديث عن تلك المرحلة ومآسيها يثير كثيرا من الأحزان، غـــير أن الأمـــر المهم والمؤكد هو أن تلك المرحلة وحتى عام 1991، قد أحدثت شـــرخا كـــبيرا في الوحدة الوطنية العراقية، وفي العلاقات العربية الكردية، وأبقت المـــسألة الكـــردية واحـــدة من أكثر المسائل تعقيدا في الواقع العراقي لاسيما وأن الأحـــداث التي جرت بعد عام 1990 كاحتلال الكويت، وهزيمة الجيش العراقي، والحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق بعد عام 1991، وانسحاب مؤسسات الدولـــة العـــراقية من إقليم كردستان قد انعكست بشكل فاعل على تطور الملف الكـــردي بشكل لم يعد يؤثر على وحدة العراق الوطنية فحسب بل على استقرار المنطقة بشكل عام لاسيما مع ظهور مطالب الأكراد القومية وتصاعدها من الحكم الـــذاتي الذي تمسكت به القيادات الكردية طيلة ستين عاما من الكفاح إلى مطلب الفيدرالـــية الـــذي بات منذ تسعينيات القرن المنصرم أحد المطالب السياسية التي تتمـــسك القـــيادات الكردية بتحقيقه مستغلة الظروف الدولية القاهرة التي مر بها العراق بعد عام 1990، وما نجم عنها من ضغوط سياسية وتدخلات إقليمية ودولية حجمت من تأثير الدولة العراقية وصعدت من مطالب الأكراد القومية.

المبحث السادس: من الحكم الذاتي إلى الفيدرالية

وهكـذا، فقد عُدَّت مرحلة ما بعد عام 1990 من أهم المراحل السياسية في تاريخ المسألة الكردية، فقد دفع الاحتلال العراقي للكويت في آب/أغسطس 1990 إلى بـروز المـسألة الكـردية كأحد أوراق الضغط المهمة التي بدأت تستخدمها الـولايات المـتحدة ليس لإضعاف حكومة الرئيس صدام حسين فحسب، وإنما كوسيلة مهمة لتفكيك البنية الاجتماعية العراقية عبر التركيز على المسألتين الشيعية والكـردية، ومحاولة إبراز مساوئ الحكومة العراقية في التعامل مع المسألتين لإثارة الأحقـاد وتكريس الفرقة والتناحر بين العراقيين، وهو ما ظهر في الإجراءات التي تبنتها الولايات المتحدة لتفعيل الملف الكردي والشيعي في الفترة التي أعقبت انتهاء العمليات العسكرية في الخليج وانسحاب العراق من الكويت في آذار/مارس 1991، حيث سعت الولايات المتحدة إلى تشجيع الأكراد على التمرد والثورة ضد حكومة الـرئيس صـدام حـسين، إلا أنها سرعان ما سحبت دعمها وتخلت عنهم وسط مخـاوف مـن أن يؤدي ذلك الدعم إلى تقسيم العراق، لاسيما مع اشتعال المناطق الـشيعية في الجـنوب بأعمال التمرد والعنف المدعوم إيرانيا، حيث فسحت المجال للجـيش العراقـي لبسط نفوذه مرة أخرى على المناطق الكردية في الشمال دون اكتـراث للـتجاوزات الإنـسانية الـتي طالت الكثير من الأكراد الذين اضطروا للنـزوح الجماعي والهرب إلى الدول المجاورة وسط أجواء سياسية بالغة التعقيد.

لقد دفعت عودة المناطق الكردية للسيادة العراقية بإدارة الرئيس جورج بوش الأب إلى إعـادة تقيـيم سياسـاتها المتـبعة حيال العراق باتجاه تصعيد العقوبات الاقتـصادية وتـشديد العـزلة الدولية على الحكومة العراقية، بل ومحاولة إشغالها بمـشكلاتها الداخلية عبر إعادة تفعيل الملف الكردي بغية التمهيد لتدخلات لاحقة تحت ذريعة العمل الإنساني[1]، وفتحت دعاوى إيجاد حل سياسي يلبـي الحاجات الإنـسانية لمئات الآلاف من اللاجئين الأكراد في الدول المجاورة، ودفعت الولايات المتحدة مجلس الأمن لإصدار القرار 688 في نيسان/إبريل 1991 الذي دعا الحكومة العراقية إلى احترام حقوق الإنسان في الشمال والجنوب، وتوفير الظروف السياسية

---

(1) د. علي محمد الشمراني، صراع الأضداد، 309.

والاقتـــصادية اللازمة لتمتع الشعب العراقي بحريته، واستنادا إلى هذا القرار لجأت الولايات المتحدة إلى فرض ما سمي في حينها بالمناطق الآمنة (Save Haven) لحماية الأكـــراد ومنع الطيران العراقي من التحليق فوق خط 36 شمالا، وخط 33 جنوبا، وإيجاد قوات أمريكية وبريطانية وفرنسية لتوفير الراحة لأكراد العراق(1).

لم تكـــن تلـــك العملـــية التي أوكلت مهمة قيادتها في حينها إلى حلف شمال الأطلسي بادرة إنسانية خالصة، بل كان الهدف منها، كما كان واضحا، إضعاف نظـــام الـــرئيس صدام حسين وزيادة مشكلاته الداخلية، وتثبيت منهج جديد في الـــسياسة الأمريكية حيال العراق يقوم على إثارة مشكلاته الإثنية وخرق سيادته الوطنية(2).

لم يمـــنع صـــدور القرار الدولي ومرابطة القوات الأطلسية في القواعد التركية (أنجرليك وسيلوبـــي) لحماية المنطقة الكردية من أن تتحول تلك المنطقة إلى ساحة للـــتقاتل والـــصراع الكردي-الكردي لاسيما بين الحزبين الرئيسين الاتحاد الوطني بـــزعامة جـــلال طالباني والديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني، بشكل خرج في أحيان كثيرة عن السيطرة الأمريكية.

لقـــد دفـــع التوظيف الأمريكي للملف الكردي بالحكومة العراقية إلى محاولة إدراك أثـــر ذلـــك على وضعها الداخلي، فسعت إلى التقرب من الفصائل الكردية والإيحـــاء لها بإمكانية التوصل إلى اتفاق جديد يحيي بيان آذار/مارس 1970 ويزيل نقـــاط الاخـــتلاف حـــول بعـــض بـــنوده، حيث وجهت الحكومة في منتصف نيـــسان/إبريل 1991 دعوة صريحة إلى الفصائل الكردية المسلحة للمجيء إلى بغداد والتـــباحث حول صيغة مشروع متكامل للحكم الذاتي ينهي التمرد في كردستان، ويمهـــد لحـــلّ سياسي شامل للمسألة الكردية، إلا أن أزمة الثقة في وعود الحكومة العـــراقية، وكثافة الضغوط الأمريكية على الفصائل الكردية، حالت دون التوصل لاتفـــاق ينهي الأوضاع الشاذة في كردستان، حيث بقيت الخلافات بين الطرفين قائمة حول حدود مناطق الحكم الذاتي وصلاحيات حكومة إقليم كردستان، فضلا

(1) *Sheri Laizer, martyrs, traitors and Patriots*: Kurdistan after the Gulf war, (Zed Books: London, 1996), 25

(2) د. محمـــود صالح العادلي، الشرعية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2003) 147.

عـــن خلافات تتعلق بمستقبل الديمقراطية، وضمان المشاركة السياسية، والحريات العامة، في ظل حكومة الرئيس صدام حسين[1].

ويبدو أن فشل المحادثات لم يُعْزَ إلى أزمة الثقة في الحكومة العراقية، والضغوط الأمـــريكية علـــى الفصائل الكردية فحسب، وإنما يعود كذلك إلى طبيعة الفصائل الكـــردية ذاتها والتي لم تكن موحدة الرؤية حيال موضوع الحكم الذاتي، ولم تكن مهـــيأة لاتخـــاذ قرارات ثابتة بهذا الشأن، بحكم خلافاتها الداخلية التي طفت على الـــسطح، وحالـــة عدم الاستقرار التي خلفتها عمليات النـــزوح الجماعي لآلاف العـــوائل الكـــردية. والأهم من ذلك كله أن الفصائل الكردية كانت مقتنعة بأن الحكومة العراقية هي أضعف من أن تكون شريكا للسلام بعد أن تكثفت الضغوط الأمريكية لإسقاطها[2].

بعـــد فشل المحادثات، حسمت الحكومة العراقية موقفها من إقليم كردستان، فقـــررت فرض حصار اقتصادي على المناطق الكردية، وأمر الرئيس الراحل صدام حـــسين بـــسحب كل وحدات الجيش، ومؤسسات الدولة الإدارية من الإقليم، والامتـــناع عـــن تجهيزه بأي خدمات حكومية، بهدف توليد ضغط سياسي على الفـــصائل الكـــردية، وحـــثها علـــى وقـــف تعاونها مع الولايات المتحدة ودول الـــتحالف[3]، إلا أنه سرعان ما أثبتت الأحداث اللاحقة أن قرار الحكومة العراقية كان خاطئا، ولم يبن على حسابات استراتيجية تخدم وحدة العراق وترابه الوطني، فقـــد حفـــزت تلـــك الأوضاع الفصائل الكردية على إيجاد صيغة توافقية لتجاوز خلافاتها، والسير نحو ملء الفراغ الأمني والسياسي للسلطات الحكومية، حيث بدأ العمـــل التدريجي للتغلب على المشكلات السياسية والاقتصادية فأقيمت - برعاية أمـــريكية - أول انتخابات برلمانية في الإقليم مكنت الحزبين الرئيسيين من تأسيس أول برلمان كردي في أيار/مايو 1992 وفق قاعدة التوافق أو كما عرف حينها بحل

---

(1) حول تلك المفاوضات انظر فؤاد عارف، حوار وطني حول المسالة الكردية، محاضرة القيت في جمعية حقوق الإنسان في العراق في 1997/3/12 وكذلك لقاء مع د. مكرم الطالباني في صحيفة المستقبل، بغداد، في 30 أيار/مايو 1998.

(2) د. حامـــد محمـــود عيسى، المشكلة الكردية في العراق: من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي، (القاهرة: دار مدبولي 2004)، 430.

(3) Randal, After such knowledge, 46.

الـــ (Fifty-Fifty)، ومـــن ثم تشكيل حكومة ائتلافية أخذت على عاتقها تسيير الأمور وإدارة الأوضاع في الإقليم.

ورغم سرعة الخلافات التي ظهرت في الحكومة الكردية، والتي قسمتها لاحقا إلى حكومتين كرديتين، الأولى في السليمانية وتتبع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني، والثانية في أربيل وتتبع الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مـسعود بـارزاني، ورغم واقع الاقتتال الدامي الذي حصل بين الحزبين الكرديين والـذي أثـر كـثيرا على استقرار المنطقة الكردية، فإن من الواضح أن استمرار الفصائل الكردية طوال مرحلة التسعينات في إدارة الإقليم الكردي قد شكل ضربة لجهـود الحكومة العراقية في محاصرتها وإجبارها على العودة للقبول بشروطها حول الحكـم الذاتي، والأمر المهم في هذا الجانب أن السنوات الثلاث عشرة التي عاشها الإقليم بعيدا عن سيطرة الحكومة العراقية قد فعلت فعلها في تعميق الشعور القومي لدى أجيال متحفزة من الشباب الكردي الذي عاش بعيدا عن هيمنة المركز وبعيدا عـن آلام الـسنوات الماضية التي عاشها كثير من الأكراد، فقد أدت حرية التعبير النسبية والانفتاح الفكري وانتشار مؤسسات المجتمع المدني والانخراط في مخرجات العولمة عبر التدفق الحر للإعلام والمعلومات والأفكار إلى تشكيل أفكار وتصورات جديـدة في ذهنية المواطن الكردي حول نوعية العلاقة المقبلة مع الدولة العراقية(1)، وقد دفع التحالف الكردي مع المشروع الأمريكي في العراق إلى زيادة اقتناع فئات مـن الشعب الكردي بأن الحماية الأمريكية لإقليم كردستان ستكون خير عون لها لتحقـيق مطلـبها في الفيدرالية التي باتت منذ تلك اللحظة المطلب الذي انصبت جهـود الفصائل الكردية على تحقيقه، دون أن يخفي القادة الكرد أن الفيدرالية هي مرحلة أولية للحصول على حق تقرير المصير وإقامة الدولة الكردية فيما بعد.

وقـد سـعت القيادات الكردية إلى إعطاء مطالبها بالفيدرالية صبغة قانونية ودسـتورية، حينما دفعت البرلمان الكردي إلى الإقرار بالنظام الفيدرالي للعراق في قـراره الـذي تبناه في تشرين الأول/أكتوبر1992، فأصبحت الفيدرالية منذ ذلك

---

(1) فـوزية صـابر، الوضع الكردي في العراق: رؤية مستقبلية، منشور في مجموعة باحثين، احـتلال العـراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، 732.

الحسين مطلبا قوميا توحدت الفصائل والأحزاب الكردية وراء تحقيقه بكل الوسائل الممكنة.

المبحث السابع: المعارضة وتشريع الفيدرالية

ساعد نجاح الأحزاب الكردية على إقامة تجربة سياسية في إقليم كردستان، وعلى زيادة فرص تلك الأحزاب في إضفاء بعد سياسي وطني لمطالبها في الفيدرالية، وذلك عبر محاولاتها استقطاب قوى المعارضة العراقية في الخارج وتوفير موطئ قدم لها في كردستان. لم يكن الهدف الذي كان يطمح إليه القادة الأكراد من وراء ذلك خافيا قطعا، فقد دفع انضمامهم إلى قوى المعارضة العراقية المقيمة في الخارج، ودعوة تلك القوى إلى اتخاذ كردستان قاعدة لممارسة نشاطها ضد حكومة صدام حسين، إلى تأكيد رغبتهم في لعب دور مؤثر في تقرير مستقبل العراق بعد زوال نظام صدام حسين، فضلا عن ممارسة ابتزاز سياسي للقوى العراقية المعارضة وإجبارها على القبول بشروطها ولاسيما شرط الفيدرالية وحق تقرير المصير[1].

لقد شكل مؤتمر فيينا في حزيران/يونيو 1992، أول فرصة أثبت فيها الأكراد قدرتهم على التأثير في فصائل المعارضة العراقية الأخرى، ففي ذلك المؤتمر طالبت بعض تلك الفصائل ومنها المؤتمر الوطني العراقي الذي يتزعمه أحمد الجلبي، بضرورة أن تكون مصطلحات مثل حق تقرير المصير والفيدرالية والحكم الذاتي حاضرة في أي مناقشة لمستقبل العراق السياسي، وأن يصار إلى رفع الحواجز النفسية التي ترافق التطرق إلى مثل تلك المصطلحات، وقد تكرر الحال في مؤتمر صلاح الدين المنعقد في مدينة أربيل في تشرين الأول/أكتوبر 1992، والذي شكل محطة أخرى سعت القيادات الكردية إلى توظيفها لحشد أكبر قدر من التأييد لمطلب الفيدرالية، حيث حاول الأكراد إقناع الكثير من قوى المعارضة بأن تعاونهم المشترك سيكون مشروطا باعتراف تلك القوى بحق الأكراد في الحكم الفيدرالي، فقد دعا جلال طالباني الحاضرين في المؤتمر صراحة إلى دعم التوجه الكردي الجديد (وإلا فلن يكون باستطاعتنا التعاون معكم) على حد تعبيره، وقد أيده في ذلك مسعود

---

(1) فوزية صابر، الوضع الكردي في العراق، 732.

بـــارزاني حيـــنما شـــدد على ضرورة أن يعترف الجميع للأكراد بحق تقرير المصير وبالفيدرالية التي لن تدفع إلى تقسيم العراق، وفق رأيه، لأن العراقيين، قادرون على حماية وحدتهم الوطنية[1].

ورغم أن مؤتمر صلاح الدين قد عُدَّ إنجازا كرديا مهما، إلا أنه لم يحظ بتأييد كـــل قوى المعارضة العراقية، فقد قاطعه بعض وانتقده بعض آخر لاسيما الأحزاب العـــراقية القومية والتنظيمات السياسية المدعومة من بعض دول الجوار التي كانت ترى في الفيدرالية بداية خطرة لتقسيم العراق، حيث لم تكن تلك الدول ترغب في أن تـــصاب بـــــ (جرثومة الفيدرالية)[2]، ولذلك لم تكد تمضي فترة وجيزة حتى اســـتطاعت دول الجوار أن توحد رؤيتها حيال الوضع السياسي في العراق، وتعقد مـــنذ عـــام 1992 اجـــتماعات دورية تعبر عن تأييدها لوحدة العراق ورفض أي دعوات لتقسيمه وفق أسس الحكم الذاتي أو الفيدرالية. ومع ذلك فقد فتح التنسيق الكـــردي مـــع قوى المعارضة العراقية والرعاية الأمريكية التي حظيت بها القيادات الكـــردية وضـــعف الحكومة العراقية عن استعادة المبادرة في الملف الكردي، شهية الأكراد للتواصل مع تلك الخطوات الإيجابية ثُمَّ البناء عليها مستقبلا، حيث شهدت الـــسنوات اللاحقـــة لعام 1992، وإلى غاية سقوط النظام العراقي في نيسان/إبريل 2003، تحـــركا كـــرديا مكثفا على المستوى الإقليمي والدولي لتعزيز المكتسبات السياسية التي حصلوا عليها.

ولم يُنسهم الصراع الدموي الذي اشتد بين الفصيلين الكرديين الرئيسيين طيلة الفتـــرة مـــن 1994-1998 والذي عصف كثيرا باستقرار المنطقة الكردية، وحدة الهـــدف لبلوغ الفيدرالية كمطلب سياسي لتقرير واقع كردستان في المرحلة المقبلة، إذ سرعان ما أعاد الأكراد تفعيل ذلك الهدف وطرحوه بقوة في مؤتمرات المعارضة اللاحقـــة لاســـيما في مؤتمري لندن تشرين الثاني/نوفمبر 2002 وأربيل آذار/مارس 2003، حـــيث حظي مطلب الفيدرالية بتأييد غالبية القوى والفصائل المعارضة التي حـــضرتها[3]. والواضـــح أن ازدياد الضغوط الأمريكية والدولية ضد نظام الرئيس

(1) د. علي محمد الشمراني، صراع الأضداد، 316.

(2) حـــول ممانعـــة بعـــض قـــوى المعارضـــة حول الفيدرالية الكردية أنظر جوان كول، الشيعة العراقيون: حول تاريخ حلفاء أمريكا المحتملين، المستقبل العربي، العدد 298، (2003): 94.

(3) د. علي محمد الشمراني، صراع الأضداد، 317.

صدام حسين وتوسع رقعة المعارضة الداخلية له، قد أتاح للأكراد كثيرا من الوقت لبــناء مؤســساتهم وتعزيز استقلالهم لاسيما مع عجز النظام العراقي عن تقديم أي مــبادرة سياسية تعيد ترتيب الأوضاع في كردستان لصالح المشروع الوطني، وتهيئ الأجــواء لمــصالحة وطنية تحل الإشكالات الكبيرة التي بدأت تهدد وحدة العراق واســتقلاله الــسياسي. ويبدو أن فقدان المعارضة العراقية لثقة التعامل مع حكومة الرئيس صدام حسين بعد سنوات من القطيعة والصدام والإقصاء المتبادل جعلت من تلك الحكومة شريكا غير مأمون للوصول إلى حلول تنهي أزمات البلد المستعصية. وقد عزز دخول كثير من قوى المعارضة في درب الضغوط الأمريكية على الحكومة العراقية، من قناعة تلك القوى بأن النظام قد وصل إلى نهايته وأن التغيير الأمريكي آت لا محالــة، وأن بلــوغ السلطة في العراق عبر البوابة الأمريكية قد بات سهل المنال.

وهكــذا حــسم الاحــتلال الأمريكي للعراق في نيسان/إبريل 2003 صراع الــسلطة في العــراق لصالح مشروع المعارضة العراقية، فانتهت بذلك حقبة حكم البعث التي كانت وفق رأي الكثيرين من أصعب الحقب السياسية في تاريخ العراق الحديث، إذ فقدت فيها الوحدة الوطنية الكثير من مقومات استقرارها، وأصبحت عرضــة للاهتــزاز في أغلــب الأوقات في ظل انعاش النظام للولاءات العشائرية والطائفــية والقومــية. وهكذا وجد الأكراد أنفسهم وبصورة ربما مفاجئة وسط المشهد السياسي العراقي، وعززت الرعاية الأمريكية من حجم حضورهم السياسي في مؤسسات الدولة الجديدة التي سعت سلطات الاحتلال إلى تأسيسها بعد سقوط الــنظام وفــق مــبدأ المحاصصة المذهبية والقومية، إذ حصل الأكراد على كثير من الامتــيازات السياسية التي كانت محرمة عليهم زمن النظام السابق، وضمن الحزبان الكــرديان الاتحــاد الوطني والديمقراطي الكردستاني أغلبية المقاعد التي خصصت للأكراد في مجلس الحكم الانتقالي الذي أسسه الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر في 14تمــوز/يوليو 2003، ووجد الأكراد في ذلك المجلس فرصة مهمة لتمرير كثير من القرارات التي تحافظ على مكاسبهم السياسية السابقة، ففي أول اجتماع للمجلس اتفــق أعضاؤه وبالإجماع على عدم التأثير في صيغة حكومة كردستان الفيدرالية، وهــي إشــارة إلى إمكانية بقاء الواقع الكردي على حاله حتى مع قدوم حكومة

منتخـــبة[1]، ورغم ما رشح من اعتراضات أو ربما تحفظات أبدها بعض الأطراف العربية المؤتلفة في مجلس الحكم حول الطبيعة الفيدرالية للدولة العراقية، على اعتبار أنها قد تؤدي مستقبلا إلى زعزعة استقرار العراق عبر فتح باب المطالبات لمجموعات عراقية أخرى، إلا أن إقرار مجلس الحكم الانتقالي لقانون إدارة الدولة العراقية في 24 /2004/3 والذي اعترف بالصيغة الفدرالية للدولة العراقية يعد مؤشرا على قوة تأثير الأكـــراد في الحياة السياسية العراقية الراهنة، إذ أقر القانون بحق الأكراد في الحكم الفيدرالي لإقليم كردستان، وباللغة الكردية كلغة رسمية ثانية للدولة العراقية وبتطبيع الأوضاع في مدينة كركوك وغيرها من الامتيازات[2].

لقـــد شكل ذلك الاعتراف خطوة مهمة لاستمرار الضغوط الكردية لتثبيت مكتـــسباتهم علـــى الواقع عبر قرارات برلمانية تحظى بموافقة شعبية، ولهذا شكلت الانـــتخابات الـــتي جـــرت في كانون الثاني/يناير 2004 والانتخابات التي تلتها في كانون الثاني/يناير 2005، فرصة للقيادات الكردية من أجل تعزيز الحضور الكردي في الـــساحة العراقية، واستغلال ظروف مقاطعة وعزوف تيارات مهمة من الشارع العراقـــي لـــتلك الانتخابات لاسيما العرب السنة، للحصول على نسبة مهمة من مقاعد الجمعية العراقية الجديدة، إذ تمكن الأكراد من الحصول في الانتخابات الأولى على 75 مقعدا وفي الانتخابات الثانية على 55 مقعدا منحتهم ثقلا برلمانيا توضحت أبعاده في لجنة صياغة الدستور الدائم الذي أقر في استفتاء 15 تشرين الأول/أكتوبر 2005، حيث ظهرت في ذلك الدستور الكثير من المواد الدستورية التي تحافظ على أربـــاح الأكـــراد السياسية، ومنها بطبيعة الحال الإقرار بالنظام الفيدرالي، وتعزيز الوضع السياسي والاقتصادي الذي يعيشه إقليم كردستان، وتوسيع نطاقه الجغرافي ليـــضم مناطق عراقية أخرى من ضمنها كركوك، عبر إعادة تطبيع الأوضاع فيها وفي غيرهـــا مـــن المدن التي يصر الأكراد على نسبتها إلى مناطقهم، ويحاجج قادة الكرد بأن إعادة تغيير الحدود سيعيد إليهم حدودا تاريخية سعى نظام صدام حسين والأنظمة السابقة إلى تغييرها عبر تهجير المواطنين الكرد وإسكان العرب محلهم، فقد

(1) د. حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في العراق،561.

(2) أنظـــر مـــسودة قانـــون إدارة الدولـــة العراقية المؤقت المنشورة على شبكة العراق للجميع .www.iraq4all.com

قـــال فـــؤاد معصوم القيادي البارز في الاتحاد الوطني الكردستاني "يجب أن يكون واضحا في الدستور الدائم ما للأكراد وما للحكومة العراقية"[1].

وقـــد جـــاء إقرار الدستور الكردي في آب/أغسطس 2006 ليؤكد استمرار القيادات الكردية في رفع سقف مطالبها السياسية وعلى نحو يهيئ الإقليم الكردي لوضـــع انفـــصالي مـــستقبلي، فمـــا حواه الدستور من تأكيدات لحق الأكراد في الفيدرالية، وحق تقرير المصير، وضم مدينة كركوك إلى الإقليم الكردي، واعتبارها عاصـــمة الإقليم المستقبلية، فضلا عن الاحتفاظ بقوات البيشمركة، وبحق التمثيل الدبلوماســـي للأكـــراد في ســـفارات العـــراق الخارجية، وفي المنظمات الدولية والإقليمـــية[2]، يـــدل بشكل قاطع على أن الأكراد يهيئون أنفسهم لواقع سياسي يقترب من الاستقلال متى ما حانت اللحظة الدولية التي تسمح بذلك.

ومـــن المهـــم التأكيد على أن تصاعد المطالب الكردية لم تكن لتنتعش بهذا الـــشكل لولا الرعاية الأمريكية التي حظي بها الأكراد، بعيد الاحتلال الأمريكي، والانقـــسام الذي عانته القوى السياسية العربية، بحكم اختلاف توجهاتها ومواقفها من المشاركة في العملية السياسية التي ترعاها الولايات المتحدة، الأمر الذي دفع إلى خلـــو الـــساحة العـــراقية من حكومة وطنية شرعية لها من الصلاحيات والقوة ما يـــؤهلها لإدارة العملـــية الـــسياسية في العراق بروح المواطنة التي تكرس للجميع حقوقهم، وتحفظ للعراق وحدته الوطنية في حدود مقبولة. ومن المهم أيضا الإشارة إلى أن استمرار تمسك الأكراد بمطالبهم قد أثار في الشارع العربـــي جدلا سياسيا واحـــتقانا واضـــحين، ظهـــرت معالم ذلك في رفض الكثير من القوى السياسية والـــشعبية لتلك المطالب، حيث اعتبرتها جنوحا كرديا نحو الاستقلال عن العراق، واســـتغلالا للواقـــع الحـــساس والمعقـــد الذي يمر به في ظل الاحتلال الأمريكي والـــتدخلات الإقليمـــية المتواصلة، مما سيترك آثاره الجانبية على مستوى التلاحم الوطني بين مكونات الشعب العراقي.

---

(1) نقلا عن الشرق الأوسط، 19 شباط/فبراير 2005.

(2) الخليج، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2005.

الفصل الثاني

أبعاد الفيدرالية في الواقع العراقي الجديد

المبحث الأول: مبررات الفيدرالية ودوافعها

تعــد الفيدرالــية (federalism) إحدى الصيغ الدستورية والقانونية التي يتم اللجــوء إلــيها لتنظــيم وتوزيع الاختصاصات والسلطات بين الحكومة المركزية والأقالــيم المحلــية في الدولــة الواحدة، بعبارة أخرى، هي إرخاء لقبضة الحكومة المركــزية وتثبــيت للامركزية الإدارية والسياسية على نحو يسمح لأقاليم الدولة بالتمــتع بقــدر كــبير من الصلاحيات والسلطات في إدارة شؤونها الذاتية[1]. إن الفيدرالية تعني المشاركة السياسية والاجتماعية في السلطة، من خلال رابطة طوعية بــين شعوب وأمم وأقوام، أو تكوينات بشرية من أصول قومية وعرقية مختلفة، أو لغات أو أديان أو ثقافات متباينة، وذلك في اتحاد طوعي يوحد بين عدة كيانات في دولــة واحــدة أو نظام سياسي واحد، مع احتفاظ الكيانات التي توحدت بهويتها الخاصة من حيث التكوين الاجتماعي والحدود الجغرافية وصلاحياتها الإدارية.

وتعــرف الفيدرالــية أيــضاً بأنها نظام سياسي تتقاسم فيه الحكومة المركزية صــلاحياتها الدســتورية وواجباتها الإدارية مع الأقاليم المختلفة التي تُكَوِّن الدولة، وبذلك فإن الأقاليم المختلفة تأخذ بعض مهمات وصلاحيات حكومة المركز[2].

مــن هــذا التعــريف يتضح أن الفيدرالية في حد ذاتها وسيلة وليست غاية، الغــرض مــنها في الأصل تنظيم تقاسم السلطات المركزية الإدارية والقانونية مع الــسلطات المحلية بهدف تحقيق التوازن في توزيع الحقوق والواجبات والمسؤوليات الوطنية.

(1) شــيرين نوري محمد، أسس تبني الكرد لخيار الفيدرالية في كردستان العراق، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع *www.freeserver.com*.

(2) بــركات ياســر عبد، الفيدرالية في العراق: أسلوب لضمان الوحدة الوطنية، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الرابط التالي *info@mcsr.n*.

يُعد وجود روابط قومية ودينية واجتماعية بين سكان مناطق معينة تختلف إلى حد ما عن بقية مناطق البلاد الأخرى أحد أهم الأسباب التي تدعو إلى الأخذ بنظام الفيدرالـــية، إضـــافة إلى بُعد السلطة المركزية عن هذه المناطق، وتَعَقُّد مشكلات الأخـــيرة وتعدد حاجاتها، ويمكن أن يضاف إلى ذلك توسع مهام الدولة مما يُصعب مهمـــتها في إدارة جمـــيع أنحاء البلاد، والفيدرالية كصيغة للحكم لا تتحدد بإطار واحـــد وإنما هي ذات أشكال وصيغ مختلفة، تتباين حسب طبيعة الدولة وتركيبتها الـــسكانية وظروفها السياسية والاقتصادية وأحوالها الجغرافية، فهناك الفيدرالية التي تـــستند إلى أســـاس جغـــرافي وأخـــرى تقوم على مقومات إدارية وأخرى عرقية ومذهبية.

كـــثيرة هي الأمثلة التي تدل على أن الدول الكبيرة الحجم والمتنوعة الأعراق تتـــبنى في الغالب الصيغة الفيدرالية لتسهيل الإدارة وتوزيع السلطة والثروة كما في الـــولايات المتحدة وروسيا وسويسرا ونيجيريا والهند وجنوب أفريقيا وغيرها من النماذج. إن مراجعة تاريخ الدولة العراقية منذ تأسيها عام 1921 يُظهر أن العراق لم يألـــف الـــنظام الفـــيدرالي أو الاتحادي، وإنما اتبع كغيره من دول المنطقة الشكل السياسي والإداري البسيط والموحد والقائم على الحكم المركزي في العهدين الملكي والجمهـــوري، وعلـــى هذا فإن طرح الفيدرالية كصيغة اتحادية تنظم علاقة أقاليم الدولـــة وتكويـــناتها الاجتماعية بالسلطة المركزية يُعد طرحا مستحدثا في التجربة العراقية، ويتخوف الكثير من أن يؤدي تطبيق الفيدرالية في هذا الظرف المعقد الذي يمـــر بـــه العراق من حيث التهاب المشاعر الطائفية، والقومية، والانفلات الأمني، وضـــعف سيطرة الحكومة المركزية إلى الكثير من المشكلات السياسية والاجتماعية التي يدفع ثمنها العراق في وحدته واستقراره السياسي. لقد شهد العراق طيلة ثمانين عامـــاً تاريخـــاً طـــويلاً من العنف والقلق المتبادل بين قواه الاجتماعية، ولم تبذل محـــاولات جدية لتأسيس عراق تتوزع فيه السلطة والثروة بشكل عادل، تجد فيه التكوينات الاجتماعية جزءاً من حريتها ومطالبها وتطرد مخاوفها وشكوكها. كما عـــرف العـــراق ومـــنذ انـــتهاء السيطرة الاستعمارية البريطانية، ومرورا بثورات وانقلابـــات العهد الجمهوري، تجميعاً للقوة والسلطة بيد المركز، ولم يسمح بأي نـــوع مـــن المـــشاركة لأقاليم العراق في ممارسة السلطة وإدارة شؤونها السياسية

والاقتـــصادية. ومع بداية السبعينات من القرن الماضي، أخذت السلطة في العراق تـــزداد في مركـــزيتها، حيث بدأت تتجه نحو التجمع في يد نخبة سياسية وحزبية ضـــيقة، حـــتى وصل الأمر في عهد الرئيس صدام حسين إلى تجميعها في يد عائلة واحدة وعشيرة واحدة وشخص واحد[1].

إن هذا التاريخ الثقافي الطويل للعنف في العراق، والتطبيق الطويل للمركزية، وعـــدم انتشار ثقافة التقاسم للسلطة بين المركز والأطراف، يضع عوائق كبيرة أمام تطبـــيق وتأسيس الفيدرالية في العراق، ويدفع حسب اعتقاد البعض باتجاه تكريس الانقسام في المجتمع العراقي، في ظل سيادة الثقافة الإثنية، وتغلغل مفهوم الاستبداد واحـــتكار الـــسلطة لـــدى فـــئات محرومة من العراقيين. ومع ذلك يُجْهد أنصار الفيدرالـــية أنفسهم في تقديم الحجج والأسانيد القانونية والفكرية لتعزيز القناعة في نجاح التجربة الفيدرالية في العراق، على اعتبار أنها ستتيح الفرص لإنهاء الهيمنة على الـــسلطة، وتفـــسح المجال لتوسيع مشاركة جميع فئات الشعب العراقي في العملية السياسية، بما يدعم مفهوم المواطنة الذي غيبته الدكتاتورية والاستبداد الذي مورس في الحقب الماضية. ولا شك أن هنالك توافق ظاهري بين نسبة كبيرة من العراقيين حول فكرة الفيدرالية، كما يؤكد ذلك نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي، إلا أن الاخـــتلاف يكمن في نوع الفيدرالية التي يرغبون فيها[2]. وقد يجتهد أنصار الفيدرالـــية في تقديم الكثير من المحاسن والمبررات اللازمة لتطبيقها، فهي قد باتت تحـــتل الأولـــوية ضمن اهتمامات الدولة العراقية الجديدة، وذلك لأهميتها الإدارية والسياسية التي يُراد بموجبها تحقيق جملة من الإنجازات أهمها:

1. دعـــم الديمقراطية، وضمان مساهمة سكان الوحدات الإدارية الصغيرة في إدارة مـــناطقهم، وإيـــصال صوتهم، ورغباتهم، وحاجاتهم إلى الحكومات المحلية التي تحـــولها مـــن جهتها إلى سياسات وإجراءات عملية بموجب خطة مناسبة بغية تنفيذها.

---

(1) د. فـــوزية صابر، الوضع الكردي في العراق: رؤية مستقبلية، منشور في مجموعة باحثين، احـــتلال العـــراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، 556.

(2) نقلا عن مجموعة باحثين، العراق، الغزو – الاحتلال – المقاومة: شهادات من خارج الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص378.

2. تتيح الفيدرالية لسكان المجموعات العرقية والدينية المختلفة فرصة التعبير عن رغباتهم في اختيار ممثليهم في المجالس المحلية، ومن ثم المركزية، ضمن عملية ديمقراطية شفافة. ولا بد للفائزين في الانتخابات من العمل على تلبية الحاجات الأساسية للسكان، وتقديم أفضل الخدمات لهم، لضمان دعم السكان لهم ولإداراتهم من أجل تعزيزها، ومن خلال الهيكل الهرمي الإداري للدولة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الأمن والاستقرار، وتقوية الوحدة الوطنية.
3. أما على المستوى الاقتصادي، فإن الفيدرالية تساهم في تحقيق مزايا اقتصادية مهمة، في مقدمتها الاستغلال الأمثل للموارد المحلية (البشرية والطبيعية والمالية) لصالح التنمية المتوازنة، بين المناطق المختلفة، بغية تلبية حاجات السكان المحليين، كما أن مثل هذا النظام يمكن أن يخلق دعامة أساسية للنهوض الاقتصادي والاجتماعي للمحافظات أو الحكومات المحلية، تأتي عن طريق التنافس الإيجابي بين بقية الأقاليم التابعة للدولة، ذلك أن أسلوب الحكم الفيدرالي أسلوب يبني مؤسسات لكل من السلطات المركزية، بعض منها قائم بذاته، وبعضها الآخر متداخل مع بعضه بعضاً، بحيث تقوم بحماية هذه المؤسسات حقوق وهويات مختلف المجموعات والمناطق الجغرافية ضمن إطار قومي موحد.
4. يساعد نظام الفيدرالية على تخفيض حدة النزاعات والتوتر اللذين قد ينجمان بين المناطق والأقاليم المختلفة حول ملكية الأراضي واستغلالها أو حول الموارد الطبيعية الأخرى، فتكون السلطة ضمن أسلوب النظام الفيدرالي أكثر فعالية في حل مثل هذه النزاعات والقضاء على أسبابها.
5. كذلك تؤمن الفيدرالية زيادة مشاركة سكان المناطق والأقاليم في وضع السياسات واتخاذ القرارات، إذ تضع أطرا مؤسساتية تساهم في تفعيل دور الإدارات الفرعية للمناطق المحلية صعوداً إلى الأعلى، ومن ثم زيادة إلمام الناس في مناطقهم بأمور الإدارة والسلطة والسياسات والاستراتيجيات، وإتاحة الفرصة لهم للإطلاع وإبداء الرأي والمشاركة في الأنظمة الخاصة، ومن ثم فإن الفيدرالية تخلق الثقة لدى السكان وتضعهم أمام الشعور بالمسؤولية وأداء الواجب والالتزام به.

وبما أن الفيدرالية هي النظام النابع من النظم الديمقراطية التي تخضع لحكم المؤسسات الدستورية والقانونية، وعدم حصر السلطة والصلاحيات في جهة مركزية واحدة، فإنها تلعب دور المساهم والمراقب لسياسات الدولة ونشاطاتها، بما في ذلك علاقاتها الدولية، وضمان إيجاد موقع طبيعي وفعال ضمن المجتمع الدولي[1].

المبحث الثاني: الفيدرالية في التصور الكردي

في ضوء ما تقدم وضمن إطار الواقع العراقي الراهن، يُظهر الأكراد حماسة كبيرة لتبني خيار الفيدرالية باعتباره الأساس الذي يمكنهم من المحافظة على خصوصيتهم القومية، ويسمح لهم بالمشاركة في إدارة الحكم في إقليمهم وفي عموم العراق، ولهذا يحاول الكثير من المسئولين والمفكرين الكرد إيجاد المبررات القانونية والسياسية التي تدعم حقهم في الفيدرالية وتقرير المصير، فعلى الصعيد الدولي، هناك الكثير من الاتفاقيات والإعلانات الدولية التي نصت على حق الشعب الكردي في تقرير مصيره ونيل حريته واستقلاله، ومنها مبادئ الرئيس الأمريكي ودرو ويلسون الأربعة عشر عام 1918، واتفاقية سيفر عام 1920 في المواد (62، 63، 64)، فتلك المبادئ كانت واضحة في إعطاء حق تقرير المصير لجميع الشعوب المحتلة كما يرى أحمد عبد الله سكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني.

كان الرئيس الأمريكي ودرو ويلسون، على حد تعبيره، واضحا حول إمكانية تحقيق الاستقلال لكافة الأمم، فلماذا لا يشمل هذا الأكراد؟ لقد قمنا بالعديد من التضحيات ونتطلع إلى حد معقول، فالفيدرالية في البلدان الأخرى تحققت من خلال المظاهرات والقوانين، ونحن نقاتل منذ الستينات دون تحقيق أي شيء إلا حملة الأنفال والقنابل[2].

أما ميثاق الأمم المتحدة فقد ثَبَّت في كثير من مواده (1، 55، 73، 76) حق الشعوب في تقرير مصيرها، سواء عبر التمتع بالحكم الذاتي، أو الاستقلال الكامل حسبما يلائم رغبة الشعب وظروفه السياسية، وقد اعتبر الميثاق أن هذا الحق ينطبق

---

(1) بركات ياسر خالد، الفيدرالية في العراق.

(2) أكراد العراق يرغبون بدولة فيدرالية، منشور على شبكة اسلام اونلاين .www.islamonline.net

بصفة رئيسة على الشعوب والأمم المحرومة من استقلالها، واشترط توفر مقومات للشعب الذي يعيش على إقليمه للحصول على هذا الحق.

وقد اتجه الفقه الدولي المعاصر نحو اعتبار حق تقرير المصير حقا ملازما للشعوب على قاعدة المساواة بينها دون تمييز، وهو الأساس والمنطلق للوصول إلى الاستقلال التام والناجز، لذلك اعتبرت سيادة الدولة مرتبطة بحق تقرير المصير، حيث أن المجتمع الدولي الذي أقر بفكرة السيادة للشعوب اتجه لاحقا نحو الإقرار بحق جميع الشعوب في تقرير مصيرها، وهذا ما يدل على عمق الارتباط بين السيادة وبين تقرير المصير(1).

أما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في كانون الأول/ديسمبر 1948، فقد كان صريحا في النص على أن لكافة الشعوب الحق في أن تقرر بحرية كيانها السياسي وتسعى إلى تحقيق نمائها الثقافي والاجتماعي(2)، كما ورد هذا الحق في العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لسنة 1966، فقد نصت المادة الأولى على أن "لجميع الشعوب حق تقرير المصير، وطبقا لهذا الحق تقرر الشعوب وضعها السياسي بحرية، وتعمل بحرية على تحقيق تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي"(3)، ويشهد الواقع الدولي المعاصر تكثيفاً للجهود الرامية إلى تعزيز حق تقرير المصير عبر ما أخذت تفرضه البيئة الدولية المعاصرة من ضغوط لتقييد مفهوم السيادة المطلقة باتجاه ما أخذ يسميه الفقه الدولي المعاصر، السيادة المرنة التي تسمح للمجتمع الدولي بالتدخل (الإنساني) في الشؤون الداخلية لبعض الدول التي يُعتقد أن فيها انتهاكاً لحقوق بعض الجماعات، وعلى نحو يُمكّن أو يسمح لتلك الجماعات من الحصول على الحكم الذاتي أو إجراء استفتاء لتقرير المصير، مثلما حصل في البوسنة وتيمور الشرقية وكوسوفو وغيرها من النماذج العالمية(4).

---

(1) حول تلك الرؤية القانونية انظر عبد الغني عماد، المقاومة والإرهاب في الإطار الدولي لحق تقرير المصير، منشور في مجموعة باحثين، العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، 169.

(2) حول نصوص الإعلان العالمي انظر د. أحمد الرشيدي، حقوق الإنسان: دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003)، 126.

(3) نقلا عن د. محمد الهزاط، الحرب الأمريكية البريطانية على العراق والشرعية الدولية، منشور في مجموعة باحثين، احتلال العراق: الأهداف، النتائج، المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، 40.

(4) د. دهام محمد العزاوي، الأمم المتحدة والتدخل الانساني: رؤية نقدية في ظل الواقع الدولية المعاصر، مجلة الآداب والعلوم، السنة الأولى، العدد الأول (2002)، 200.

ولما كان خيار الفيدرالية قد وجد، وفق رأي المناصرين له، أساسا في القانون الدولي، فقد كرّس هؤلاء جهدهم للبحث عما يستندون عليه في القوانين واللوائح العــراقية لتبرير التشبث الكردي بالفيدرالية، فالدستور العراقي المؤقت لعام 1958 أشار في مادته الثالثة إلى "أنّ العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن، ويُقرُّ الدستور بحقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية"[1]، في حين وسع دستور 1970 المؤقت من تلــك الــشراكة إلى اعتراف حقيقي بأن الأكراد هم القومية الثانية في العراق إلى جانب القومية العربية، وهو ما تم تثبيته بشكل رسمي وصريح في اتفاق الحكم الذاتي في آذار/مــارس 1970، الذي يُعَدُّ أهم وثيقة أصدرتها الحكومة العراقية، وأقرت من خلالها الحقوق المشروعة للشعب الكردي وحقه بالحكم الذاتي على إقليمه[2].

أمــا علــى المستوى القومي والتاريخي، فإن الأكراد قد شكلوا في العراق أمة متميــزة في هويتها ولغتها وثقافتها، مما يحتم لهم وضعاً متميزاً عن الغالبية العربية، وقد عاش الأكراد في هذه المنطقة منذ آلاف السنين بعيداً عن هيمنة القوى المجاورة وســيطرتها، وفي ظــل الحكم العثماني تمتع الأكراد بنوع من اللامركزية السياسية والاقتــصادية في إدارة شــؤونهم الذاتــية[3]، وتــبرر تجارب الأكراد السلبية مع الحكومات العراقية السابقة توجههم لتبني خيار الفيدرالية، حيث أنهم فقدوا الثقة في التعامل مع أي حكومة مقبلة لا تضع ضمانات دستورية وقانونية تحفظ لهم هويتهم الذاتــية وتمــنع عنهم ممارسات العنف والإبعاد وتؤسس لعلاقة جديدة قائمة على التعايش المشترك في وطن واحد، ولذلك فإن حقوق الأكراد لن تكون مضمونة إلا في عــراق فــيدرالي يعيشون فيه كمواطنين أصلاء يملكون الحق في إدارة شؤونهم الذاتية في المناطق الخاضعة لسيطرتهم.

فالفيدرالــية، كمــا يــشير فرزت عبد الله أحد أعضاء الحزب الديمقراطي الكردســتاني، ستــسمح للأكــراد بالمشاركة في حكومة مركزية كأكراد وليس كمواطنين من الدرجة الثانية، فنحن "نرغب أن نكون جزءا من العراق، لكن علينا

---

(1) ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 (بغداد: دار الرشيد 1981)، 287.

(2) انظــر الــنص الكامل لقانون الحكم الذاتي في د. حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في العراق: من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي، (القاهرة: دار مدبولي 2004)، 635.

(3) ســليم مطــر، الــذات الجريحة: إشكالية الهوية في العراق والعالم العربي (الشرقمتوسطي) (بيروت: الدار العربية للدراسات والنشر2000) ط2، 50.

المحافظـــة علـــى حقوقـــنا من خلال حكومة فدرالية... تكون الضمانة للحقوق الكـــردية، فبدون الفيدرالية لن تتمكن الديمقراطية العراقية من حمايتنا"[1]، ويشدد الأكـــراد علـــى أن مطلب الفيدرالية قد عززته التجربة السياسية التي عاشها إقليم كردســـتان بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 بعد انسحاب المؤسسات الحكومية مـــنه، حـــيث تمتع الإقليم على مدى ثلاثة عشر عاماً أو أكثر بنوع من الانفتاح والاســـتقلال شبه التام، واستطاع الأكراد الاعتماد على الرعاية الأمريكية والغربية في بـــناء تجربة سياسية استمرت كل تلك الفترة رغم عوامل الاضطراب والمشاكل الداخلـــية التي واجهتها، وقد تمكن الحزبان الكرديان، الاتحاد الوطني والديمقراطي الكردستاني، من التوصل إلى صيغة قانون مشترك أقره البرلمان الكردي عام 1992، يقضي باعتماد الفيدرالية كإطار قانوني ودستوري لأي علاقة مستقبلية مع الحكومة العراقية، وقد قسم القانون العراق إلى منطقتين كردية وأخرى عربية على أن تكون مدينة كركوك عاصمة للمنطقة الكردية.

ويتشبث الأكراد بتجربتهم السياسية وبعلاقاتهم المتميزة مع قوى المعارضة العـــراقية، الـــتي اعترفت في أغلب مؤتمراتها ما قبل سقوط النظام العراقي بحق الشعب الكردي في تقرير مصيره وبالفيدرالية، ومنها مثلا مؤتمري فينا وصلاح الدين اللذين عقدتهما قوى المعارضة عام 1992، حيث دعا المؤتمرون إلى اعتماد حـــل ســـلمي وديمقراطـــي للمسألة الكردية على أساس قواعد القانون الدولي المعاصـــر وميـــثاق الأمم المتحدة ومبادئ الشرعية الدولية التي أقرت حق الأمم والشعوب في تقرير مصيرها، وقد سار مؤتمر لندن تشرين الثاني/نوفمبر 2002، ومؤتمـــر أربـــيل آذار/مـــارس 2003على ذات المنوال في دعم المطالب الكردية بالفدرالـــية وحـــق تقرير المصير[2]. وبعد الاحتلال الأمريكي في إبريل/نيسان 2003، تـــصاعد الـــضغط الكردي للحصول على مكاسب سياسية وضمانات دســـتورية تقر بحقهم في الفيدرالية، حيث تم تضمين قانون إدارة الدولة العراقية المـــؤقت، الذي أقره مجلس الحكم الانتقالي في آذار/مارس 2004، مواد قانونية

(1) مجموعة باحثين، العراق: الغزو، الاحتلال، المقاومة 378.

(2) د. عـــبد الحسين شعبان، الدستور ونظام الحكم، منشور في مجموعة باحثين، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2004)، 506.

أقرت بالفيدرالية الكردية، كما هو الحال مع المادة (4) والمادة (58) التي تدعو إلى تطبيع الأوضاع في مدينة كركوك، وإعادة المُرَحَّلين إليها في زمن النظام السابق، فضلا عما ورد من مواد في الدستور الدائم تقر بالفيدرالية كحقيقة سياسية في الواقع العراقي الراهن مثلما ورد في المواد (1 و11 و111 و112 و118 و140) وغيرها.

وإزاء تصاعد الانتقادات الشعبية والسياسية التي وجهت لقانون إدارة الدولة، فقد هددت القيادات الكردية بالانسحاب من العملية السياسية إذا تم تعطيل تنفيذ المواد الدستورية المتعلقة بالفيدرالية، بل إنهم طالبوا بضمانات دولية لحماية مكتسباتهم الدستورية، فقد طالب مسعود بارزاني وجلال طالباني الأمم المتحدة في حزيران/يونيو 2004 بأن تُضَمِّن قرارها رقم (1511)، والخاص بنقل السيادة للعراق، الإشارة إلى قانون إدارة الدولة العراقية، لأن فيه تأكيداً على حق الأكراد في الفيدرالية السياسية[1]، بل إن مسعود بارزاني هدد في تموز/يوليو 2004 بإعلان استقلال إقليم كردستان إذا لم يتلق تطمينات من الحكومة العراقية المؤقتة حول تطبيق الفيدرالية، وإعادة الأوضاع إلى مدينة كركوك، وإيجاد إطار أمني واقتصادي لتحديد علاقة إقليم كردستان بالعراق، وهو ما أوجد أزمة سياسية أجبرت الرئيس العراقي آنذاك غازي الياور، ورئيس الحكومة الأسبق إياد علاوي إلى إعطاء تلك التطمينات في أكثر من مناسبة.

ورغم ما بدا من تردد وتلكؤ من حكومتي إبراهيم الجعفري ونوري المالكي في تنفيذ بعض بنود الدستور، لاسيما تلك المتعلقة بتطبيع الأوضاع في كركوك وإجراء إحصاء سكاني فيها تمهيدا للاستفتاء على انضمام المدينة لإقليم كرستان، إلا أن الرعاية الأمريكية التي يحظى بها الإقليم الكردي، وحالة الاستقرار السياسي والانفتاح الاقتصادي التي يشهدها في مقابل الانفلات الأمني والعنف الطائفي في مناطق العراق الأخرى، فضلا عن انشغال الأطراف العربية المشاركة في الحكومة بمصالحها الحزبية الضيقة، زاد وسيزيد من فرص الأحزاب الكردية لتثبيت مكتسباتها السياسية بل وأعطاها زخما تصعيديا في المرحلة المقبلة.

---

(1) انظر إلى تلك التصريحات في قناتي الجزيرة والعربية في حزيران/يونيو 2004.

المبحث الثالث: الفيدرالية في قانون إدارة الدولة والدستور الدائم

تكمن أهمية قانون إدارة الدولة المؤقت، والذي صادق عليه مجلس الحكم الانتقالي في آذار/مارس 2004، في كونه أهم وثيقة دستورية وسياسية أقرتها الحكومة الأمريكية والبريطانية لتنظيم إدارة العراق سياسيا ودستوريا في مرحلة الاحتلال والمراحل التي لحقتها. ورغم ما قيل عن قيام محامين أمريكيين منهم اليهودي نوح فيلدمان بكتابة الدستور، ورغم أن نسبة ساحقة من العراقيين لم تطلع عليه، ولم يكن لها رأي فيه، إلا أن إدارة الرئيس بوش اعتبرته إنجازا عظيما، في حين وصفه رئيس وزراء بريطانيا توني بلير بأنه يشكل حجر الأساس للعراق الجديد.

قطعا أعاد الدستور المؤقت للعراقيين عجلة تاريخهم، فقبل أكثر من ثمانين عاما تقريبا، وبالتحديد في عام 1924، كان مسؤولو الاحتلال البريطاني في وضع مماثل يعملون كمستشارين وموجهين لدى لجنة تضم عراقيين موالين للاحتلال البريطاني، مهمتها أن تكتب دستورا للعراق، وكتبت أيضا ذات الشعارات التي روج لها الاحتلال الأمريكي حول الديمقراطية والاستقلال وتقرير المصير، فكما أعلن البريطانيون في دستور 1924 أنه سيكون ممهدا للحصول على الاستقلال والسيادة، فعل الأمريكيون كذلك في دستور 2004، إلا أن العراقيين تذكروا أن البريطانيين حكموا العراق بطريقة سافرة وقاسية خلال السنوات الأربع والثلاثين اللاحقة لإعلانهم، فهل سيفعل الأمريكيون الشيء ذاته؟ تساءل العراقيون وراقبوا الشركات الأمريكية وهي تحصل على عقود بقيمة بلايين الدولارات، نقل بعضها من حافة الإفلاس إلى خانة الربح الوفير، وشاهدوا الاستحواذ الاقتصادي الاحتكاري لكل مفاصل الاقتصاد العراقي ولاسيما في قطاع النفط، ووجدوا أن الحكومة المؤقتة التي عينها الاحتلال لم تكن أكثر من واجهة لسيطرة سياسية وأمنية وعسكرية ومالية على كل مفاصل الدولة العراقية، فحكومة إياد علاوي والحكومات التي لحقتها لم تكن لها أي صلاحيات لتعديل المراسيم التي يصدرها الاحتلال الأمريكي أو حتى لتشريع قوانين جديدة، والوزراء العراقيون الرئيسيون يعملون تحت إشراف المستشارين الأمريكيين الذين عينتهم الإدارة الأمريكية، كما أفاد حيدر العبادي، القيادي في حزب الدعوة والذي شغل أحد الوزارات في حكومة إياد علاوي في العام 2004، فإن وزارته أدارتها لجنة اختار أعضاءها الحاكم المدني بول بريمر،

وســـتبقى اللجـــنة لمدة خمس سنوات في كل مرة قابلة للتجديد، وهي مدة أطول بكـــثير من مدة ولاية الحكومة العراقية المؤقتة، واستطرد العبادي، أنه يعتبر السيادة بـــلا معنى: (فهذه حكومة عراقية ذات سيادة لا تستطيع أن تغير القوانين أو تتخذ القـــرارات، ونحـــن لم نكسب شيئا)، حدث في هذه الفترة أن الحاكم الأمريكي المطلـــق للعـــراق بول بريمر قد غادر العراق متسللا سرا على متن طائرة عسكرية نفاثة، ولكن ماذا ترك وراءه يتساءل الكتاب الأمريكي وليام بولك؟[*].

لم تكـــن المشكلة إذا في قانون إدارة الدولة المؤقت وربما في طريقة التصويت عليه، وإنما المشكلة في غياب الإجماع عليه، فعرب العراق كانوا يخشون من أن ألا يـــضمن لهم الاستقلال التام، أما الأكراد فقد استبشروا به، نظرا للفقرات الكثيرة الـــتي تـــضمنها حـــول الفيدرالـــية، ومستقبل مدينة كركوك، وتقاسم الثروات، والاحـــتفاظ بواقـــع إقلـــيم كردســـتان المستقل، وغيرها من الأمور التي عززت حـــضورهم الدستوري والفعلي في الواقع العراقي الراهن، كان قانون إدارة الدولة المـــؤقت، بفقـــراته الدســـتورية وأبعاده السياسية، الإطار الذي استطاعت القوى الـــسياسية العـــراقية المتنافسة استثماره لتثبيت مكتسباتها السياسية كمرحلة أولية لإقرارها في الدستور الدائم الذي أقر لاحقا في 15 كانون الأول/ديسمبر 2005.

إن القـــراءة الأولـــية للدستورين لا تظهر فرقا في طبيعة النصوص ومضامينها الـــسياسية، لاسيما تلك المتعلقة بهوية الدولة العراقية، وطبيعتها الفيدرالية، وشكل الـــنظام الإداري الخـــاص بالأقالـــيم، وعلاقتها بالحكومة المركزية، والصلاحيات الممنوحة لها، خاصة فيما يتعلق باستغلال الثروات الطبيعية، فضلا عن طبيعة النظام الـــسياسي في العراق، والضمانات المتعلقة بصيانة الحريات العامة، واحترام حقوق الإنسان والجماعات، ودور المرأة والدين والعرف في المجتمع، وغيرها من النصوص.

(*) "يجـــيب بـــولك علـــى ذلك السؤال بالعودة إلى فترة الاحتلال البريطاني للعراق، حينما كتب ونســـتون تـــشرشل قبل 85 عاما إلى رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج العبارة التالية: أســـبوعا بعد أسبوع وشهرا بعد شهر، لزمن طويل قادم ستكون لدينا استمرارية لهذه الحرب البائـــسة، المدمـــرة المـــتقطعة، ... ومـــن المحـــتمل تمامـــا أن ترافق ذلك واقعة غاية في الخطـــورة... وإنـــه لشيء استثنائي أن تنجح الادارة المدنية في مثل هذا الوقت القصير في استعداء البلاد بأسرها إلى الحد الذي جعل العرب يدفنون الثارات التي تناقلوها طوال قرون وأن تعمل العشائر الشيعية والسنية معا يدا بيد". وليام بولك، لكي نفهم العراق، ترجمة د. عبد الحي يحيى زلوم، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2006، 216.

كما قلنا سابقا، فقد أثار قانون إدارة الدولة العراقية كثيرا من الجدل، واحتدم النقاش داخل مجلس الحكم الانتقالي حول بعض بنوده، لاسيما تلك المتعلقة بالفيدرالية وتطبيع الأوضاع في مدينة كركوك، وواقع إقليم كردستان في الدولة العراقية، فقد هدد الأكراد بالانسحاب من المجلس إذا لم تتم الاستجابة لمطالبهم تلك، إلا أن الجدل حُسم بعد تدخل المرجع الأعلى آية الله علي السيستاني، وضغوط الحاكم الأمريكي بول بريمر، حيث وافق النواب الشيعة والسنة على بنود القانون الذي أصبح فيما بعد الدستور المؤقت الذي استندت عليه العملية السياسية برمتها، ورغم ذلك فأن الموافقة الرسمية لم تخف، بطبيعة الحال، الاعتراضات التي أبدها الكثير من القطاعات الشعبية والشخصيات الحزبية سواء العربية أو التركمانية حيال فقرات القانون التي أعطت الأكراد امتيازات سياسية لم يكونوا يحلمون بها وعلى حساب مكونات الشعب العراقي الأخرى(1)، وقد جاء الدستور الدائم ليعطي القوى الكردية زخما في إبراز الخصوصية الكردية على حساب الهوية العراقية، من خلال الضغط والابتزاز وفرض الشروط المتعلقة بتشكيل الحكومات والحصول على الوزارات السيادية التي تتيح لهم إمكانية الترويج لهويتهم القومية، لاسيما وزارة الخارجية، التي مكنت هوشيار زيباري من تعيين عدد كبير من المستشارين والوكلاء والسفراء الأكراد في سفارات العراق الخارجية، بل وتعيين ممثل لإقليم كردستان في الأمم المتحدة مع ما تحمله تلك التعيينات من دلالات سياسية يحرص الأكراد على المحافظة عليها.

وعموما فقد دفعت الضغوط، التي مارسها الحزبان الكرديان باتجاه تثبيت الفيدرالية، بالكثير من التيارات السياسية العراقية للدعوة إلى كبح القوة والنفوذ اللذين أخذ الأكراد يتمتعون بهما في الواقع العراقي الجديد، ويمكن الإشارة هنا إلى الخلافات التي ظهرت لاحقا بين رئيس الوزراء السابق إبراهيم الجعفري والقيادات الكردية التي أخذت على الجعفري تردده في تفعيل المادة (58) من قانون إدارة الدولة، والخاصة بتطبيع الأوضاع في مدينة كركوك، إذ اعتبر الجعفري وقائمة الائتلاف العراقي الموحد التي انتمى إليها أن الضغوط الكردية لتفعيل تلك المادة إنما

(1) د. ضاري رشيد الياسين، الانتخابات العراقية: قراءة لمرحلة ما قبل وبعد إجراءها (بغداد: مركز الدراسات الدولية 2005)، 31.

تدخل في إطار محاولات الحزبين الكرديين لتكريد المدينة الغنية بالنفط وطرد سكانها العرب تمهيدا لضمها إلى إقليم كردستان، في حين اعتبر الأكراد تردد رئيس الوزراء في تطبيق تلك المادة نكوصا عن تنفيذ فقرات قانون إدارة الدولة والدستور الدائم التي ضمنت حق الأكراد في الفيدرالية وتطبيع الأوضاع في كركوك. عموما فإن الجدل حول موضوع الفيدرالية وقضية كركوك وواقع إقليم كردستان لا زال يشكل محور النقاشات الفكرية والسياسية لقطاعات واسعة من الشعب العراقي، ورغم أن زخم المطالبة بالفيدرالية للدولة العراقية ازدادت وتيرته بعد إعلان زعيم الائتلاف العراقي الموحد عبد العزيز الحكيم في أواسط آب/أغسطس 2005 نيته إقامة إقليم فيدرالي في وسط وجنوب العراق، إلا أن الاعتراضات الشعبية والحزبية على دعوات فدرلة العراق احتفظت بزخمها في الساحة العراقية، بل تصاعدت حينما انضم التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر وحزب الفضيلة بزعامة آية الله محمد اليعقوبي والتيار الخالصي بزعامة الشيخ جواد الخالصي وتيار آية الله العظمى محمود الحسني إلى جبهة المعارضين، التي تشكلت أصلا في الوسط السني متمثلة بجبهة الحوار الوطني التي يتزعمها الدكتور صالح المطلق، وجبهة التوافق العراقية التي يتزعمها الدكتور عدنان الدليمي، وهيئة علماء المسلمين التي يتزعمها الشيخ حارث الضاري، إذ أبدت تلك الجهات تحفظها وشجبها لنظام الفيدرالية التي تسعى بعض الأحزاب السياسية لفرضه على الواقع العراقي تحقيقا لمصالحها الخاصة، إذ أن تطبيق الفيدرالية، في ظل الظروف الأمنية والسياسية المعقدة التي يمر بها العراق والتدخلات الإقليمية، سيدفع بلا شك إلى شرذمة العراق وزيادة فرص تقسيمه على أساس طائفي وعرقي، فالفيدرالية هي وصفة جاهزة لتقسيم العراق على حد تعبير أمين عام الحزب الإسلامي طارق الهاشمي[1]، ويدافع معارضو الفيدرالية عن أن تأجيل الحسم في هذه القضية الحساسة إلى حين استقرار العراق وانسحاب قوات الاحتلال الأمريكي هو الضمانة الأساسية للمحافظة على وحدة أراضيه من مخاطر التقسيم التي يحملها مشروع الفيدرالية، والتي ستدفع في حال تطبيقها لازدياد مظاهر الانفلات في المحافظات والأقاليم وتصاعد نفسها الانفصالي على حساب إضعاف الحكومة المركزية وتقييد صلاحياتها.

(1) الخليج، 10 سبتمبر/أيلول 2006.

وعلى أية حال فإن الرأي السائد لدى معارضي الفيدرالية، وهم الأغلبية في الواقع العراقي الراهن، هو أن العيب ليس في مبدأ الفيدرالية وإنما في توقيته وتفاصيله، التفاصيل تشمل حدود الأقاليم، والتعامل مع معضلة كركوك، وجدوى بناء الأقاليم على أساس مذهبي، ومن ثم واقع مدينة بغداد، فهل تعتبر إقليما مستقلا أم أنها تلحق بأحد الأقاليم المقترحة وفقا لنموذج الأقلية والأغلبية، وأما الخلل في التوقيت، فيكمن كما يعبر المعارضون، في أن العراق اليوم ليس بحاجة إلى مزيد من المشاكل والأسئلة المفرقة للحمة الشعب، إذ أن تنفيذ قانون الفيدرالية وتشكيل الأقاليم في ظل الاحتلال سيدفع إلى التجزئة وتقسيم البلاد، حسب وصف النائب عن التيار الصدري فلاح شنشل، وهو تنفيذ كامل لمخططات التقسيم الغربي والأمريكي حيال العراق، حيث أن الأوضاع السياسية غير مستقرة الآن بسبب التجاذبات في الآراء، فمثل هذا القانون يوسع الهوة بين المكونات السياسية والاجتماعية للشعب العراقي[1]، كما أن العراق يعاني اليوم من إشكاليات سياسية واقتصادية واجتماعية حقيقية، فهناك الإرهاب المنفلت من عقاله والذي يحصد يوميا عشرات العراقيين، وهناك الميليشيات متنامية النفوذ خاصة جيش المهدي ومنظمة بدر والميليشيات المحلية في البصرة والعمارة، وقد بدأت تتمدد أخطبوطيا لتقضي على أي فرصة للمصالحة الوطنية، أو أي فرصة للبناء وإعادة اللحمة الوطنية، كون تلك الميليشيات ذات أفق مذهبي متطرف، وتتعامل بقسوة هائلة مع مناوئيها حتى وإن كانوا من أبناء المذهب. تلك الميليشيات تكمل عمل الميليشيات السنية والكردية، التي تقتل على الهوية أيضا، وتطرد كل ساكن لا ينتمي لذات المذهب أو العرق. والميليشيات تلك بجميع تلويناتها الطائفية والعرقية، فاقمت من قضية الأمن وعززت العزل الطائفي والعرقي والمناطقي، وهي في المحصلة خطر جدي على بقاء العراق موحدا في المستقبل القريب إذا ما تواصل نفوذها.

والمشكلة الكبيرة التي لا تقل خطورة هي مشكلة الفساد الإداري والمالي، إذ كان السبب وراء أزمات مستعصية أهمها شح البنزين والوقود والكهرباء والخدمات الأخرى، ومن رحم ذلك الفساد تنشأ يوميا عصابات لا تتورع عن القتل للحفاظ على مصالحها المالية ونفوذها العسكري.

---

(1) ورد هذا التصريح في شبكة أحرار سوريا، www.ahrar.com.

وهناك مشكلة الإعمار الذي يكاد يكون متوقفا، ويقع مردود توقفه وإخفاقه، على كاهل المواطن البسيط، إذ أنه فقد عمله ويعيش في ضيق شديد، يدفعه أحيانا إلى تبني سلوكيات مخلة، وتفتح سياسات التهجير والهجرة لملايين العراقيين إلى البلدان العربية والأجنبية جرحا غائرا في جسد العراق، فالبلد بدأ يتصحر من كفاءاته بعد أن تركه التجار والمثقفون والصحافيون والأطباء والمهندسون والخبرات السابقة، في مشهد مرير يعيد العراق لقرون سابقة من التخلف والجهل. وبالطبع لا يخفى أن واقع العراق الحالي بمتغيراته العميقة، وهامش الحوار والسجال المفتوح على مداه بين القوى السياسية سواء في مجلس النواب أو خارجه، سمح بطرح أزمات العراق دفعة واحدة[1]. كما لا يخفى أن بعضا مما يعانيه العراق اليوم تعود أصوله إلى تراكمات الحقب السياسية السابقة والهزات السياسية والاجتماعية التي عاناها العراق من انقلابات مستمرة وحروب استنزافية وممارسات قمعية واستبدادية أفرزت في الواقع العراقي الراهن قوى سياسية تطرح بإصرار قضية الفيدرالية كحل لإشكالية الحزب الواحد والقومية الواحدة والفرد الواحد وربما الطائفة الواحدة. فهناك فئات عراقية لا زالت خائفة من شبح العودة إلى المراحل السياسية السابقة، لكن أصوات المعارضين لهذا التبرير تؤكد أن ما ينتظر العراق في ظل الفيدرالية والأقاليم الناشئة ربما لن يختلف عما عاناه العراقيون في زمن الأنظمة السابقة، فإقليم الجنوب على سبيل المثال في حال تشكله سيعاني بالقطع من هيمنة رجال الدين المطلقة، وهيمنة الميليشيات، وسيطرة المحاكم الشرعية، واقتسام الغنائم حسب نفوذ هذا الحزب أو ذاك، وفوق هذا وذاك فإن فيدرالية الجنوب إذا ما قامت، فإنها ستقوم عبر أجندات سياسية دينية مذهبية، تقفز على حقائق الواقع، ولم تأت من ضرورات يفرزها ذلك الواقع، مما يجعلها محط ريبة وتساؤل حتى من قبل سكان المحافظات الجنوبية الذين يعتبرون أنفسهم ضحايا التحولات في كل الأحوال[2].

(1) شاكر الأنباري، فيدرالية العراق: هل تقوده إلى التقسيم؟ صحيفة المستقبل، بيروت في 2006/10/12.

(2) شاكر الأنباري، فيدرالية العراق: هل تقوده إلى التقسيم؟ المستقبل، بيروت في 2006/10/12.

المبحث الرابع: الفيدرالية والقوى السياسية المعارضة

إن تحليل بعض فقرات قانون إدارة الدولة والدستور الدائم، والتي تتعلق بطبيعة النظام الفيدرالي في العراق عموما وإقليم كردستان خصوصا، وأبعاد الامتيازات السياسية التي حصل عليها الأكراد، سيُظهر جانبا من أسباب الاعتراض الذي أبدته قطاعات واسعة من القوى الشعبية والحزبية في العراق، وهي في كل الأحوال اعتراضات قانونية وسياسية لم تجد إلى الآن أي صدى للاستجابة إليها في ظل التعثرات السياسية والأمنية التي تمر بها العملية السياسية في العراق، والعقبات الكبيرة التي تواجهها لجنة صياغة الدستور التي شكلها البرلمان في كانون الأول/ديسمبر 2005، فضلا عن الخلافات المتواصلة بين القوى السياسية العراقية، والعراقيل التي تضعها بعض القوى والأحزاب المشاركة في السلطة، والتي تجد في تطبيق الفيدرالية منفذا يحقق مطالبها السياسية التي ناضلت من أجلها طويلا، وعموما يمكن لنا أن نطرح أهم أوجه الاعتراضات القانونية التي تطرحها القوى السياسية المعارضة للفيدرالية على النحو التالي:

1 - الإقرار بالنظام الفيدرالي:

حيث أشارت المادة الرابعة من قانون إدارة الدولة، والمادة الأولى من الدستور الدائم إلى أن النظام في العراق جمهوري اتحادي (فيدرالي) ديمقراطي تعددي، ويقوم النظام الاتحادي على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات، وليس على أساس الأصل أو العرق أو الاثنية أو القومية أو المذهب)[1]، وفي هاتين المادتين إشارة صريحة إلى أن النظام الفيدرالي بات حقيقة سياسية ودستورية في واقع العراق ومستقبله السياسي، وأن النظام المركزي قد أصبح من مخلفات الماضي، واللافت للنظر أن الإشارة إلى أن النظام الفيدرالي لا يقوم على الأصل أو العرق أو القومية أو المذهب قد أزالت مخاوف النخب الفكرية والقانونية والسياسية من تطلعات القيادات الكردية لاستغلال الواقع الإداري للفيدرالية لتثبيت مقومات هويتهم القومية على حساب وحدة العراق الوطنية، إلا أن ذلك الاطمئنان سرعان

(1) انظر المادة 4 من القانون والمادة الأولى من الدستور الدائم.

ما ينتهي حين نقرأ نص المادة 53 من قانون إدارة الدولة[1]، والتي اعترفت بالصفة القومـــية لحكومة إقليم كردستان، وبحقها في حكم الإقليم وحمايته وجباية الرسوم والضرائب وغيرها من الأمور السيادية.

كمـــا نلاحـــظ أن حديث المادة 17 من الدستور الدائم عن علوية القوانين الاتحادية وإلزاميتها على القوانين المحلية للأقاليم الفيدرالية يتناقض مع فقرات الباب الخـــامس مـــن الدستور ذاته التي تعطي لسلطات الأقاليم الحق في تعديل أي نص اتحـــادي لا يتماشـــى مع أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن منحها سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية واسعة، بما فيها كتابة دستور خاص بها، وانـــتخاب رئـــيس للإقليم، ورئيس للوزراء، ومحكمة دستورية، إضافة لحقها في التمثـــيل الخارجـــي، وإبرام الاتفاقيات مع الأقاليم الأخرى، مما يبين أن الدستور العراقـــي الـــراهن يـــنحاز إلى تعزيز سلطات الأقاليم على حساب سلطة الدولة الاتحادية.

وهـــناك من الأمثلة الكثيرة الدالة على هذا الأمر، ففي الجانب العسكري مثلا فـــإن القـــوات العسكرية في أي نظام فيدرالي في العالم، سواء أكانت الصلاحيات واسعة أو ضيقة، تخضع بالكامل لصلاحيات الدولة الاتحادية، في حين أن الدستور العراقي لا يعطي الحق للدولة الاتحادية أن تحرك جندياً واحداً في الأقاليم إلا بموافقة ســـلطات الأقاليم، وإذا لم توافق تلك السلطات فليس من حق الدولة الاتحادية أن تتـــصرف عكـــس ذلك، ولا بدّ لها من إخضاع قرارها لمصالح الأقاليم وسلطاتها وليس العكس.

وإذا مـــا عرفنا أن الدستور الراهن في المواد (111، 112) ينحاز إلى الأقاليم فيما إذا حصل أي نوع من التعارض بين الدستور الاتحادي ودساتير الأقاليم، حيث أن القانـــون الاتحادي سيخضع لقوانين الأقاليم طبقاً للدستور النافذ، فما بالك لو تعارضـــت قوانين الأقاليم ذاتها، فإن فوضى قانونية عارمة ستسود، ويصبح عندها تمتـــرس كـــل طـــرف بمنطقته وإقليمه، وتضيع أحياناً إمكانية وجود نظام اتحادي حقيقي بسبب امتيازات الأقاليم ومصالحها الأنانية التي يتحكم فيها المتنفذون على حساب المصلحة الوطنية العراقية العليا.

---

(1) انظر المادة (53) من القانون.

وحسب الأنظمة الفيدرالية المعروفة فإن العلاقات الخارجية والدبلوماسية والدولية، تكون بيد الدولة الاتحادية، بخلاف الدستور الدائم الحالي فإنه يعطي في المادة 116 الحق لكل إقليم في فتح فروع له في السفارات والممثليات الدبلوماسية العراقية، لمتابعة القضايا الإنمائية والثقافية والاجتماعية. ومثل هذا الأمر لا علاقة له بطبيعة النظام الفيدرالي، إلاّ إذا افترضنا أنها سفارة داخل سفارة، أو مجمّع سفارات في السفارة الواحدة، وهذه مسألة غير منطقية[1].

أما الباب المتعلق بالأديان والعقائد فقد جاء مخالفا لكل السنن والقوانين الكونية، حيث نص في المادة 27 على التزام العراقيين بأحوالهم الشخصية حسب الديانة والمعتقد، وهذا إمعان في تمزيق وشرذمة المجتمع العراقي، حيث يلزم أن تسجل الدولة المذهب لكل عراقي إزاء ديانته، ومن ثم إقامة محاكم للأحوال الشخصية بعدد المذاهب في كل مدينة أو قضاء أو ناحية. والعراق بالإضافة إلى كون المسلمين فيه من مذاهب متعددة، فإن المسيحيين كذلك لهم كنائسهم ومذاهبهم المتعددة، وهنالك الصابئة واليزيديون وغيرهم، كما أن هذه المادة تمثل نكوصا واضحا عن قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959، والذي يجمع عليه العراقيون، وإذا كانت الغاية أن يتم تمزيق العراق باسم الأديان والطوائف، فإن هذه المادة جاهزة وفاعلة[2].

أما المالية والخطط المركزية والعملة وكل ما له علاقة بالواردات الرئيسية، فهي من صلاحيات السلطة الاتحادية في النظام الفيدرالي، في حين أن لهذه القضايا شأن آخر في الدستور العراقي، فالدستور يقول في مادته "النفط والغاز ملك الشعب"، وهذا صحيح، لكنه يستدرك بتخصيصها على الحقول المستخرجة، وإذا ما عرفنا أن معظم الحقول في العراق غير مستخرجة، فستكون هذه الصلاحيات حصرياً بيد سلطات الأقاليم، وسلطات الأقاليم ستباشر بالتنفيذ لما تريد، وفعلياً، باشرت سلطات إقليم كردستان بتوقيع الكثير من عقود النفط مع شركات أجنبية

(1) د.عبد الحسين شعبان، العراق من إرث الماضي إلى تحديات المستقبل: بقاء العراق موحدا رهن برحيل الاحتلال الامريكي، محاضرة ألقيت في مركز القناة للتنمية الاعلامية وقامت شبكة العراق للجميع بنشرها في 2008/1/9 www.iraq4all.com.

(2) زهير كاظم عبود، وجهة نظر في بعض نصوص مسودة الدستور العراقي، موقع إيلاف الإلكتروني www.elaph.com.

انطلاقـاً من صلاحياتها في الدستور[1]، وهي لا زالت متواصلة في تبني الكثير من القرارات المستندة على الدستور والتي تعطيها شرعية سيادية على إقليمها، منها على سبيل المثال فرض التعليم في كردستان باللغة الكردية دون العربية، ورفض رفع العلم العراقي، وتشريع قانون الاستثمار الذي يتيح للشركات الأجنبية الدخول إلى أسواق كردستان، دون مشاورة مع الحكومة المركزية، والقيام بمشاريع التنقيب عن النفط، والثروات الطبيعية الأخرى، واعتبارها ملكا خاصا بأبناء الإقليم، فضلا عن قيامها ببناء الكثير من السدود على مصبات الأنهار الفرعية النابعة من إقليم كردستان، وغيرها من الإجراءات.

إن الصلاحيات الكثيرة التي منحها الدستور للأقاليم والمحافظات تدفع إلى التساؤل فيما إذا كانت أي حكومة عراقية مقبلة قادرة على تنفيذ قوانينها الاتحادية، في ظل التنافس القائم بين الأحزاب والكتل السياسية لتثبيت نفوذها وسلطتها في أقاليم العراق المختلفة، فالأحزاب الكردية ضمنت بشكل شبه مطلق سيطرتها على إقليم كردستان، وهي حريصة على تأكيد مكتسباتها حيال أي محاولة تقوم بها الحكومة المركزية لتقييد الصلاحيات الممنوحة لها هناك. وكذلك الحال بالنسبة للأحزاب الشيعية التي تمكنت من بسط نفوذها في جنوب ووسط العراق، وهي غير مستعدة للتنازل عن تلك المنح الدستورية لأي حكومة عراقية مركزية قوية. ولهذا يكرر رافضو الفيدرالية بأن تطبيقها في الواقع العراقي المتأزم سيدفع إلى دخول العراق في دوامة من عدم الاستقرار والعنف، بسبب احتمال تصاعد حمى المنازعات بين الأقاليم الناشئة لتعديل حدودها الإدارية بما يتيح فرصة الاستحواذ على أكبر نسبة من الأرض والثروة،[2] لاسيما وأن كثيرا من فقرات قانون إدارة الدولة والدستور الدائم قد تركت الباب مفتوحا أمام إمكانية تغيير الحدود الإدارية لمحافظات العراق، الأمر الذي يصعد من احتمالات الصراع في ظل نقص الوعي الوطني بإبعاد الفيدرالية، وطغيان المصالح الشخصية والحزبية والعشائرية والطائفية والقومية على المصلحة الوطنية.

---

(1) د.عبد الحسين شعبان، هل سيصبح تقسيم العراق أحسن الحلول السيئة؟ البيان، 9 آب/أغسطس 2007.

(2) محمد عزمي، فيدرالية مريبة، الاتحاد، 21 آب/أغسطس 2005.

2 - قضية كركوك:

أشار الباب الثامن من قانون إدارة الدولة، وفي فقرات مطولة منه، إلى ضمان قيام حكومة اتحادية في العراق، ولكن مع تأكيد حق (إقليم حكومة كردستان) بإدارة شؤون المنطقة الخاضعة لسيطرتها في ست (وليس ثلاث) محافظات (أربيل، دهوك، سليمانية، ديالى، الموصل، كركوك)، مع إعطاء الحق للأكراد بعدم تطبيق القوانين الاتحادية إذا ما تعارضت مع قوانينهم الخاصة. وعُدَّت المادة 58 من قانون إدارة الدولة والمادة 140 من الدستور الدائم من أكثر المواد إثارة للجدل، لاسيما في موضوع إعادة استتباب الأوضاع في مدينة كركوك التي تعيش أوضاعا متوترة، إذ أعطت تلك المادتان صلاحيات واسعة للحكومة باتخاذ تدابير من أجل (رفع الظلم الذي سببته ممارسات النظام السابق، والمتمثلة في تغيير الوضع السكاني لمناطق من ضمنها كركوك)، وهو ما سمح بعمليات تطهير عرقي ضد آلاف العوائل العربية في كركوك، حيث قامت البيشمركة الكردية بترحيلهم بذريعة أنهم قدموا مع سياسات التعريب التي قامت بها النظم العراقية السابقة على حساب وجود الأكراد في المدينة، وشكلت المادتان المذكورتان حجر عثرة نحو استتباب الأوضاع السياسية في البلاد من خلال التأكيد على دور الحكومة العراقية في اتخاذ إجراءات لتغيير الحدود الإدارية لبعض المحافظات ولا سيما كركوك، وإعادة الأمور المتعلقة بالسكن والعقارات والعمل والتوظيف إلى نصابها، مما يعني شرعنة عمليات الطرد والتهجير الطائفي والعرقي، وإعطاء المبررات لبعض القوى السياسية المتنفذة لفرض وجودها على بعض المدن، وبالشكل الذي يسمح بظهور فرز سكاني قائم على أساس عرقي وطائفي بين محافظات العراق المختلفة، وهو ما حصل في مدينة كركوك وبعض الأقضية والقصبات الأخرى، حيث سعى الأكراد إلى تخفيف الوجود العربي والتركماني فيها إلى أقصى الحدود، وبما يسمح لهم بإعلان تبعيتها لهم مستقبلا، وقد تشهد المرحلة المقبلة مزيدا من التوتر والاقتتال الداخلي بين الأعراق الرئيسة المكونة للمدينة، لاسيما وأن الدستور الدائم لم يضع في المادة 140 صيغا دستورية وقانونية واضحة للفصل بين المنازعات الحدودية للأقاليم والبلديات، ولم يوضح الآليات اللازمة لتعويض ضحايا الطرد والتهجير الطائفي والعرقي، مما يبقي باب الأزمة بين فئات الشعب العراقي مفتوحا.

3 - هوية الدولة العراقية:

حـــيث أقر قانون إدارة الدولة والدستور الدائم في مادتيه السابعة والثالثة على الـــتوالي بـــأن (العراق بلد متعدد القوميات، والشعب العربـــي فيه جزء من الأمة العربية)، وهي صيغة دستورية جديدة لم تألفها التشريعات والنظم العراقية السابقة، هـــدفها المبيّت إخراج العراق من محيطه العربـــي، وفرض واقع تقسيمي عليه من خـــلال تثبـــيت مبدأ تعدد اللغات واللهجات في المجتمع العراقي، وإضعاف هويته العـــربية الجامعـــة، فالبند الخامس من المادة الرابعة من الدستور الدائم يقر بحق كل إقليم أو محافظة باتخاذ أية لغة محلية لغة رسمية إضافية، إذا أقرت غالبية سكانها ذلك وعـــبر اســـتفتاء عام. وهذا يبرر تقسيم العراق اجتماعياً وثقافياً عبر شرعنة التكلم باللغـــات واللهجات المحلية وإصدار الصحف والقنوات الفضائية التي تبشر بذلك. ومن الواضح أن ذلك النص يتناقض مع طبيعة المجتمع العراقي التي أفرزت وعيا عاما لـــدى جمـــيع العراقيين بأهمية التعايش المشترك بعيدا عن التعصب والإقصاء، وقد اســـتقر ذلك الوعي منذ فترات طويلة، ومن الصعوبة بمكان محوه بتشريعات تفتت الـــبلد وتمحـــو هويته الجامعة، ولذا فإن كثيرا من العراقيين يتساءلون عن الأهداف الـــرامية إلى طمس وإلغاء الأصل العربـــي للعراق، ذلك الأصل الذي شكل وعاء حضاريا مكن أبناء الجماعات العرقية واللغوية المتعايشة في العراق من الاندماج في هويته العربية والبروز من خلالها في مجالات الإبداع والتفوق[1].

الأمـــر المريب الآخر هو الإصرار على وضع اللغة الكردية كلغة رسمية للعراق إلى جانـــب العـــربية، كما ورد في المادة الرابعة من الدستور الدائم. والسؤال هو: علـــى أي أساس استند المشرعون في وضع الكردية على قدم التساوي مع العربية؟ أي مع اللغة الأم التي يتحدث بها أهل العراق على اختلاف مللهم ونحلهم منذ فجر الإسلام؟[2]

إن تبني الكردية دستوريا لا يعد مشكلة بحد ذاته، ولكن المشكلة تتمحور في محـــاولات عزل العراق عن محيطه الحضاري، وتشويه ما تراكم من تراثه العربـــي

---

(1) د. عبد الحسين شعبان، الدستور ونظام الحكم، 544.

(2) د.محمـــد المجـــذوب، تعقـــيب منشور في مجموعة باحثين، احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليما ودوليا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2004)، 575.

كخطـوة أولى لإضعاف دوره على الساحة العربية، لأغراض وتوجهات سياسية داخلية وخارجية لم تعد خفية.

4 – الجيش:

مثل الجيش العراقي وعاء سياسيا واجتماعيا حوى كل تمايزات البنية الاجتماعية العراقية، ومرتكزا استندت عليه الوحدة الوطنية العراقية لأكثر من ثمانين عاما من عمر الدولة العراقية. وقد شكل قرار الحاكم الأمريكي بول بريمر بحل الجيش العراقي انتكاسة كبيرة للأمن الوطني العراقي، تمثلت باستشراء مظاهر العنف والتسلح والمليشيات الحزبية والطائفية التي أخذت تتحكم بمشهد العملية السياسية في العراق، مع اختفاء تام لدور المؤسسة العسكرية الجديدة التي حاولت سلطات الاحتلال إعادة تشكيلها وفق أسس تتوافق مع مصالحها في العراق الجديد[1].

ولعل الأمر الأكثر دلالة في قانون إدارة الدولة هو نص المادة 27 على عدم جواز تشكيل قوات أو مليشيات لا تخضع لسلطة الحكومة العراقية إلا بموجب قانون اتحادي، فهذا الاستثناء "إلا بموجب قانون اتحادي" قد أثار في حينها اعتراضات وتساؤلات حول مصير المليشيات المسلحة المنتشرة في البلاد، والتي تسببت في تصعيد أعمال العنف الطائفي والعرقي. ورغم إلغاء ذلك الاستثناء، كما ورد لاحقا في المادة 11 من الدستور الدائم[2]، والتي نصت على حظر تكوين ميليشيات عسكرية خارج إطار القوات المسلحة، فإن السؤال يبقى قائما حول دور الحكومة المركزية في القضاء على تلك المليشيات في ظل إصرار قادتها على الاحتفاظ بها للدفاع عن مصالحهم السياسية. ويعد جيش المهدي الذي يقوده السيد مقتدى الصدر، ومنظمة بدر التي تعود إلى المجلس الإسلامي الأعلى بقيادة عبد العزيز الحكيم، وقوات البيشمركة التابعة للفصيلين الكرديين الاتحاد الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني أقوى المليشيات الموجودة على الساحة السياسية العراقية. ولهذا باتت مسألة تشكيل جيش عراقي، وقوات أمنية عراقية

---

(1) عبد الوهاب القصاب، إعادة تأهيل الجيش العراقي: رؤية أولية، منشور في مجموعة باحثين، برنامج لمستقبل العراق بعد انتهاء الاحتلال (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، 239.

(2) انظر نص المادة (27) من قانون إدارة الدولة والمادة (11) من الدستور الدائم.

مهنـــية، وذات ولاء وطـــني، مـــن أكثر الصعوبات التي تواجه القوات الأمريكية والحكـــومة العـــراقية في الواقـــع العراقي الراهن. وإذا كانت تلك الصعوبة متأتية بالدرجـــة الأولى من عدم رغبة الولايات المتحدة في بناء جيش عراقي ذي عقيدة وطنـــية يمكـــن أن يعيد موقع الجيش العراقي إلى المعادلة العراقية والعربية[1]، فإن الـــصعوبة الأخرى تكمن في المحاصصة الطائفية التي أوجدها الاحتلال الأمريكي في كل مفاصل الدولة العراقية، والتي انعكست على مؤسسة الجيش والأجهزة الأمنية الأخـــرى، حـــيث استـــشرت مظاهر الطائفية والعنصرية والمحاصصة الحزبية، وتم اختراق كل مفاصل الجيش من قبل الأحزاب والمليشيات.

وبعـــد خمس سنوات من الاحتلال، تعترف الولايات المتحدة بفشلها في بناء قوات عراقية ذات فاعلية في إسناد قواها في ما تصفه بمحاربة الإرهاب والجماعات المنشقة. ففي تقرير له نشر في حزيران يونيو 2006، نشر الكاتب الأمريكي أنتوني كـــوردسمان تقريـــره عن تطور القوات العراقية كتب فيه: أأأان قوات الشرطة في غالبيتها من المليشيات وولاءها ليس وطنيا، بل إن ولاءها إما لبدر أو للبيشمركة أو لمليـــشيات أخرى موجودة، وهي تعيث في الأرض فسادا، أما عن قوات الجيش، فـــرغم أنها أفضل حالا من الشرطة، إلا أنها مخترقة من قبل المليشيات كذلك. وفي حزيـــران 2006، نشرت صحيفة الشرق الأوسط اللندنية تقريرا لنائب وزير العدل العراقـــي بوشو إبراهيم علي، كشف فيه حجم الاختراق الأمني لمؤسسات الجيش والـــشرطة العـــراقية. فـــوفقا للتقرير فإن المليشيات الشيعية تهيمن على السجون العراقية، وهي ترتكب تجاوزات تصل حد القتل في حق المعتقلين، وأكد في تقريره أنه لا يمكن السيطرة على السجون، مضيفا أنه طلب من السلطات الأمريكية تعليق نقـــل السيطرة على السجون إلى السلطات العراقية، وأوضح أن سجوننا مخترقة من قبل المسلحين على كل المستويات من البصرة إلى بغداد، معربا عن قلق خاص إزاء السجون الخاضعة لوزارة الداخلية، مؤكدا أنه في بعض الحالات يتم إخراج معتقلين سنة من بعض السجون وقتلهم على أيدي مسلحين[2].

---

(1) عادل الجرجري، أسرار وخفايا المقومة العراقية (القاهرة: دار الكتاب العربي 2005)، 98.

(2) نقـــلا عن د. خير الدين حسيب، العراق من الاحتلال إلى التحرير، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، 399.

إن هذا الواقع المزري الذي تعيشه قوات الأمن والجيش العراقيين جعل قدراتها القتالية محل تساؤل، فهي لحد الآن لا تملك أي كفاءة قتالية وهي غير جاهزة لاستلام الملفات الأمنية لسنوات قادمة، كما أكد مسؤولون عراقيون في مقدمتهم مستشار الأمن القومي موفق الربيعي. ولعل التقرير الذي نشرته لجنة أمريكية مستقلة شكلها الكونغرس لدراسة واقع الجيش والشرطة العراقية يعتبر أوضح دليل على ما وصلت إليه القوات العراقية من ضعف وتدن في أداء مهماتها القتالية، فقد أكد التقرير الذي أعده الجنرال جيمس جونز القائد السابق في حلف شمال الأطلسي في أوربا، على أن وحدات الجيش العراقي لا يمكنها ضمان الأمن والاستقرار قبل أقل من 12–18 شهرا، أما الشرطة العراقية، فقد دعا التقرير إلى حلها وتفكيكها لأن الفساد والطائفية تنخر فيها، وانتهى التقرير إلى أن المالكي يدير حكومته كزعيم طائفي(1).

أما عن إمكانية حلول القوات العراقية محل القوات الأمريكية في المدن العراقية، بما يسمح للقوات الأمريكية بالانسحاب إلى القواعد، فقد أكدت معارك البصرة في 25 آذار/مارس 2008 ضد مليشيا جيش المهدي، والتي انهزمت فيها القوات العراقية، وهرب الكثير من أفرادها أمام عناصر تلك المليشيا، أن الجيش العراقي لا يملك أي قدرات دفاعية، لأنه مكون في الأصل من ائتلاف مليشيات لا تربطها أي عقيدة عسكرية وطنية. إن هذا الواقع المزري الذي يعيشه الجيش العراقي من حيث ضعف التدريب، وقلة التسليح، وتدني الكفاءة القتالية، والاختراق الاستخباري لأجهزته ومفاصله الرئيسة، لا يعود إلى قلة الموارد المالية المخصصة للجيش العراقي والتي بلغت مليارات الدولارات، ولا إلى ضعف الولاء الوطني لبعض الضباط العراقيين الحريصين على إعادة الدور الوطني للجيش العراقي، ولكنه يعود بالتأكيد إلى الرغبة الأمريكية المباشرة في إبعاد الجيش العراقي عن المعادلة السياسية الحالية، وما يمكن أن يرتبط به من دور في إعادة الاستقرار إلى الواقع العراقي المضطرب.

وإذا ما عرفنا أن للجيش العراقي تاريخه المشرف في النضال الوطني والقومي، ومنهجه وأهدافه وخططه وأسراره واستخباراته العسكرية المستقلة، فضلا عن كفاءاته الوطنية المدربة من الضباط والمراتب والقيادات العسكرية التي ترفض مهادنة

(1) انظر التقرير في الزمان في 6 أيلول/سبتمبر 2007.

الاحتلال الأمريكي وترفض بناء جيش عراقي وفق صيغ المحاصصة الطائفية والمليشياوية، يصبح واضحاً عدم ميل الولايات المتحدة الأميركية لتنمية قدرات الجيش العراقي. إضافة إلى أن وجود جيش مركزي قوي ذي ولاء وطني وكفاءة مهنية عالية قد لا يلائم رغبات وطموحات أمراء الطوائف في العراق في الاستقلال بأقاليم فيدرالية تعبر عن طموحاتهم الطائفية والقومية، ولهذا نجد أن أي مبادرة وطنية حقيقية للمصالحة الوطنية تقابل باستنكار كبير من قبل قادة الميليشيات، إذ أن المصالحة معناها إعادة ضباط الجيش العراقي السابقين في مؤسسة الجيش والشرطة الحاليين، وخلق مؤسسات متوازنة طائفياً، مما يعطي لمؤسسة الجيش والأمن دفعة قوية في ضبط الأوضاع، وإلغاء دور الميليشيات وسحب البساط من تحت أقدام زعمائها الذين لا زالوا يتمسكون بالإبقاء على تلك المليشيات ورفض حلها، بل إنهم يستثمرون الرغبة الأمريكية في إقصاء وإضعاف الجيش العراقي لدمج الكثير من عناصر مليشياتهم بهدف إبقاء الهيمنة على مصادر القرار في الجيش وأجهزة الأمن العراقية الحالية[1].

ولعل زعماء المليشيات الشيعية والكردية هم أكثر المعارضين لحل مليشياتهم، فزعيم جيش المهدي السيد مقتدى الصدر رفض حل جيشه واعتبره تيارا وطنيا يدافع عن حقوق الفقراء والمضطهدين، والسيد عبد العزيز الحكيم استطاع بحكم علاقته الوثيقة مع المسئولين الأمريكان أن يضم أغلب عناصر قوات بدر إلى أجهزة الأمن والجيش العراقيين. أما القادة الأكراد فيرفضون من الأصل حل قوات البيشمركة ويعارضون اعتبارها ميليشيات مسلحة، فهي بنظر مسعود بارزاني جيش وطني نظامي يجب تعزيز قدراته للدفاع عن إقليم كردستان من الأخطار الخارجية.

ويبرر برهم صالح نائب رئيس الوزراء العراقي والقيادي في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني إصرار الأكراد على إبقاء البشمركة بأنه ضروري لحراسة المنطقة الكردية[2].

---

(1) شاكر الأنباري، في القضية العراقية: دولة على مفترق طرق المستقبل، 10 أيلول/سبتمبر 2006.

(2) الحياة، 14 آذار/مارس 2005.

** تم اقتباس النصوص والمواد القانونية من دستور إقليم كردستان الذي أقر في 25 أيلول/سبتمبر 2006، ونشر على موقع حكومة إقليم كردستان *www.krg.net*

والأسئلة التي تثار في هذا المقام هي:

لماذا حراسة المنطقة الكردية، ومن أي عدو يتمّ حراستها؟

وما هي إذاً وظيفة الجيش العراقي المركزي؟

وهل سيكون هنالك جيش أم جيشان للعراق؟

وكيف ستتعامل الحكومة العراقية إذا ما أصر الأكراد على إبقاء سيطرتهم وإشرافهم على البشمركة ورفض حلها أو تغيير وظائفها؟

إن الإجابة أصعب من الأسئلة ذاتها، وهذا ما يجعل المستقبل السياسي والعسكري للمليشيات، وخصوصا البشمركة، غامضا في ظل ضعف إمكانيات الحكومة (الاتحادية) في بسط نفوذها في كردستان، وتمسك المسؤولين الكرد بميليشياتهم المسلحة، وعدم وضوح الموقف الأمريكي من تلك المسألة لضرورات التحالف مع الأكراد، واعتبارات التهميش المقصود للجيش العراقي. ولعل الصعوبة تزداد حينما تبدأ الأقاليم العراقية تتشكل في الجنوب وفي الوسط، حينها تصبح مسألة حل المليشيات والتعويل على جيش عراقي وقوى أمنية وطنية في غاية الصعوبة في ظل هيمنة الزعامات المحلية ورغبتها في تعزيز سلطاتها الفيدرالية الممنوحة لها في الدستور.

المبحث الخامس: الدستور الكردي وتكريس الفيدرالية

يعد إعلان البرلمان الكردي عن دستور إقليم كردستان في 25 أيلول/سبتمبر 2006، من أهم الدلالات السياسية لموضوع الفيدرالية الكردية، وقد صدر الدستور وسط أجواء من الشدّ والجذب حول الصلاحيات التي ينبغي تضمينها في هذا الدستور، والمناطق التي يضمها إقليم كردستان، في ظل رغبة الأحزاب الكردية بتوسيع حدود الإقليم، لتشمل مناطق يعتبرها العراقيون الآخرون خطوطا حمراء لا ينبغي تجاوزها، مثل مدينة كركوك وأقضية وقصبات أخرى لا زالت خارج سيطرة الفصائل الكردية. والأمر اللافت هو حرص المشرعين الكرد على إقرار كل الامتيازات السياسية والاقتصادية التي حصل عليها الكرد في حقبة ما بعد الاحتلال الأمريكي، وعدها الحالة الدنيا التي ينبغي أن تتركز جهود الأكراد لزيادتها مستقبلا باتجاه الحصول على حق تقرير المصير، الذي اعتبره المشرعون حقا طبيعيا لهم للانفصال عن العراق في أي لحظة يرونها مناسبة لذلك.

وعمـــوما فـــإن القراءة المتأنية لفقرات الدستور تظهر جوانب متعددة سعى الأكراد من خلالها إلى إبراز خصوصيتهم القومية في الواقع العراقي، وبالتالي حقهم في التميـــز ضمن الحالة العراقية الراهنة، لعل أهمها الإشارة إلى المظالم التي تعرض لها الـــشعب الكردي طيلة الحقب التي ألحق فيها قسرا بالدولة العراقية الحديثة، حيث عـــانى الشعب الكردي من مآسي الترحيل والتهجير والقتل الجماعي الذي مارسته الحكـــومات العـــراقية ضده، وهو ما يبرر له المطالبة بحقوقه القومية، وفي مقدمتها الفيدرالـــية الـــتي تعد تتويجا لنضال الكرد وكفاحهم المسلح، لاسيما في الفترة التي أعقـــبت حرب الخليج الثانية 1991، وما رافقها من انسحاب القوات العراقية من إقليم كردستان، وتمكن الفصائل الكردية من تشكيل حكومة وحدة وطنية وبرلمان كـــردي أقـــر بالـــنظام الفيدرالي كصيغة قانونية لعلاقة الكرد المستقبلية بالحكومة العراقية المركزية.

ويظهر الدستور حرصا على الإشارة إلى قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت والدســـتور الـــدائم باعتـــبارهما أهم وثيقتين دستوريتين عراقيتين ثبتتا النظام الفـــيدرالي في العـــراق، وأعطـــيا للأكراد ضمانات قانونية ودستورية بتطبيق الفيدرالـــية في إقليمهم. وعموما فإن استعراض بعض فقرات الدستور الكردي يظهـــر أبعاد الاستقلالية التي حرص الأكراد على إبرازها في مشروعهم القومي الذي يحرصون على بلورته في العراق عبر صيغ الفيدرالية، وفيما بعد حق تقرير المـــصير. كمـــا يظهر في الجانب الآخر أبعاد القلق الذي تبديه بعض الأطراف العراقية الأخرى من تلك الفقرات، والتي تعبر عن تنامي نـــزعة الانفصال لدى الكرد في ظل الأوضاع الأمنية المنفلته التي يعيشها العراق، والرعاية المتميزة التي تقدمها الولايات المتحدة للفصائل الكردية المتحالفه مع مشروعها السياسي في العراق، ومما ورد في هذا الصدد:

1 - تطبيق الفيدرالية:

ورد في المـــادة الأولى مـــن الدستور بأن إقليم كردستان هو إقليم اتحادي ضـــمن الدولة العراقية الاتحادية، ونظامه السياسي جمهوري برلماني ديمقراطي، يقـــوم على مبدأ التعددية وتداول السلطة سلميا ومبدأ الفصل بين السلطات.

وتعد هذه المادة إعلانا دستوريا مهما لإقرار النظام الفيدرالي كحقيقة قانونية في إقليم كردستان، وتثبيتا للمكاسب السياسية والاقتصادية التي تحققت في الإقليم في السنوات السابقة، كما تعد ضربة للأصوات العربية المنادية بتغيير أو تعديل مواد الدستور الدائم، التي تقر بالطبيعة الفيدرالية للدولة العراقية، ولاسيما المادة 118 التي تنص على كيفية تشكيل الأقاليم وصلاحياتها وحدودها الإدارية. كما أن إقرار الدستور الكردي للنظام الفيدرالي يعد سابقة مهمة باتجاه تثبيت الواقع السياسي والاقتصادي المستقل، الذي يعيشه الإقليم الكردي بعيدا عن سيطرة الحكومة المركزية، الأمر الذي يجعل مسألة ثني الأكراد عن تطبيق الفيدرالية أو ربما تقليصها نحو الحكم الذاتي أو اللامركزية الإدارية أمرا في غاية الصعوبة على أي حكومة عراقية.

2 – حدود إقليم كردستان:

يفصح دستور الإقليم عن تطلعات كردية لضم مناطق عراقية أخرى إلى الإقليم الكردي، لعل أهمها كركوك التي اعتبرها الدستور في المادة 2 جزءا أصيلا من حدود الإقليم، فضلا عن مناطق أخرى من محافظات الموصل وديالى وواسط، مثل أقضية عقرة والشيخان وسنجار وتلعفر وخانقين ومندلي وبدرة وجصان، ويحاجج الأكراد بأن تلك المناطق ذات طابع كردي، سعت الحكومات العراقية المتعاقبة لتغيير طابعها الديمغرافي وتعريبها عبر طرد الأكراد أو تقليص وجودهم فيها، وقد آن الأوان لإعادة ضمها إلى الإقليم الكردي وتسوية المنازعات التي تحصل حولها بموجب المادة 140 من الدستور العراقي الدائم التي أتاحت المجال لتسوية النزاعات الحدودية والإدارية في هذه المناطق والمناطق الأخرى المتنازع عليها. ومن الواضح أن توسيع حدود إقليم كردستان، ليضم مناطق معروفة بخصوصيتها العراقية، سيثير بالقطع إشكاليات إدارية وسياسية واقتصادية تتعلق بحدود تلك المناطق والسيادة عليها وتوزيع ثرواتها النفطية والمعدنية الأخرى، مما يفجر نزاعات مستقبلية لا يمكن حلها في ظل الانفلات الأمني الذي يعيشه العراق وضعف حكومته المركزية في أداء دورها المطلوب.

3 - حق تقرير المصير:

ورد في المـــادة 8 من الدستور أن لشعب كردستان الحق في تقرير المصير، إلا أنـــه قـــد اخـــتار طواعية الاتحاد الحر بالعراق شعبا وأرضا وسيادة، وأن للشعب الكـــردي الحـــق في إعادة النظر في اختياره، وتحديد مستقبله ومركزه السياسي في حالة تراجع الحكومة الاتحادية عن الالتزام بالنظام الاتحادي وانتهاج سياسة التمييز العرقي وتغيير الواقع الديمغرافي في كردستان، أو العمل على تعطيل تنفيذ المادة 140 مـــن الدستور الاتحادي، والخاصة بتطبيع الأوضاع في كركوك وغيرها من المناطق المتـــنازع علـــيها. ولا شـــك أن في تلـــك المادة تأكيد صريح على حق الأكراد بالانفـــصال عـــن العراق في أي وقت يرون فيه أن الأوضاع السياسية والأمنية في العراق لم تعد تتيح لهم الاستمرار في علاقتهم الاتحادية مع العراق.

وقـــد ألمح أكثر من مسؤول كردي إلى إمكانية اللجوء إلى هذا الخيار في أي وقت يرون فيه أن الأوضاع الأمنية والسياسية في العراق بدأت تسير نحو مزيد من العنف الطائفي والحرب الأهلية بين السنة والشيعة. فقد صرح مسعود البرزاني وفي أكثـــر مـــن مناسبة أنه متى ما وقعت الحرب الأهلية في العراق، فإنه لن يكون أمام الأكراد خيار سوى إعلان الاستقلال، مما يظهر أن الدفع باتجاه الحرب الأهلية هو خيار كردي، وأن تقسيم العراق هو طموح كردي لتحقيق الاستقلال، كما يظهر أن اتحاد الأكراد الحر مع العراق لا يقوم على نوايا سليمة بقدر ما يقوم على حتمية الظـــروف الدولية والإقليمية التي حجمت تطلعات الأكراد وأرغمتهم على البقاء عنوة مع العراق، ولهذا فمن الواضح أنه متى ما تهيأت الظروف الدولية الملائمة، فإن الأكراد سيعلنون بلا شك استقلالهم دون النظر إلى مطالب العراقيين الآخرين.

4 - صلاحيات الإقليم:

أقر الدستور في المادتين 9 و10 حقوقا أساسية ودستورية مهمة للإقليم، منها حقـــه بعقد اتفاقيات مع أقاليم وحكومات الدول الأجنبية، وضرورة قيام الحكومة الاتحاديـــة باستطلاع رأي حكومة الإقليم قبل عقد أي اتفاقية سياسية أو اقتصادية مـــن شـــأنها أن تمس الظروف القائمة في كردستان، فضلا عن ضرورة أن يكون للإقلـــيم مـــشاركة عادلـــة ومتناســـبة في المناصب والوظائف الإدارية والسياسية

الاتحاديـــة. إن تلك الفقرات وغيرها تشير إلى حقيقتين أساسيتين الأولى، هي سعي حكومة إقليم كردستان إلى تكريس حقها السيادي في التعامل الخارجي على أساس الندية والمشاركة مع الحكومة المركزية. وقد ظهر ذلك جليا في كثير من القرارات الـــتي اتخـــذتها حكومة الإقليم بإقامة تمثيل دبلوماسي وتجاري مع كثير من الدول الأجنبـــية والمـــنظمات الدولـــية، فضلا عن القرارات المتعلقة بإصدار قوانين تتيح الانفـــتاح علـــى الاستثمارات الأجنبية في الإقليم دون استشارة وموافقة الحكومة المركـــزية. أما الحقيقة الثانية فهي تتعلق بسعي الأكراد إلى تكريس مبدأ المحاصصة الطائفية والعرقية التي أفرزتها حقبة الاحتلال الأمريكي، بما يضمن لهم الحصول على نـــصيب متميـــز مـــن المناصب الاتحادية وفق صيغة التوافق مع الأطراف الأخرى المشاركة في العملية السياسية.

5 - ثروات الإقليم:

أشار الدستور في الفقرة الأولى من المادة العاشرة إلى ضرورة أن يكون للإقليم حصة عادلة من الموارد الاتحادية، في حين أشار في المادة 17 إلى أن الثروات الطبيعية والمعدنية في الإقليم هي ثروة قومية للإقليم، وهو ما يخالف المادتين 109 و110 من الدستور العراقي الدائم الذي يؤكد على أن النفط والغاز هما ملك للشعب العراقي في كـــل الأقالـــيم والمحافظـــات. إن هـــذا التعارض الدستوري سيخلق بلا شك مـــشكلات مـــستقبلية بـــشأن الصلاحيات المتعلقة بإدارة الثروة في الإقليم. فهل ستكون تلك الصلاحيات من حق حكومة الإقليم كما ينص دستور كردستان، أم مـــن حـــق الحكـــومة المركزية كما ينص الدستور الدائم؟ لقد ظهرت أولى بوادر الخـــلاف حول ذلك بالتصريحات التي أدلى بها وزير النفط حسين الشهرستاني في نهاية أيلـــول/سبتمبر 2006، ونهاية تشرين الأول/أكتوبر 2007، ومنتصف شباط/فبراير 2008، والتي أكد فيها سعي وزارته إلى تعزيز سيطرة الحكومة المركزية على النفط المـــستخرج مـــن حقول إقليم كردستان، كما أكد على عدم شرعية العقود التي تـــبرمها حكومة إقليم كردستان مع الشركات الأجنبية في مجال النفط، والتي بلغت أكثـــر من 20 عقدا، معلنا أن العراق سيعاقب تلك الشركات بمنعها من الحصول على امتيازات التنقيب عن النفط في محافظات العراق الاخرى.

لقد أثارت تصريحات وزير النفط العراقي انتقادا شديدا في الأوساط الكردية، فقد انتقد رئيس وزراء الإقليم الكردي نيجيرفان البارزاني تصريحات الشهرستاني، مؤكدا على أن تلك التصريحات تسعى إلى تخريب الاستثمار الأجنبي الذي أخذ يزدهر في كردستان، ومهددا في الوقت ذاته بإعلان انفصال كردستان إذا ما استمر الوزراء في بغداد في التجاوز على حقوق الأكراد السيادية[1]. ولا شك أن النزاع بين الطرفين الحكومي والكردي سيتضاعف في المراحل المقبلة مع رغبة الحكومة الكردية في تشديد سيطرتها على موارد النفط والغاز في الإقليم بعد التنقيبات الواسعة التي كشفت عن وجود كميات مهمة من النفط في الإقليم، لاسيما في حقول طقطق، حيث قامت الحكومة الكردية في أيار/مايو 2006 بتوقيع عقود مشاركة في الإنتاج مع شركة جينيل إينيرجي التركية وشركة أداكس بتروليوم الكندية لاستثمار الحقل المذكور ولمدة 25 سنة، إضافة لقيامها بتوقيع اتفاق آخر مع شركة دي. إن. أو النرويجية في تشرين الثاني/نوفمبر 2006، للتنقيب عن آبار نفطية أخرى في كردستان، حيث أثارت تلك العقود ردود فعل واضحة لدى الحكومة العراقية التي وجدت فيها تجاوزا كرديا على صلاحياتها المركزية.

6 – جيش الإقليم:

أشارت المادة 13 إلى قوات البيشمركة باعتبارها قوات لحراسة الإقليم، وبذلك يكون الدستور الكردي قد أضفى صفة الشرعية على تلك القوات التي تطالب أطراف سياسية عراقية بحلها وإلغاء ما يرافقها من مظاهر عسكرية موجودة في الشارع العراقي. ومن الواضح أن تلك المادة تتناقض مع نص المادة 9 من الدستور العراقي الدائم والتي تحظر تكوين ميليشيات عسكرية خارج إطار القوات المسلحة. ويسعى القادة الكرد إلى إضفاء المشروعية على وجود البيشمركة، وعدها قوات خاصة لحماية الإقليم، الأمر الذي يسحب أهم سلطة للحكومة المركزية

---

(1) نقلا عن وكالة رويترز للأنباء 28 أيلول/سبتمبر 2006.

***في منتصف نيسان/إبريل 2008، أقر رئيس الوزراء نوري المالكي وخلال اجتماعه مع رئيس إقليم كردستان نيجيرفان البارزاني، بأن قوات البيشمركة هي قوت نظامية لحماية الإقليم وبالتالي لا يمكن أن يشملها قانون حل المليشيات. انظر الزمان في 13 نيسان/ إبريل 2008

وقـــواتها المـــسلحة لحمايـــة حدود العراق في جميع أجزائه، ويعقد من مهمة حلّ المليشيات المسلحة التي تسعى الحكومة العراقية إلى إنجازها تحقيقا للأمن والاستقرار بهدف حصر المظاهر المسلحة بيد الحكومة المركزية.

7 – صلاحيات رئيس الإقليم:

إن القـــراءة المتأنية لفقرات الدستور الكردي المتعلق بصلاحيات رئيس الإقليم تظهـــر تناقـــضا بين طبيعة النظام البرلماني الذي تم تبنيه لحكم الإقليم في المادة (1) والـــصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الإقليم، ومنها قيادته للقوات المسلحة (البيـــشمركة)، وحقه في سن القوانين ومعارضتها، وإقالة مجلس الوزراء، وإعلان حالـــة الطـــوارئ والحـــرب، وتعيين القضاة، ومنح الرتب العسكرية، وهي كلها صـــلاحيات تعد بموجب النظام البرلماني تابعة لرئيس الوزراء، الذي يبدو أن هناك توجها دستوريا لتهميش دوره في الحياة السياسية الكردية لاعتبارات تتعلق بزعامة السيد مسعود البارزاني ودوره في الحياة السياسية الكردية. وفي الوقت الذي تشدد فـــيه الأحـــزاب الكردية على تعزيز صلاحيات رئيس الإقليم ومركز الحكومة في الإقليم، وتتجه إلى توحيد صارم للجيش والشرطة والتعليم والاقتصاد، فإنها تمارس ضـــغوطا سياسية وقانونية للتقليل من مركزية الحكومة الاتحادية وإضعاف سلطاتها المركـــزية، وذلك بتأكيد أحد أبعاد اللعبة المزدوجة التي تقوم بها الأحزاب الكردية لقـــيادة قـــارب الإقلـــيم نحو الاستقلال في أي لحظة تسمح بها الظروف الإقليمية والدولية.

المبحث السادس: كركوك وحدود الفيدرالية الكردية:

تشكل السيطرة على مدينة كركوك جوهر صراع الكرد في تحقيق فيدراليتهم المـــرتقبة، فبدون الحصول على المدينة الغنية بالنفط يبقى مشروعهم السياسي غير مكـــتمل من الناحية الاقتصادية، فالمدينة تضم أغنى آبار النفط في العالم، وهي تعد مخـــزونا استراتيجيا يعول عليه الأكراد مستقبلا في تطوير تجربتهم الفيدرالية باتجاه أكثر استقلالا. ولهذا من حقنا أن نقول إن الحديث عن كركوك قد يجمع في ثناياه كل أبعاد الصراع بين الأكراد والحكومات العراقية السابقة، إذ شكلت المدينة عقدة

المنشار في الوصول إلى اتفاق بشأن المناطق التي يفترض أن تدخل ضمن إقليم الحكم الذاتي الذي أقرته حكومة البعث للأكرد في آذار/مارس 1970، بعد أن تبارى الطرفان الكردي والحكومي في إعلان تبعيتها له، وتقديم الأدلة الراجحة لذلك، فالأكراد يصرون على أنها كردية الطابع عبر التاريخ، وهي جزء من ولاية الموصل التي تضم أربيل والسليمانية، وهي كلها مدن ذات صبغة كردية. وكل الحقائق التاريخية تثبت أن كركوك هي كردية الهوية، كما أكد الرئيس العراقي جلال طالباني في 2007/11/24، وسياسات النظم العراقية لتعريبها منذ تأسيس الدولة العراقية يثبت حرص تلك النظم على تغيير طابعها الكردي الذي أقره إحصاء عام 1957 والذي أظهر بأن غالبية سكانها من الأكراد.

الحجج الكردية لا تصمد كثيرا حيال ما تقدمه الحكومات العراقية وكثير من المؤرخين العراقيين حول عراقية كركوك، فمنذ القدم كانت المدينة جزءا أصيلا من بلاد الرافدين، تلك البلاد التي سكنها أقوام شتى (بابليون، سومريون، اكديون، آشوريون، عرب، تركمان، سلجوقيون، عثمانيون). فقد ورد ذكر كركوك في التقويم الجغرافي الشهير الذي يتحدث عن ممتلكات الملك سرجون الأكدي (2530 – 2473 ق.م)، وورد اسمها كأحد المصطلحات السومرية الشهيرة، حيث كان يعني اسم كركوك العمل العظيم (كار – عمل، كرك – عظيم). وفي عام 331 ق.م، خضعت المدينة للاحتلال الإغريقي، حيث قام الإسكندر المقدوني باحتلالها زمن الآشوريين وتحويلها إلى مركز لنشاطاته العسكرية في بلاد الشرق. وفي العصر الإيراني الساساني، تحولت كركوك إلى مركز رئيسي للمسيحية النسطورية السريانية التي انتشرت في بلاد الرافدين قادمة من سوريا، وبعد تكوين ولاية الموصل عام 1877، تبعت كركوك هذه الولاية، وفي عام 1918 فصلت عن كركوك ثلاث أقضية لتكوين لواء أربيل[1]. ووفقا لإحصاء عام 1957، الذي تتمسك به القيادات الكردية لأنه تم قبل ثورة 14 تموز/يوليو 1958، ولم تحصل فيه تدخلات وفق الرؤية الكردية، فقد بلغت نسبة السكان الأكراد في مدينة كركوك 33,3 %، في حين كانت نسبة التركمان 37,6%، ونسبة العرب 22,5%، أي أن نسبة الأكراد في مدينة كركوك هي ثلث عدد السكان فقط، أما في محافظة

(1) سليم مطر، الذات الجريحة، 55.

كـــركوك عمـــوما فقد بلغت نسبة الأكراد 48,2 %، في حين كانت نسبة العرب والتركمان مجتمعين 49,6%[1].

إن الحـــديث عن التنافس الكردي – العربـــي في كركوك، لا ينسينا الإشارة إلى الدورالـــذي يلعـــبه التركمان في تقرير مستقبل المدينة في ظل الصراع القومي الدائر حولها، فهم القومية الثالثة بعد العرب والأكراد، وقد استوطنوا كركوك منذ فترات بعيدة، ويشكلون اليوم تحالفا قويا مع العرب لمواجهة المطالب الكردية بضم المديـــنة، الأمر الذي يعطي الصراع بعدا قوميا لاسيما مع دخول أطراف إقليمية، كتركيا التي تجد في سيطرة الأكراد على المدينة تهديدا لأمنها القومي. والواضح أن استنفار المشاعر القومية بين المكونات الرئيسة أدخل المدينة في صراعات متواصلة، ودوامـــة مـــن العـــنف أفقدها خصوصيتها التاريخية كوعاء جامع لكل العراقيين، فكركوك تعد عراقا مصغرا يعكس التمايزات الاثنية التي حكمت بلاد الرافدين منذ آلاف الـــسنين، ففـــيها تجـــد خلـــيطا متمازجا من العرب والأكراد والتركمان والآشـــوريين المـــسيحيين اندمجوا في لحمة اجتماعية قلما عكرت صفوها خلافات الـــسياسيين، فهـــناك تـــصاهر ونصرة بين أهلها، و لم تشهد المدينة طيلة تاريخها حـــساسيات عرقية أومصادمات على أساس عنصري أو مذهبـــي، وهي تعد من أغـــنى مناطق العراق في الثروة النفطية، إذ تقدر احتياطات النفط فيها بـــ 11 مليار برميل[2].

ومنذ تأسيس الدولة العراقية، حرص البريطانيون على استثمار آبار النفط التي تم اكتـــشافها في كركوك عام 1927، وأعطتها الحكومات العراقية في العهد الملكي والحكـــومات الجمهورية اللاحقة اهتماما خاصا نظرا لأهمية الثروة النفطية في دعم الاقتصاد العراقي. وبينما حرصت الحكومات المركزية في بغداد على استثمار هذه الثـــروة والاســـتفادة منها في التنمية، سعت الأحزاب الكردية العراقية لربط مدينة كـــركوك بالمناطق الكردية، وتم تأطير محاولاتها بشعارات سياسية وحقوق تاريخية

(1) الإحـــصائيات الـــسكانية الواردة منقولة عن وزارة الداخلية العراقية، مديرية النفوس العامة، المجمـــوعة الإحـــصائية لتسجيل عام 1957، وقد أوردها د. خير الدين حسيب، العراق من الاحتلال إلى التحرير، 255.

(2) د. محمـــود ســـعيد عـــبد الظاهر، النفط في السياسة الخارجية الأمريكية: حسابات النفط في الحرب العراقية، (أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة 2003)، 52.

جعلت من كركوك قلب كردستان، أو قدس الأكراد حسب الرؤية الكردية. ولهذا شكل ضمها للمناطق الكردية هدفا ما انفكت الأحزاب الكردية المطالبة به، إلا أن الحكومات العراقية السابقة رفضت التخلي عن كركوك وسعت إلى تثبيت عراقيتها،[1] وضمن إطار بيان آذار/مارس 1970، اتفق الجانبان الحكومي والكردي، وكأساس لتحديد هوية كركوك، على إلحاق قضائي جمجمال وكلار ذات الأغلبية الكردية بمناطق الحكم الذاتي الكردية وبمحافظة السليمانية تحديدا، في حين بقيت مدينة كركوك ضمن إطار الدولة العراقية.

وخلال عقد التسعينيات والسنوات التي سبقت الغزو الأميركي للعراق، حرص السياسيون الأكراد في أنشطتهم مع المعارضين الآخرين لنظام صدام حسين، على معاودة الزج بموضوع كركوك في جميع الاجتماعات والمؤتمرات والنقاشات التي تناولت مستقبل الأوضاع في العراق. أما في سنوات الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003 فقد تصدر موضوع كركوك الواجهة، وبذل الساسة الأكراد كل ما في وسعهم لحسم موضوع المدينة الغنية، وانصبت جهودهم في ذلك على مرحلتين، الأولى تتمثل في إعلانها مدينة كردية وضمها إلى المناطق الكردية بصورة رسمية، وهو ما حصل في الدستور الكردي في المادة 2، والثانية هي الضغط لتطبيق المواد التي وردت في قانون إدارة الدولة والدستور الدائم والمتعلقة بالفيدرالية لإقليم كردستان وبتطبيع الأوضاع في مدينة كركوك، كما ورد في المادة 140 بما يضمن إلحاقها مستقبلا بإقليم كردستان. وخلال السنوات اللاحقة لعام 2003 أخذ التطلع الكردي لضم المدينة وتأمين السيطرة على ثرواتها النفطية يترافق بمظاهر مسلحة وبسياسات من العنصرية والتطهير العرقي ضد سكانها العرب والتركمان، تهدف إلى إجبارهم على مغادرة المدينة وإحداث خلل في تركيبتها السكانية، وعلى نحو يؤمن لاحقا نجاح الاستفتاء لصالح الأكراد.

ولا يمكن تجاهل الأثر الذي تركته أعمال العنف والتهجير على حياة فئات كثيرة من سكان المدينة من العرب والتركمان، حيث اضطر عشرات الآلاف منهم لمغادرة المدينة تحت تهديد السلاح والعنف الذي مارسته الفصائل الكردية بدعوى

---

(1) وليد الزبيدي، كركوك العراقية مدينة يحرقها نفطها، موقع الجزيرة نت *www.aljazeera.net* في 4 تموز/يوليو 2007.

أنهـــم ليـــسوا من السكان الأصليين للمدينة، وإنما جاؤوا مع سياسة التعريب التي قامـــت بها الحكومات العراقية السابقة ضد العوائل الكردية في المدينة، وأنهم – أي العرب – يتعاملون مع العناصر الموالية للرئيس السابق صدام حسين لإحداث المزيد من عوامل الاضطراب في المدينة. وثمة بيانات بأسماء عشرات الآلاف من المواطنين العـــرب هجـــروا المديـــنة إلى مناطق جنوبية شيعية أو غربية شمالية سنية، وهم لا يـــستطيعون العـــودة إلى المديـــنة بسبب ممارسات المليشيات الكردية، وينتظرون الحصول على التعويضات التي وعدتهم بها الحكومة.

وبمـــرور الـــوقت باتت معادلة السكان في المدينة تتغير لصالح الأكراد بتأثير الـــضغوط الكـــردية على قوميات المدينة الأخرى. ويقول شهود عيان، إن أكثرية المواطـــنين العـــرب داخـــل المدينة هربوا خشية قتل عوائلهم، ويروي (واثق عزيز العبيدي) وهو طيار سابق في القوة الجوية، أنه هرب من المدينة تحت التهديد، وهو يـــزورها خفـــية بـــين آن وآخـــر للاطمئنان على أملاكه فيها. وأكد (أن قوات البيـــشمركه تمـــارس القتل والتهديد بعنف وحقد لا مثيل لهما... فقد عدتُ إلى كـــركوك ووجدت بيتي قد استولي عليه وكل أثاثه سرق. أما سبب تركي البيت وعـــائلتي فهـــو رسالة تهديد كتبت على حائط البيت باللغة الكردية تقول: أنقذ نفـــسك وعائلـــتك واهرب فوراً). لكن ريبوار فائق الطالباني، نائب رئيس مجلس محافظة كركوك، يرفض الاتهامات بممارسة الأكراد سياسة تطهير عرقي في المدينة، ويـــزعم أن النـــــزوح العربـــــي عـــن كركوك كان طوعياً وبسبب الصفقات التعويـــضية التي قدمتها الحكومة العراقية لهم. كما ينفي بشدة أن تكون الأحزاب الكـــردية قد مارست ضغوطا على العوائل الكردية في أربيل والسليمانية لتهجيرها إلى مدينة كركوك، وأكد نائب رئيس مجلس المحافظة في مقابلة أجرتها معه صحيفة نـــيويورك تايمـــز قوله: في كركوك تجد الآن عمليات قتل وانفجارات، لهذا كيف يمكنك إجبار الناس علي المجيء والسكن؟ أنا نفسي أود أن أخبر العوائل بأن لا تأتي إلى كـــركوك لأن الحالة فيها ليست آمنة. واستبعد ريبوار الاستيلاء على كركوك بقـــوة السلاح. وقال: "إذا كنا قادرين على أخذها بالاستفتاء أو بالطرق القانونية، فـــنحن لن نذهب إلى الاستيلاء عليها باستخدام القوة، وسوف يكون حلاً سلمياً بـــين المجتمعات التي تعيش في المدينة، ولاستعادة التوازن الاثني قبل عملية التعريب،

فقد جرى التفاهم على عملية تسوية أولية بمنح العوائل العربية الوافدة مبلغ 16000 دولار أمريكي وقطعة أرض في المحافظات التي وفدوا منها، على أن تنقل سجلات تجنسها ووثائقها الكاملة إلى تلك المحافظات"[1]، ولا يبدو في الأفق أن عمليات التعويض المادي التي بدأت تتسلمها العوائل الوافدة ستحل إشكالية الصراع في المدينة، كما لن تحلها أيضا سياسات التطهير العرقي التي تمارسها المليشيات الكردية، والأمر المؤسف أن تلك المدينة التي عرفت بأنها رمز التآخي والتعايش بين العراقيين، تحولت في غضون الأعوام الماضية إلى مصدر للكراهية والعنصرية التي شملت جميع أعراقها، ولعل أهم عوامل تأجيج الصراع وتزايد العنصرية بين أعراق المدينة هو إصرار الأحزاب الكردية على ممارسة ما اعتبرته حقها المسلوب في السيادة على المدينة لاعتبارات تتعلق بزيادة ضغوطها السياسية ومنافعها الاقتصادية، حيث باتت كركوك أداة ضغط سياسية رابحة يوظفها الأكراد لتحسين مكاسبهم في الواقع العراقي الراهن من جانب، وتأمين المرتكزات الاقتصادية لمشروعهم القومي المستقبلي من جانب ثان[2]، مستفيدين من تحالفهم الاستراتيجي مع الإدارة الأمريكية للضغط على الكتل البرلمانية والحزبية العربية، للسير في هذا الاتجاه. ولعل إدراج المادة 140 في الدستور العراقي كشرط كردي للموافقة على ذلك الدستور، كان أحد أساليب الضغط التي مارستها القيادات الكردية على الأحزاب العراقية الأخرى، والتي تمكنت لاحقا من جني نتائجه بتشكيل لجنة تطبيع الأوضاع في كركوك وبقية المناطق المتنازع عليها بتاريخ 2006/8/9، إلا أن اللجنة ومنذ تشكيلها تواجه صعوبات كثيرة في مقدمتها تصاعد الخلافات بين الكتل والأحزاب المشاركة في العملية السياسية، وذلك بعد أن بدأت الأحزاب العربية تطالب بالتراجع عن تطبيق المادة 140 بعدما وافقت عليها أول الأمر، حيث اعتبرت أن المدة القانونية لتنفيذ تلك المادة قد انتهت وفقا للدستور في 2007/12/31 دون أن يحرز تقدماً في موضوع تطبيع الأوضاع في كركوك، كما أن كتابة تلك المادة جاء في ظروف سياسية معقدة، كانت فيها الحكومة ضعيفة والعملية السياسية متعثرة.

---

(1) القدس العربي، 13 كانون الأول/ديسمبر 2007.

(2) Hilmi toros، *Kurds head towards separation up north, www.Antiwar.com.*

وكان لافتاً في هذا الإطار توقيع 150 نائباً من الكتل البرلمانية المختلفة مثل التيار الصدري، والقائمة العراقية، وجبهة الحوار الوطني، وحزب الفضيلة، وجبهة التوافق، مذكرة تنتقد ما اعتبروه تجاوز الأكراد لحدودهم فيما يتعلق بكركوك، وبعقود النفط التي يبرمونها دون موافقة الحكومة المركزية، كما تناولت المذكرة تأييد تلك الأحزاب لمواقف الحكومة المركزية الرافضة لتوجه الأحزاب الكردية إلى تغيير تركيبة مدينة كركوك[1]. وبحسب المادة 140 من الدستور العراقي فإن مشكلة كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها تعالج على ثلاث مراحل هي: التطبيع المتمثل بإعادة المهجرين الكرد، وتعويض الوافدين العرب، ثم إجراء إحصاء سكاني يعقبه استفتاء بين سكان كركوك ليقرروا فيما إذا كانوا يرغبون ببقاء الأوضاع كما هي عليه الآن بالمدينة أو الالتحاق بإقليم كردستان العراق.

كان من المفترض أن تنجز تلك المراحل الثلاث خلال مدة أقصاها 31 كانون الأول/ديسمبر 2007، إلا أن صعوبة الأوضاع في المدينة قد حكمت اتفاق الأطراف العربية والكردية وبرعاية أمريكية على تأجيل الاستفتاء على المدينة لستة أشهر قادمة تنتهي في أيار/مايو 2008[2]. مع العلم أن الضغوط الكردية على الحكومة العراقية قد أفلحت في صدور قرار من الحكومة العراقية، يقضي بعدم مشاركة العوائل العربية التي تفضل عدم مغادرة كركوك في عملية الاستفتاء على مصيرها، وهو قرار يعد انتهاكا صارخا لحقوق الكثير من العرب الذين ولدوا في كركوك، وسلبا لحقهم في تقرير مصير مدينتهم التي لا يستطيعون العيش خارجها.

وعموما فمن الضروري التأكيد هنا على أن عمل اللجنة المكلفة بتطبيق المادة 140 لا زال يواجه بصعوبات ميدانية وقانونية وسياسية ومادية، وقد بات الجميع مدركين أنه حتى مع قدوم أيار/مايو 2008، لا يمكن تنفيذ المادة 140، ما لم تقم الحكومة المركزية والمفوضية العليا للانتخابات بتذليل تلك الصعوبات، التي يتعلق بعضها بتوفير سجلات للناخبين، أي أسماء من لهم الحق في المشاركة في عملية

---

(1) حسين علي داود، كردستان: كركوك والانفصال ملفان قابلان للانفجار، الحياة، 20 آذار/مارس 2008.

(2) القدس العربي، لندن في 2008/2/1

الاســتفتاء(*)، والبــيانات الخاصة بالإحصاء السكاني في ظل عمليات التهجير التي تعــرض لها آلاف المواطنين العرب والتركمان. ومن حق له الاشتراك في الاستفتاء بــشكل دقــيق؟ وهل أن الاستفتاء سيكون على مستوى القرية أم على مستوى الأقــضية والنواحــي؟ ثم ما هي الصيغة المحددة لسؤال الاستفتاء؟ وما هي النسبة اللازمــة للفوز به؟ وما هي الميزانية المخصصة لعملية الاستفتاء؟ وما هي الأطراف الــتي ستشرف على إجرائه؟[1] وهل هي جهات محلية (وزارات، أحزاب سياسية، منظمات مجتمع مدني) أم إقليمية أم دولية كالأمم المتحدة والاتحاد الأوربــي؟

ويشير تقرير لمجموعة الأزمات الدولية نشر في منتصف كانون الأول/ديسمبر 2007، إلى أن بقــاء مسألة كركوك دون حل سيشعل فتيل عنف عاصف، وسيثير مجــدداً المــشاكل التي جمدها فقط حالة الأمن النسبــي في بغداد، لكن من دون علاج عاجل لأسباب الصراع في كركوك يبقي العنف المتواصل الآن قابلا للتصاعد في أيــة لحظــة. ويزعم العارفون بشؤون المدينة أن المقترحات التي قدمت لتقرير مــستقبل المديــنة ستشكل مدخلا لمنع التصعيد القومي بين مكوناتها العرقية، ومن تلك المقترحات إلحاق المدينة إداريا بالعاصمة بغداد، أو ربطها برئاسة الجمهورية أو مجلــس الــوزراء، وجعل الإشراف عليها محصورا بالهيئة الرئاسية الثلاثية (الرئيس ونائبــيه) أو برئيس الوزراء ومستشاريه، أو إفرادها بواقع مستقل عن أقاليم العراق الأخرى، وهي مقترحات ما زالت لا تحظى بتأييد القيادات الكردية، التي تصر على إلحاق المدينة بإقليم كردستان، وتتبنى كل الممارسات التي تجعل من الاستفتاء المقبل يــسير لــصالحها، وهــو مــا يثير هواجس مكونات المدينة الأخرى من العرب والتركمان والآشوريين من أن تأتي نتائج الاستفتاء بالضد من تطلعاتهم ووجودهم التاريخي في المدينة، وعلى حساب الواقع المميز لمدينة كركوك كوعاء جامع لألوان

(*) طــبقا لتركان شكر، أحد الأعضاء التركمان في مجلس محافظة كركوك، فإن هناك عشرات ألاف العــوائل الكــردية تم جلبها من مدينتي اربيل والسليمانية وهذه العوائل تم إسكانها في الأماكن العامة في كركوك من ضمنها ملعب لكرة القدم، وأن أكثر من 75% من هذه العوائل ليسوا مرحلين، وطبقا لشكر فإن حالات تزوير البطاقات التموينية وسجلات التسجيل من قبل الأحزاب الكردية لازالت مستمرة بهدف جلب المزيد من أكراد المحافظات الشمالية الأخرى. نقلا عن كالة الأخبار العراقية 12 ديسمبر-كانون أول 2007.

(1) فــرياد روانــدزي، مرة أخرى حول المادة (140)، مقال منشور في موقع حكومة إقليم كردستان www.KRG.org.

الطيف العراقي[1]. وعلى أي حال فإذا ما استطاع الأكراد تأمين نتائج الاستفتاء، والذي من المرجح تأجيله لفترة أخرى لصالح مشروعهم السياسي، فإن أسئلة كثيرة يمكن أن تطرح حول مستقبل العملية السياسية في العراق عموما، في ظل رفض غالبية الأطراف العربية المشتركة في الحكم انضمام كركوك إلى إقليم كردستان، ثم عن واقع الاستقرار السياسي في المدينة ذاتها في ظل رفض العرب والتركمان والكلدو آشوريون الانضمام إلى الفدرالية الكردية، فهل سيقوم الأكراد بترحيلهم خارج المدينة أم أنهم سيلجئون إلى دمجهم قسرا في فدراليتهم الموعودة؟ أم سيصار إلى إيجاد وضع خاص بهم يمنع اندماجهم في المجتمع الكردي؟ ثم كيف سيتعامل الأكراد مع الواقع الإقليمي الرافض لضم كركوك؟ فتركيا تصر على منع الأكراد من أي خطوة أو تحرك يسعى إلى الإخلال بتركيبتها السكانية. صحيح أن الموقف التركي من كركوك لم يكن بالمستوى الذي يأمله التركمان بعد أن هيمن الأكراد على القرار السياسي والإداري في المدينة في انتخابات كانون الثاني/يناير 2005[2]، إلا أن تركيا سيكون لها بالقطع دور مؤثر إذا ما تجاوز الأكراد الخطوط الحمراء التي تهدد مصالحها في العراق، ومنها بطبيعة الحال ضم كركوك إلى الفدرالية الكردية.

ثم السؤال الآخر، ما هو الموقف الكردي من الرؤية الأمريكية التي أجلت الاستفتاء على مدينة كركوك إلى منتصف 2008 وربما تؤجله إلى فترات أبعد؟ وما هي الضمانات التي سيقدمها الأكراد للأمريكيين من أن ضم المدينة لن يترافق معه طموح لإقامة دولة كردية تربك مصالحهم العليا في العراق وفي عموم المنطقة؟ ثم نأتي إلى السؤال الأهم وهو كيف سيتقاسم الأكراد مدينة كركوك وعوائدها النفطية والزراعية الكبيرة في ظل انقساماتهم التاريخية المعروفة؟ فهل ستضم إلى مدينة السليمانية، أم أنها ستلحق بمدينة أربيل؟ مع ما يعنيه ذلك من هيمنة الحزب الديمقراطي وزعيمه مسعود بارزاني على مواردها النفطية، فمن المعلوم أن خلافات الأحزاب الكردية لا زالت غير محسومة. وربما هي أكبر وأعقد من أن تحسم بتوافق سياسي ظاهري، فتناقضات الأحزاب الكردية (العشائرية والحزبية والثقافية)

(1) علي العبيدي، توتر كركوك يتفاقم بين محاولات التكريد وتواطؤ الاحتلال والحكومة، القدس العربي 24 شباط/فبراير 2005.
(2) جعفر محمد أحمد، مساومات كركوك، الخليج 5 آذار/مارس 2005.

تاريخية، واتفاقاتهم القائمة الآن، ما هي إلا اتفاقات مرحلية جمعتها الخطوط العامة للمصالح الكردية. أما التفاصيل ففيها يكمن الشيطان، وقد تفجر كركوك خطوط التلاقي في مصالح الحزبين الكرديين، وتمسح خطوط التفاهم بينهما، ليجدا نفسيهما باحثين عمن يلم شملهما ويحل خلافاتهما في واشنطن ولندن أو ربما لدى الحكومة العراقية، تماما مثلما فعل مسعود برزاني حينما استنجد في 30 آب/أغسطس 1996 بحكومة صدام حسين لطرد قوات غريمه جلال طالباني المدعومة من إيران(*).

لا شك أن الإصرار الكردي على الهوية الكردية لمدينة كركوك، كما ورد في المادة 2 من دستور إقليم كردستان، والسعي الحثيث لتغيير طابعها الديمغرافي وضمها إلى فدرالية كردستان عبر الاستفتاء المزمع إجراؤه، يكشف عن مقاصد كردية تجنح بعيدا عن الإطار الوطني للعراق. ولذا فمن الحكمة أن يخفف الأكراد اندفاعهم القومي، ويسعوا إلى طرح مطالبهم المتعلقة بكركوك في إطار وطني يحقق للعراق استقراره ووحدته السياسية، فمن المؤكد أن تطبيع الأوضاع في كركوك جزء مهم من تطلعات الشعب العراقي لتحقيق الاستقرار والأمن، وإنهاء حالة الاحتقان الطائفي والمذهبي التي تشهدها البلاد. ولذلك ليس هناك شك في أن تطبيع الأوضاع في هذه المدينة بصورة عادلة وشفافة ونزيهة هي رغبة مشتركة لجميع مكونات الشعب العراقي. ولكن ما هو غير مقنع حتى الآن هو سعي الأطراف الكردية لتحديد عائدية كركوك بسياسات التهجير والاستيطان والاستفتاء، دون مشاورة أو اتفاق مع الأطراف الأخرى المكونة للمدينة، مما سيزيد مستقبلا من تعقيد الحلول الرامية لتفادي انهيار الأوضاع في المدينة. وعليه لا بد من التفكير جديا في إيجاد حلول مشتركة بين مكونات المدينة، تهدئ الأوضاع المتوترة فيها، وتعيد ترتيب الأمور على نحو جديد، يعطي لتلك المكونات حقوقها وفقا

(*) يمكن الإشارة هنا إلى أن الحصول على العوائد والإيرادات المالية تعد من أهم الأسباب التي أدت إلى نشوب الصراعات الدامية في المناطق الكردية شمال العراق للفترة من 1992 إلى 1998 والتي راح ضحيتها أكثر من 3000 كردي، وهدم عشرات القرى وتهجير سكانها. فقد هيمنت ميليشيات مسعود البرزاني على نقطة عبور إبراهيم الخليل مع تركيا، واستطاعت الحصول على ملايين الدولارات من النفط العراقي المهرب، ومن مرور الشاحنات التركية المحملة بالنفط من بغداد مما أثار حفيظة غريمه جلال الطالباني ودفعه لاحتلال أربيل لأكثر من عامين.

لوزنها السكاني ووجودها التارخي في المدينة، على أن يكون للحكومة العراقية دور مؤثر في تهيئة الأوضاع السياسية، والتوفيق بين مكونات المدينة. ولعل من بين تلك الحلول على سبيل المثال[1]:

1. إجــراء مفاوضــات بــين ممثلي القوميات المختلفة في المدينة، وذلك بمساعدة الحكــومة المركزية في بغداد للاتفاق على فترة انتقالية طويلة للوصول إلى حل سلمي وسليم لقضية كركوك.
2. اعتــبار كركوك في هذه الفترة الانتقالية منطقة فيدرالية بذاتها، تتم إدارتها عبر مجلس اتحادي منتخب من سكان كركوك.
3. إيجاد آليات سياسية واقتصادية يتم من خلالها في الفترة الانتقالية تقاسم السلطة والثــروة علــى أساس التوافق بين قوميات المدينة، كل حسب وزنها وتأثيرها السكاني.
4. إعــادة المهجرين من عمليات التطهير العرقي التي حصلت بعد سقوط النظام العراقــي، وإلغاء قوانين التوطين للسكان الوافدين من محافظات أخرى، وإيجاد آليات قانونية وسياسية لمعالجة المهجرين والمتضررين من سياسات النظم العراقية السابقة.
5. إقــرار آليات مشتركة يتم عبرها الوصول إلى حل سياسي للصراع في المدينة نهاية الفترة الانتقالية.
6. قــيام الحكــومة العراقية بإعادة تشكيل لجنة تطبيع الأوضاع في كركوك التي شــكلها البرلمان العراقي للمادة 140 من الدستور الدائم، على أن يعتمد عنصر الكفــاءة والنــزاهة والتوازن في التمثيل في تشكيلها، لاسيما أن هناك قصورا ظهر في عمل اللجنة الحالية في هذا الاتجاه.
7. قــيام الحكومة العراقية بتوجيه دعوة إلى الأمم المتحدة لتعيين ممثل خاص لها في كــركوك، يــتولى ضمان إقامة فيدرالية خاصة للمدينة، وتقاسم السلطة بين قومياتها وتحديد آلية لتفعيل الفترة الانتقالية التي يتم الاتفاق عليها.

(1) حــسين عونــي، التركمان والاستفتاء لتقرير مصير محافظة كركوك، مجلة نحن التركمان، منشور على الرابط التالي *www.bizturkmeniz.com*.

المبحث السابع: النفط وتطلعات الأكراد القومية:

شكل النفط محورا رئيسا من محاور الصراع السياسي والاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط، وقد كان من أهم الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة لشن الحرب على العراق، حيث يعد العراق وفقا للتقديرات العالمية من أكبر خزانات النفط في العالم، إذ يكون أكبر احتياطي نفطي عالمي بعد المملكة العربية السعودية يقدر بنحو 112 مليار برميل، بل إن بعض التقديرات تشير إلى أنه يتفوق على المملكة السعودية في احتياطي النفط اذا ما تم احتساب أنه يمتلك - حسب الدراسات الجيولوجية - مايقارب 530 تركيبا جيولوجيا غير مستثمر ترفع احتياطياته إلى 360 مليار برميل. ويمتاز النفط العراقي بجودته حيث توجد كل أنواع النفط في حقوله من خفيف ومتوسط وثقيل، كما يمتاز بقلة تكاليف إنتاجه لأن جميع حقوله في اليابسة، لذلك فتكاليف إنتاجه تعد الأقل في العالم، إذ تتراوح بين 0,95 و1,9 دولار للبرميل الواحد، مقارنة بكلفة إنتاج البرميل في بحر الشمال وبحر قزوين التي تصل إلى عشرة دولارات.

ووفقاً لتقديرات نقلتها مجلة الإكونوميست عن شركة بريتيش بتروليوم البريطانية العملاقة على أساس معدلات إنتاج النفط عام 2005، فإن احتياطي العراق النفطي سيظل لأكثر من 100 عام مقبلة، تليه الكويت بأكثر من 100 عام أيضاً، ثم تأتي الإمارات العربية المتحدة بـ 97 عاماً، ثم إيران وفنزويلا تليهم السعودية وليبيا ثم أذربيجان فقطر. أما أول أربع دول مرشح نفطها للنضوب فهي الولايات المتحدة التي لا يتوقع أن يزيد أجل نضوب نفطها عن 12 عاماً، تشاركها الصين في نفس المدى الزمني، ثم المكسيك فالنرويج التي ستكون أول دولة تجف حقولها النفطية[1].

ولهذا كان احتلال العراق للسيطرة على نفطه من أهم أولويات إدارة الرئيس جورج بوش، كما يقول المدير السابق للمصرف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (آلان غرينسبان)، وشكل سببا رئيسا لغزو العراق واحتلاله بهدف تعويض النقص الحاصل في إنتاج الولايات المتحدة النفطي، وضمان التحكم المطلق في أسواق

---

(1) انظر حلقة ما وراء الخبر ناقشت مستقبل النفط العراقي منشورة على موقع الجزيرة نت www.aljazeera.net في 2007/1/11.

الـــنفط العالمـــية لصالح الولايات المتحدة[1]. وقد بدأت تطلعات الولايات المتحدة للسيطرة العسكرية المباشرة على مصادر النفط العراقي منذ حرب الخليج الأولى عام 1980، كمـــا يـــشير ولـــيام بـــولك، ففي أيار/مايو 1979 نشرت مجلة فورتشين Fortune Magazine مقالة بعنوان (ماذا لو غزا العراق الكويت؟) تحدثت فيه عن ردة الفعـــل الأمريكية لما يمكن أن ينتج عنه غزو عراقي محتمل للكويت يتسبب في حـــرمان الـــولايات المتحدة من إمدادات النفط، بالطبع كانت الإجابة الأمريكية ســـريعة وحاسمة. ففي نهاية السبعينات، تم تشكيل قيادة أمريكية خاصة للتدخل في دول الخلـــيج المنتجة للنفط، كما جاءت عقيدة كارتر عام 1980، لتنص على أن نفـــط الخليج يشكل أهمية استراتيجية بالنسبة لأمن الولايات المتحدة القومي، وبأن الـــولايات المـــتحدة ستـــستخدم كل الوسائل الضرورية، بما فيها القوة العسكرية لـــضمان استمرار الإمدادات النفطية من الدول المنتجة للنفط في الخليج العربـــي. فطوال فترة الحرب الباردة وحتى العقد الأخير من القرن العشرين، كانت الإدارات الأمـــريكية تكتفي بتنفيذ أجندالها عبر حكام محليين ومن وراء الستار، مستخدمة مـــنظوماتها السرية والعصا والجزرة حينا، وليّ الذراع أحيانا أخرى، وتبديل هؤلاء الوكلاء الحكام كلما حادوا عن طريق واشنطن وسياساتها في المنطقة. ولكن اليوم فـــإن مـــصالح القوى الحاكمة في الولايات المتحدة والمتمثلة في التجمع العسكري الصناعي وحكماء سوق المال (وول ستريت) ومدراء شركات النفط العملاقة، قد اقتـــضت الهيمنة المباشرة على مصادر الطاقة العالمية بعد أن وجدت أن قرنا أمريكيا قد بدأ، تم تسميته لاحقا بالقرن الأمريكي الجديد، فأصبح استعمال القوة العسكرية المباشرة والحروب الاستباقية واحتلال الدول والهيمنة على مصادرها الطبيعية مباشرة ودون وســـطاء ووكلاء، سياسة أمريكية رسمية تمّ الإعلان عنها بشكل صريح في ما سمي بـــ (مبدأ بوش) Bush Doctrine، أو ما سُمي باستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة National Security of the United States of America، والتي جعلت مبادئ القوة والحروب الاستباقية ومن (ليس معنا فهو ضدنا) سياسة رسمية معلنة للولايات المتحدة كما أعلن في 12 أيلول سبتمبر 2001[2].

---

(1) نقلا عن شبكة العراق للجميع *www.iraq4all* 2007/9/16.

(2) وليام بول، لكي نفهم العراق، 9-17.

مـــن أجـــل هذا، وفي ظل الإدراك الكامل بأن السياسة النفطية للولايات المتحدة تتربع فوق عرش أولوياتها الاستراتيجية، فإنه لا يمكن التغاضي عن ربط هـــذه الـــسياسة الرامية إلى تلبية احتياجاتها المتزايدة من النفط بكافة تحركاتها السياسية والعسكرية على الساحة العالمية. فهذه التحركات وفي مقدمتها احتلال العراق، تكفل لها بلوغ مرام عديدة لعل أبرزها، تأمين حصولها على النفط وفقا للشروط التي تدعم مقومات نموها وازدهارها الاقتصادي، وضمان عدم تعرض مـــستورداتها مـــن النفط لأي ضغوط من البلدان المنتجة، وتسهيل تحكمها في الاقتـــصاد العالمي واقتصاديات القوى الدولية المنافسة، ولاسيما أوروبا واليابان والصين. من هنا كان احتلال العراق عبر شن حرب قصيرة وناجحة عليه أفضل وســـيلة للـــتحكم في الـــنفط وضبط أسعاره عالميا، كما يؤكد ذلك المستشار الاقتصادي للرئيس الأمريكي بوش (لورانس ليندساي)[1]. فالعراق، كما أكد نائب وزير الدفاع الأمريكي السابق بول ولفويتز، بلد غني وله صادرات نفطية تتـــراوح بين 15 إلى 20 مليار دولار سنويا، وهو ما يمكن استخدامه في تغطية نفقات ما بعد الحرب. وقد أظهر تقرير للأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم في عـــام 2003، أن مـــصادر الـــنفط العراقي الحالية، يمكن أن تكفي احتياجات الـــولايات المتحدة من واردات النفط لقرن كامل من دون احتساب ما يختزنه العراق من احتياطيات إضافية في منطقة الصحراء الغربية العراقية التي لم تصلها أعمـــال التنقـــيب بعد، والتي تقدرها الأكاديمية طبقا لصور الأقمار الصناعية والدراســـات الجيولوجية الأولية بحوالي 180–220 بليون برميل إضافية[2]. لقد كان الجيش وصناعة النفط الوطنية حجران أساسيان ارتكزت عليهما شخصية العراق ومصير أبنائه، وقد تحرك الأمريكيون اليوم لحل الجيش، وهم الآن باتجاه الهيمنة المباشرة على مصادر إنتاج النفط العراقي وتصديره، سواء عبر عمليات السرقة المباشرة، التي بلغت وفق إحصائيات مؤكدة ما يقارب 120 مليار دولار منذ عام 2003 ولغاية 2007، أو من خلال تشريعات قانونية ضغطت الولايات المتحدة على الحكومة العراقية لإقرارها، وتهدف إلى إرخاء قبضة العراقيين على

(1) عادل الجرجري، أسرار وخفايا المقومة العراقية، 23.
(2) د. محمود سعيد عبد الظاهر، النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، ص 4.

ثرواهم النفطية مثل قانون النفط والغاز[1]، والذي اعتبر وفق الكثير من الخبراء الغـــربيين أكـــبر مؤامرة لنهب النفط العراقي، حيث يعطي الشركات النفطية الأميركـــية والبريطانية الحق في السيطرة على 75% من أرباح النفط ولعشرات الـــسنين، وســـوف يجعـــل هذا القانون، في حال إقراره رسميا من قبل البرلمان العراقـــي، احتياطي النفط العراقي رهينة بأيدي الشركات الأميركية والبريطانية مثل إيكسون موبيل وشل وبريتش بتروليم وغيرها.

وحـــسب صـــحيفة الـــ (Independent on Sunday) البريطانية، فإن هذا القانـــون كـــان قد أعده جورج بوش عام 2003 مع الرئيس السابق لشركة شل (فيليب كارول) الذي أصبح الآن رئيساً للجنة المكلّفة بمساعدة الحكومة العراقية في تـــشريع الـــصناعة النفطية[2]. وقد حظي القانون بإدانة وانتقاد شديدين من قبل شـــرائح وقـــوى رسمـــية وشعبية عراقية اعتبرته سرقة أمريكية علنية لثروة العراق ومـــستقبل أبـــنائه، فقد عبرت جبهة التوافق عن رفضها للقانون، وعدّت مصادقة الحكـــومة علـــيه غير قانونية، كما رفضته الجبهة العراقية للحوار الوطني والقائمة العراقية برئاسة إياد علاوي، وقدم عضو القائمة في البرلمان وعضو لجنة النفط والغاز أســـامة النجيفي استقالته من اللجنة، واهم مجلس الوزراء بإقرار قانون آخر يختلف عـــن مـــشروع القانون الأصلي. أما الكتلة الصدرية فقد عبرت هي الأخرى عن رفـــضها لمشروع القانون، وأصدرت هيئة علماء المسلمين من جهتها فتوى شرعية اعتـــبرت فـــيها موافقة الحكومة على القانون إجراء باطل ومحرم، ورأت الهيئة أن القانون يأتي في سياق صفقات المحتل مع الساسة الذين جاؤوا معه لتمكين شركاته من الهيمنة على ثروات العراق. أما فصائل المقاومة العراقية فقد أدلت هي الأخرى بدلـــوها في الجـــدل الدائر حول القانون، وأصدرت بيانات أهدرت فيها دماء من يـــسهل أو يمـــرر أو يوقع على القانون بغض النظر عن هويته وانتمائه، بل ودعا بعـــضها إلى استهداف الشركات الأجنبية وموظفيها والأنابيب التي تنقل النفط إلى مـــنافذ التصدير. أما على المستوى الشعبـــي، فقد قام عمال نفط الجنوب في ثمانية

(1) د. هاني فارس، الآثار السياسية والاجتماعية للحرب ضد العراق، منشور في مجموعة باحثين، العراق والمنطقة بعد الحرب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، 117.
(2) أحمـــد منـــصور، نفـــط العـــراق فـــي ظل الاحتلال، برنامج بلا حدود، موقع الجزيرة نت www.aljazeera.net في 2007/2/21.

شباط/فبراير2007 بإضراب عام، وعقد اتحاد نقابات العمال في شركة نفط الجنوب مؤتمراً في البصرة، حضره أكثر من خمسمائة من المعنيين بشؤون النفط، حذروا فيه الشركات الأجنبية من الدخول إلى مواقع عقود تقسيم الإنتاج، ووصفوا مَن يسعون لإقرار القانون بأنهم نخبة من العملاء يسعون لتقديم الثروة النفطية العراقية إلى أسيادهم من الشركات الاحتكارية[1].

رغم تلك الاعتراضات وأساليب الممانعة التي أبدتها شرائح المجتمع العراقي الرسمية والشعبية، إلا أن الولايات المتحدة ماضية في الضغط على الحكومة والبرلمان العراقيين لإقرار قانون النفط والغاز. فحسب الرؤية الأمريكية فإن إقرار القانون سيهدئ مخاوف الأقاليم العراقية التي حرمت زمن النظام السابق من الاستفادة من الثروات الكبيرة الكامنة فيها، ولاسيما المناطق الجنوبية والمناطق الكردية في الشمال، وسيحقق إقرار المشروع توزيعا عادلا للثروة بين العراقيين، ويخلق فرصا للإعمار تنهي البطالة المنتشرة بين قطاعات واسعة من المجتمع العراقي، من خلال دخول الشركات الاستثمارية الأجنبية، وهو ما يساعد في تثبيت الاستقرار وتخفيف الاحتقان الطائفي والعرقي المتأجج في العراق. إلا أن كثيرا من المراقبين يشككون في أن الهدف الرئيس من إقرار قانون النفط والغاز يتمثل في فسح المجال أمام دخول الشركات الأمريكية لسوق النفط العراقي والهيمنة عليه، لاسيما في ظل الامتيازات الكبيرة التي يعطيها القانون لتلك الشركات في السيطرة على صناعة وتصدير النفط العراقي وبنسبة تصل إلى 75%. إضافة إلى أن قانون النفط يرتبط بإصرار الإدارة الأمريكية على إمرار قانون الأقاليم والمحافظات الذي يتيح قدرا عاليا للمحافظات العراقية بالاستقلال في إدارة قرارها السياسي والاقتصادي، ويتيح لها المجال لتقاسم الحقول النفطية وتقاسم مسؤولية إدارتها مع الحكومة العراقية، وهذا سيدفع في حال إقراره رسميا إلى التناحر والصراع بين الأقاليم المنتجة للنفط وبين الحكومة المركزية وكذلك مع الأقاليم التي لا تمتلك كميات مناسبة من النفط، مما يؤدي إلى حرب أهلية وفوضى شاملة تدفع إلى تقسيم العراق. وفي ظل الصراع السياسي المحتدم بين الكتل السياسية المستأثرة بحكم العراق، فقد بات النفط محورا مؤثرا من محاور زيادة

---

(1) شاهر الأحمد، مواقف الكتل السياسية اتجاه قانون النفط، موقع الجزيرة نت www.aljazeera.net في 2007/11/5.

السنفوذ والقوة في الواقع العراقي المعاصر، حيث تصر الأحزاب الكردية وبعض الأحزاب الشيعية، لاسيما حزب الدعوة والمجلس الإسلامي الأعلى، على ضرورة إمرار القانون عبر الحكومة والبرلمان العراقيين ليمنحها فرصة الهمينة على النفط والغاز الموجود بكثافة في شمال العراق وجنوبه، والسيطرة على مصادر استخراجه وتوزيعه وتصديره بالاتفاق مع الشركات الأجنبية، لاسيما أن الدستور العراقي يتيح لحكومات الأقاليم تبني الكثير من القوانين والإجراءات السياسية والاقتصادية بعيدا عن رقابة الحكومة المركزية، بما فيها بطبيعة الحال التعاقد مع شركات النفط الأجنبية لاستثمار موارد الإقليم وفي مقدمتها النفط، وهو ما يخلق بطبيعة الحال إشكالية كبيرة لجهة الدور الذي ينبغي أن تقوم به الحكومة المركزية في حفظ ثروات العراق ومنع الاستئثار المناطقي والفئوي بها.

لعل الواقع الذي تميز به إقليم كردستان والسلطات الكبيرة التي حظيت بها حكومة الإقليم قد أثار إشكاليات كثيرة في هذا الجانب، فقيام حكومة الإقليم بالتعاقد مع الشركات الأجنبية للتنقيب عن النفط واستخراجه وتصديره لحسابها الخاص قد خلق أزمة سياسية تتعلق بالدور الذي ينبغي أن تضطلع به الحكومة العراقية في الحفاظ على ثروة العراق النفطية. ففي ظل الضعف الذي تعانيه الحكومة العراقية الحالية برئاسة نوري المالكي بسبب تركيبتها الطائفية والعرقية وارتهان قراراتها بالرؤية الأمريكية، فقد أخذت الأحزاب الكردية في زيادة ضغوطها السياسية لتتاح لها إمكانية الاستمرار، وبشكل قانوني، بتنفيذ عقود التنقيب واستخراج النفط التي وقعتها مع الشركات الأجنبية. فطبقا لوزير الموارد في حكومة إقليم كردستان (اشتي هورامي) فإن العقود التي أبرمتها حكومة الإقليم هي عقود شرعية تتعلق بحق حكومة الإقليم في ممارسة سيادتها على ثروات الإقليم، وبالتالي فإن الحكومة الكردية لن تقبل بأي تسويات سياسية فيما يتعلق بعقود النفط، وأنها ستستمر بعقد المزيد من تلك الاتفاقيات للتنقيب عن النفط في كردستان[(1)]. وللتأكيد على تجاهل انتقادات الحكومة المركزية، فقد وقعت حكومة إقليم كردستان في 2008/2/13 صفقة بقيمة 12 مليار دولار مع شركات كورية

(1) فاضل مشعل، الخلافات النفطية بين الحكومة العراقية وإقليم كردستان قائمة، موقع الجزيرة نت www.aljazeera.net في 2007/10/2.

لمبادلة البناء بعقود النفط، حيث تمت الصفقة بعيدا عن موافقة الحكومة العراقية[1]. كما قام مسعود البارزاني بزيارة للكويت في شباط فبراير 2008، لتوقيع اتفاقيات شراكة مع إقليم كردستان[2]. وأعلنت شركة دانة غاز الإماراتية أنها وقعت اتفاقيات مع مسؤولي الإقليم لتزويده بالغاز منتصف العام 2008[3]. وفي ظل استمرار المواجهة الكردية مع الحكومة المركزية فقد حذر نجل الرئيس العراقي كباد الطالباني في تصريح نشرته مجلة (United press) الأميركية في 6 فبراير 2007، من أن أكراد العراق لن يقبلوا بأي تسويات سياسية في مسائل الطاقة. فاحتياطي النفط في كردستان يبلغ خمسين مليار برميل، وهو ما يعادل 43% من النفط العراقي، وبالتالي لا بد أن نأخذ حصتنا ولن نتنازل عنها، ودعا الطالباني إلى ضرورة إقامة مجلس اقتصادي اتحادي لتقاسم عائدات النفط العراقي[4]. وفي الوقت الذي أقر الدستور العراقي في المادتين (109-110) أن النفط والغاز هما ملك للشعب العراقي، فإن سلطات الإقليم في كردستان أقرت في دستورها المادة (17) أن الثروات الطبيعية والمعدنية في الإقليم هي ثروة قومية للإقليم، وهو ما يخلق إشكالية دستورية وقانونية تتعلق بالصلاحيات المتعلقة بإدارة الثروة في الإقليم فهل ستكون من حق حكومة الإقليم كما ينص دستور كردستان أم من حق الحكومة المركزية كما ينص الدستور الدائم.

إن قراءة نصوص الدستور العراقي بشكل متأن تظهر أن هناك تناقضا بين الكثير من مواده، لاسيما ما يتعلق بتحديد صلاحيات الأقاليم والفيدراليات، فهو لم يحدد بشكل واضح الصلاحيات التي تختص بها الفدراليات، بل أنه أعطى لسلطات الأقاليم كما في المادة (111) الحق في متابعة القضايا الإنمائية والثقافية والاجتماعية في الإقليم دون أدنى حق للسطات الاتحادية في التجاوز على سلطات الأقاليم، ثم أكمل في المادة (112) من مهمة إضعاف السلطات الاتحادية حينما نص على أن ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية تكون من صلاحية الإقليم، والأخطر من ذلك النص في ذات المادة على أن (الصلاحيات الأخرى

(1) ورد خبر الصفقة في قناة الحرة الأمريكية في 2008/2/13.
(2) الزمان 20 شباط/فبراير 2008.
(3) ورد الخبر في قناة الرافدين في 3 آر/مارس 2008.
(4) انظر التصريح عند أحمد منصور، نفط العراق في ظل الاحتلال.

المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم تكون الأولوية فيها لقانون الأقاليم في حالة الخلاف بينهما)[1].

أما فيما يتعلق بإدارة السلطة الاتحادية للثروة النفطية، فقد نصت ذات المادة على أن إدارة الثروة النفطية والمعادن تتم من قبل الحكومة الاتحادية "باستشارة حكومات الأقاليم والمحافظات". وهذا يعني أن الثروة النفطية يمكن تقاسمها بين سلطات الحكومة الاتحادية وسلطات الحكومات المحلية في الأقاليم والمحافظات، مما يخلق تنافسا وصراعا بين الطرفين للاستحواذ على الثروة والتصرف بها.

أما المادة 116 والخاصة بـ "سلطات الأقاليم" فقد أكدت على أنه يحق لمحافظتين أو أكثر إقامة إقليم مكون لجزء من الحكم الفيدرالي في البلاد. ويحق لكل إقليم إقامة هيئة تشريعية خاصة به، وسن قوانين محلية خاصة بذلك الإقليم، بما لا يتعارض مع الدستور والقوانين الاتحادية، مما يتيح لحكومات الأقاليم سن الكثير من التشريعات التي تتيح لها احتكار ثروات الإقليم لصالح تعزيز سلطاتها المحلية. وتسمح ذات المادة في فقرتها الثالثة لرئيس كل إقليم بإبرام اتفاقيات مع الأقاليم الأخرى، وكذلك مع الدول والهيئات الأجنبية، وهو ما تفعله اليوم حكومة إقليم كردستان. بل إن المادة 118 أمعنت كثيرا حينما أعطت لسلطة الإقليم حق تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الإقليم في حالة وجود تناقض أو تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الإقليم بخصوص مسألة لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، فضلا عن حق سلطات الإقليم في إقامة مكاتب للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية العراقية في الخارج لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والإنمائية، واشتراك حكومة كل إقليم في الحصول على جزء من ريع الدولة وميزانيتها العامة، ولم يحدد الدستور كيفية هذه المشاركة، وهل هي بشكل مباشر أم عن طريق وزراء المالية للحكومات الفيدرالية، وتعطي المادة (119) الحق لمجالس المحافظات في استقلال قراراتها وقوانينها عن أي التزام تجاه أي وزارة من وزارات الحكومة المركزية، مما يعني أن قرارات وزارة النفط العراقية لن يكون لها أي فاعلية أو إلزام لمجالس المحافظات أو الأقاليم الفيدرالية[2].

(1) د. عبد الله الأشعل، دستور بوش العراقي: ملاحظات قانونية، شبكة *www.islamonlin.net*.

(2) د. صالح عبد الرحمن المانع، الدستور العراقي وتفتيت الدولة المركزية، الاتحاد 27 آب/ أغسطس 2005.

إن الـــصلاحيات الواســـعة الـــواردة في الدستور الدائم بخصوص صلاحيات الأقالـــيم في إدارة شؤونها السياسية والاقتصادية والثقافية هي التي أعطت للقيادات الكردية حق الانفراد بصياغة الكثير من السياسات النفطية بعيدا عن رقابة الحكومة المركـــزية، وفي مقدمتها إبرام عقود النفط مع شركات الطاقة الأجنبية، فمن حق الإقليم أن يبرم، وفقا لما ورد آنفا في فقرات الدستور، اتفاقيات مع تلك الشركات، ولـــيس مـــن حق السلطات الاتحادية سوى مراجعة قانونية تلك الاتفاقيات وليس إلغائهـــا، فهذا الأمر غير موجود بالنسبة لقانون الأقاليم أو بالنسبة للفدرالية التي أقرت في الدســـتور. خلق هذا التعارض الدستوري مشكلات سياسية داخل الحكومة العراقية ظهـــرت بوادرها في التصريحات المتكررة لوزير النفط حسين الشهرستاني حول سعي وزارتـــه لتعزيـــز سيطرتها على النفط المستخرج من حقول إقليم كردستان، وإلغاء العقود التي أبرمتها حكومة كردستان مع الشركات الأجنبية في مجال النفط. بل إن العـــراق ســـيعاقب تلك الشركات بمنعها من الحصول على امتيازات التنقيب عن الـــنفط في محافظات العراق الأخرى، وحمل الشهرستاني حكومة الإقليم مسؤولية عـــدم التوصـــل إلى اتفـــاق حـــول قانون النفط والغاز، وقال في تصريح لراديو مونتـــيكارلو الفرنسي في 2007/11/23، إن هناك اتفاقا مشتركا بين العراق وإيران وتـــركيا على عدم السماح بتصدير النفط من كردستان[1]، وقد أيد رئيس الوزراء نـــوري المالكـــي تـــوجهات وزيـــر النفط، حينما أكد لوكالة رويترز في تشرين الثاني/نوفمبر 2007، أن عقود النفط في كردستان مخالفة وغير مقبولة[2].

لقـــد أثار الموقف المتشدد للحكومة العراقية، ولاسيما وزارة النفط الاتحادية، امتعاضـــا شـــديدا في الأوســـاط الكردية، فقد انتقد رئيس وزراء الإقليم الكردي نـــيجيرفان الـــبارزاني مواقـــف وتـــصريحات زير النفط العراقي، مؤكدا أن تلك التصريحات تسعى إلى تخريب الاستثمار الأجنبـــي الذي أخذ يزدهر في كردستان، وأن حكومـــته لن تخضع للابتزاز أو التهديد، مهددا في الوقت ذاته بإعلان انفصال كردستان إذا ما استمر الوزراء في بغداد بالتجاوز على حقوق الأكراد السيادية[3]،

(1) انظر حديث الشهرستاني في الزمان في 23 كانون الأول/نوفمبر 2007.

(2) نقلا عن وكالة رويترز في 2007/11/11.

(3) نقلا عن موقع حكومة إقليم كردستان www.KRG.org في 30 أيلول/سبتمبر 2006.

مـــؤكدا في ذات الوقت أن لا سلطة في بغداد تستطيع أن تلغي عقود النفط، ومن يدعو إلى إلغائها فهو يحلم[1]. ورغم جولات المباحثات التي أجراها نيجيرفان البارزاني مـــع الحكومة العراقية في شهر كانون الأول/ديسمبر 2007، وشباط/فبراير 2008، وأيـــار/مايـــو 2008 حول تقاسم عوائد النفط وشرعية العقود التي تبرمها حكومة الإقليم مع الشركات الأجنبية وحصة إقليم كردستان من عوائد الميزانية العامة، إلا أن فجـــوة الخلافات لا زالت قائمة في ظل إصرار الحكومة الكردية على استثمار واقـــع القوة السياسية الذي تملكه في الساحة العراقية والضعف الواضح الذي تعانيه الحكومة المركزية في ظل انشقاقاتها الداخلية. ولذلك من المرجح أن يستمر النـــزاع الحكومـــي الكردي في المراحل المقبلة، أو أن تتم تسوية الأمور لصالح تعزيز سيطرة الحكـــومة الكـــردية على موارد النفط والغاز في الإقليم بعد التنقيبات الواسعة التي كـــشفت عـــن وجود كميات كبيرة من النفط، لاسيما في حقول طقطق، والتي قامـــت الحكومة الكردية في أيار/مايو 2006، بتوقيع عقود لاستثماره مع شركات تركية وكندية ولمدة 25 سنة، إضافة لقيامها بتوقيع اتفاق آخر مع شركة دي. إن. أو النـــرويجية في تـــشرين ثـــان/نوفمبر 2006[2] للتنقيب عن آبار نفطية أخرى في كردســـتان، وما لم يتم الوصول إلى تسويات سياسية مرضية للطرفين، أو يتم إقرار قانون النفط والغاز، فإن تلك الخلافات سوف تتواصل، وربما تأخذ بعدا تصعيديا في المراحل المقبلة في ظل صمت أمريكي بقي يبرر للعراقيين إمكانيتهم في الوصول إلى حلول توافقيه في هذا المجال.

(1) الزمان 29 حزيران/يونيو 2008.

(2) نقلا عن وكالة رويترز للأنباء في 28 أيلول/سبتمبر 2006.

الفصل الثالث

الولايات المتحدة
والموقف من الفيدرالية الكردية

المبحث الأول: العراق الجديد وملامح الفوضى الخلاقة

كان من الطبيعي وبعد أكثر من خمس سنوات على مشروع الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق أن يتبين مدى عقم وسذاجة الذرائع التي ساقها الرئيس بوش وتياره اليميني المحافظ لهذا الغرض، إذ لم تكن تلك الذرائع أكثر من أكاذيب كذب بها الرئيس بوش ربما حتى على نفسه حسب وصف الكاتب الأمريكي كرسيتوفر شير[1]، بهدف التسويق أو ربما التورية على الأسباب الحقيقية للاستراتيجية الأمريكية الجديدة حيال العراق والمنطقة العربية. فما جرى من تدمير لمؤسسات الدولة العراقية، ومحو لهويتها الوطنية، وتفكيك لطابعها المركزي عبر نشر ثقافة الفوضى والقتل والإقصاء والتهجير الطائفي والعرقي وتغذية الحرب الأهلية وروح الكراهية والانتقام في نفسية المواطن العراقي، يؤكد أن منهج التقسيم وإعادة رسم الخرائط للدول الوطنية يشكل لب وجوهر الحرب الأمريكية لإعادة ملامح الدولة العراقية عبر تجزئتها وتحويلها إلى دويلات فسيفسائية متعادية وعاجزة ومشلولة، لتعبر من خلالها السيطرة الإسرائيلية والأميركية[*]، وليتم بعدها تأمين تحقيق

---

(1) كريستوفر شير وآخرون، كذبات بوش الخمس الكبيرة التي أخبرنا بها عن العراق، ترجمة محمود علي عيسى، (دمشق: دار الكتاب العربي، دمشق 2004)، 10.

(*) في 22 حزيران/يونيو 2002، نشرت صحيفة الغارديان البريطانية مقالة مهمة بقلم هانز فون سبونيك المنسق السابق للمساعدات الإنسانية الدولية في العراق للفترة (1998 – 2000) وأيدها الكثير من السياسيين وغير السياسيين الأوربيين، أشار فيها إلى أن العراق لايرتبط بأفعال الإرهاب ضد المنشآت الأمريكية لا في الخارج ولا في داخل الولايات المتحدة، كما أن العراق لا يتعاون مع القاعدة. وأكد سبونيك، أن الأمر الفظيع حقا يكمن في أن وزارة الدفاع الأمريكية ووكالة المخابرات المركزية تعرف بأن العراق لا يشكل اليوم أي خطر في المنطقة. وفي 31 تموز/يوليو 2002، أعلن الدبلوماسي السويدي رولف أيكيوس رئيس لجنة المفتشين الدوليين

الأهـــداف الأخرى، بما فيها النفط والنفوذ في المنطقة، وتجزئة دول عربية وإسلامية أخـــرى[1]. ولعـــل تقديـــر الحاجة الملحة والكبيرة للولايات المتحدة للنفط الخام وللثـــروات الأخرى التي تدعم تقدمها وهيمنتها الصناعية على العالم تفسر لنا جزئيا وبـــشكل محـــدود الهدف الذي سعى إليه المحافظون الجدد في احتلال العراق، ليس لفـــرض الـــسيطرة العسكرية المباشرة فحسب، وإنما التمهيد لإعادة تغيير تركيبته الجيوسياسية عبر إطلاق قوى الفوضى والتدمير، وبما يؤمن بالنتيجة الهيمنة على آبار الـــنفط العراقي عبر التعامل مع زعماء الفيدراليات والعشائر والعصبيات التي تنوي الإدارة الأمريكية تثبيتها في التجربة العراقية الجديدة بديلا عن حكومة قوية تضبط الأوضاع لصالح تعزيز مركزيتها ونفوذها على كافة أقاليم البلد وأجزائه المترامية.

هكذا إذاً هو النفط، أو كما قال أحدهم (إنه النفط يا غبـــي)، ذلك الشعار الـــذي رفعـــه كثير من سياسيي الغرب، وصاغ منه مئات المحللين نظريات وأفكار تقـــول إن من يريد أن يعرف خريطة الحروب المقبلة على الكرة الأرضية، فما عليه إلا أن يقرأ خريطة الحقول النفطية تحت الأرض أو تحت البحر، ليفسر واقع التنافس بـــين القـــوى العالمية الكبرى، والحملات العسكرية التي تقودها بعض تلك القوى للسيطرة على هذا الجزء أو ذاك من الكرة الأرضية[2].

وقـــد بات واضحا أن وصول الرئيس بوش لسدة الرئاسة عام 2001، مؤيدا بالتيار اليميني الصهيوني المحافظ ترافق معه منهج جديد يسعى ذلك التيار إلى تثبيته في العلاقـــات الدولـــية، لا يقوم على الإخضاع السياسي لدول أو مناطق بعينها

الـــسابق فـــي العراق (1991 - 1997) أن الولايات المتحدة كانت تسعى إلى التأثير على عمل المفتـــشين الدوليـــين، وتوخي تحقيق مصالح معينة لا تدخل ضمن صلاحيات البعثة الدولية في العـــراق. كما أعلن أيكيوس أن الولايات المتحدة تقوم بمحاولات لاستثارة أزمة في المنطقة من أجل تهيئة الظروف لشن هجوم مباشر على العراق. أما رئيس الوزراء الروسي الأسبق يفغيني بريماكوف، فقد أشار في مذكراته التي نشرها في العام 2004، إلى أنه التقى في موسكو برئيس لجـــنة التفتـــيش الدولية هانز بلكس، وأكد له أن العراق لا يملك أي قدرة على إنتاج الصواريخ الحـــربية، إلا أن إغلاق ملف الأسلحة العراقية يحتاج إلى تفاهم مع الولايات المتحدة. حول هذه التـــصريحات، انظـــر يفغيني بريماكوف، العالم بعد 11 سبتمبر وغزو العراق، تعريب عبد الله حسن، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004)، 159 - 160 - 162-166.

(1) فتحي رشيد، حدث ويحدث في العراق والمنطقة: أمركة أم صهينة؟ (دمشق، دار ترقى للنشر 2003) 217.

(2) حياة الحويك، روسيا في زمن بوتين: رائحة النفط والغاز، الخليج 12 شباط/فبراير 2008.

وتحـــويلها إلى مستعمرات ودول تابعة ومهيمن عليها فحسب، وإنما حسب وصف ليـــندون لاروش، مرشح الرئاسة الأمريكية الأسبق، يقوم على محو كل شكل من أشـــكال الـــسيادة الوطنـــية للدول عبر تغيير تركيبتها الديمغرافية وإلغاء حدودها السياسية، وبما يتيح النهب الحر لمواردها المادية ومصادرها الاقتصادية اللازمة لإدامة الـــتقدم الـــصناعي للدولة الأولى في العالم[1]. ولاشك أن دراسة الأنموذج العراقي واســـتجلاء الصورة التي سعت الإدارة الأمريكية لرسمها له عبر نشر الفوضى والتدمير والتخـــريب لكل مفاصل الدولة العراقية، وإشاعة الروح العنصرية والطائفية في المجتمع العراقي، سوف توضح على أكمل وجه المقاصد الفعلية التي ترسخت في مخيلة المحافظين الجدد حول هوية هذا البلد وتاريخه ومكوناته الاجتماعية وعلاقاته الخارجية.

لقد طالت استراتيجية الفوضى والتدمير كل شيء في العراق، حتى أن تاريخه لم يـــسلم من التحريف والتغيير، فتاريخ العراق الجديد يبدأ، وفق الرؤية الأمريكية، مـــن عهـــد الحـــرية والديمقراطية التي أدخلتها أمريكا للعراق، أي في اليوم الأول لانفلات قوى الفوضى والتخريب في بلد اعتبر، وبكل المقاييس، أنموذجا من نماذج الـــتقدم في العالم الثالث، فمنذ اليوم الأول لاحتلال العراق تم إلغاء كل المناسبات الوطنية التي يحتفل بها العراقيون، وتم اعتبار يوم التاسع من نيسان/أبريل 2003، من كـــل عـــام عـــيدا قوميا يحتفل به العراقيون. إنها السنة صفر، حسب تعبير الكاتبة الأمـــريكية نعومـــي كلايـــن في مقالـــة لها عن العراق، والتي تبدأ في التاسع من نيسان/أبريل 2003، أي يوم سقوط تمثال الرئيس العراقي الراحل صدام حسين. إنها لحظـــة تاريخية وانطلاقة حاسمة أرادت الولايات المتحدة أن تؤرخ من خلالها لميلاد العراق الجديد. السنة صفر لم تكن تعني شيئا آخر سوى تفكيك ونهب ومحو الدولة الوطنـــية، وإزالة سلطتها المركزية على المجتمع، وبالتالي تفكيك المادة الصمغية التي تجمـــع الـــثقافات المحلية، وتمزيق النسيج الثقافي للمجتمع بأسره، وصولا إلى تدمير أســـس الـــتعايش التاريخي بين الجماعات المؤلفة للسكان وثقافاتها الخاصة والمحلية، وهذا ما حدث تماما في العراق فور سقوط العاصمة بغداد تحت الاحتلال.

---

(1) د.فاضـــل الربيعـــي، الاحتلال الأمريكي للعراق: تكتيك الهروب من كابوس الشرق الأوسط الجديد: نتائج وتداعيات، منشور في الاحتلال الأمريكي للعراق: صوره ومصائره، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، 132 – 133.

كمـــا بيـــنت نعومي كلاين، فإن نظرية السنة صفر انطلقت في الأصل من منظومة تصورات اقتصادية، يقول منطوقها النهائي إن العراق هو جرة عسل الشرق الأوسط، وإذا ما أمكن تحطيم هذه الجرة، فإن العسل سيندلق على الأرض بصورة فوضـــوية وعشوائية، مما يجذب إليه الذباب على نحو غير متوقع، والذباب هنا هو الاســـم الرمـــزي لـــرجال الأعمال والشركات العابرة للقارات المتميزة بالجشع والاســـتغلال والهيمـــنة. باختصار تعني هذه النظرية أن الفوضى هي الخالق الجديد لفـــرص العمل أمام الشركات ورجال الأعمال في الولايات المتحدة والعالم، وبهذا المعـــنى تنتمـــي نظـــرية السنة صفر إلى نظرية أم تدعى نظرية الفوضى الخلاقة(1). ولكـــنها ستقوم، وبدلا من حصرها في نطاق السوق الاقتصادي، بنقلها إلى الدول وتجـــربة إمكانـــية محو الخرائط السياسية أو إعادة تركيبها، أي نقل الزعزعة وعدم الاستقرار على مستوى العالم من ميدان الاقتصاد إلى مجال السياسة العام.

تطلب خلق الفوضى والحفاظ على زخمها في المشهد العراقي إيجاد الطفيليات الـــسياسية المـــستعدة لإنجـــاز مهمة تدمير وتحطيم كل أسس الدولة العراقية، فمن المعلوم، وفق تجارب الحروب وظواهر الاحتلال، أن مقدمات أية مهمة تخريبية يقدم علـــيها المحتلون في أي بلد مستباح هي أولاً تفريخ هويات فرعية طائفية أو عرقية، وتغليـــبها على الهوية الوطنية أو القومية الجامعة، ومن ثم تفكيك مؤسسات العهود الـــسابقة، وبناء أخرى جديدة تتوافق مع رؤية المحتل وتصوراته، فضلا عن تكريس كـــل ظواهر الإقصاء والفرقة والتناحر الاجتماعي بين أبناء البلد، ورعاية النفعيين والانـــتهازيين الـــذين يرفعون سياط المحتل لجلد ظهور أبناء وطنهم، ولا شك أن العـــراق ما كان ليبلغ هذا المدى من العنف والإقصاء والاحتراب الأهلي، ويصبح ســـلمه الـــسياسي والاجتماعي في خطر لولا رعاية الاحتلال الأمريكي للأحزاب والشخـــصيات الـــتي تبنت البرامج الطائفية، ورفعت الشعارات الفئوية التي تخدم بالنتيجة أجندة الاحتلال في البقاء والهيمنة على مقدرات البلاد ومستقبله السياسي، فعـــراق موحد ذو سيادة وطنية تحكمه قيادة واحدة وشعب متجانس ومتلاحم لا يخـــدم بكـــل تأكـــيد أجـــندة الاحتلال ومراميه الاستراتيجية. وأبسط المقولات الكلاســـيكية التي ورثناها عن الحقب الاستعمارية هي مقولة فرق تسد، أي إشاعة

(1) د. فاضل الربيعي، الاحتلال الأمريكي للعراق، 134، 135.

وبــث الفــرقة في الأمة وتقسيمها إلى مذاهب وشيع متعادية يقاوم بعضها بعضا، فتتهاتــر قوة الأمة ويذهب ريحها، فيخلو الجو للمستعمر ليستبد ويهيمن، ولذلك فــإن بقــاء الاختلاف والانقسام في جسد الأمة والشعب هو نعمة ما بعدها نعمة يبقــى المحــتل يحــرص على ديمومتها، وائتلافهم نقمة تجلب له الرحيل والانهزام المبكر[1].

لقــد كانت أولى علامات الفرقة التي زرعها الاحتلال في الجسد العراقي هي تلــك القــرارات الجائرة التي بنيت وفق رؤية أمريكية تفتيتية لعراق ما بعد صدام حــسين، وابــتدأت بقــرار حــل الجــيش العراقي والأجهزة الأمنية والإعلامية والاقتــصادية الأخــرى وتــسريح منتسبيها، وتواصلت ببيع أجهزة ومؤسسات ومــصانع القطــاع العراقي العام وبأثمان بخسة للشركات والرساميل الأجنبية عبر وســطاء وسياســيين عراقيين محترفين جاءوا على ظهور الدبابات الأمريكية، ولا زالــت متواصلة برعاية الأحزاب الطائفية والعرقية، وتسليمها كل مفاتيح السلطة، والــتحكم في مقــدرات العراق السياسية والاقتصادية، ومن خلال تعميم ظاهرة هيمــنة الميليــشيات وفــرق الموت في الشارع العراقي، وما ترافق معها من انتشار مظاهــر الحــرب الأهلــية عــبر القتل الطائفي والعرقي والفرز المناطقي للسكان وتهجيرهــم من أماكن سكنهم، فضلا عن قتل العلماء والكفاءات العلمية، ودفعها للهجــرة خارج العراق، وغيرها من مظاهر العنف واللصوصية التي اعتادت عليها فرق الموت برعاية أمريكية واضحة.

لقد كانت فرق الموت أحد معاول الهدم الأمريكي لبنية المجتمع العراقي، وقد نجح السفير الأمريكي المخضرم جون نيغروبونتي في نقل تجربته الشخصية في رعاية فــرق المــوت في أمــريكا اللاتينــية إلى العراق، فمنذ قدومه إلى العراق في شهر تمــوز/يوليو 2004 إلى العراق، قام بتكليف كل من الجنرال جيمس ستيل والجنرال ستيفن كاستل بمهمة تأسيس فرق الموت، وإناطة مهمة قيادتها لشخصيات سياسية عراقية حاكمة، وتذكر مجلة ماريان الفرنسية أن القائد السابق للعمليات الخاصة في الجيش الأمريكي الجنرال داونينغ قارن منذ عام 2004 بين المليشيات العراقية وفرق

(1) حول سياسات الاستعمار في الهيمنة والاستبداد، انظر عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد (بيروت: دار الشرق العربي 1991) ط3، 33.

المـوت الممولة أمريكيا في السلفادور في ثمانينيات القرن الماضي، ووجد أن أمريكا من الممكن أن تقوم بالشيء ذاته في العراق عبر تشكيل فرق الموت وتوكيل قيادتها إلى ضـباط عراقيين، تعاقدوا بأجور وامتيازات ضخمة مع القوات الأمريكية للقيام بأعمال تصفية واغتيال وتفجير وتهجير، بهدف خلخلة نسيج المجتمع العراقي وإثارة الأحقاد الطائفية والعرقية بين مكوناته الرئيسة. وقدرت أعداد هذه المليشيات بأكثر من 50 ألف عنصر، قامت بمختلف الأعمال القذرة من تطهير عرقي وتهجير طائفي في مناطق مختلفة من العراق، لاسيما في العاصمة بغداد، وقتل للشخصيات الوطنية المعارضـة للاحـتلال، والكفاءات العلمية، من دون حسيب ورقيب، وتحت نظر قوات الاحتلال الأمريكي بهدف التسريع في قيام الحرب الأهلية(1).

وفي إطـار خطـط الاحتلال الأمريكي لإثارة الفتنة الطائفية بين العراقيين، عمدت فرق الموت هذه على اتباع استراتيجية التفجير المتوازن، ففي مقابل اغتيال قيادي شيعي وتفجير حسينية شيعية، يتم اغتيال قيادي سني، وتفجير أو قصف أو احـتلال مسجد سني، للإيحاء بأنه رد فعل على الفعل الأول، ومع كل تفجير في حـي بأغلبـية شـيعية، يتم إرسال فرق الموت إلى الأحياء السنية لقتل المواطنين واختطافهم للإيحاء مرة أخرى بأنه رد فعل للفعل الأول. وتجاوز الفعل حدود السنة والـشيعة إلى العرب والأكراد بل إلى المسلمين والمسيحيين، فقد طالت تفجيرات متـزامنة خمـس كـنائس في يوم واحد بعد يومين فقط من قيام قوات الاحتلال بالاعـتداء على أحد عشر مسجدا في مدينة الرمادي، لتوحي بأن تفجير الكنائس المسيحية جاء كرد فعل على تفجير المساجد الإسلامية، لنشر ثقافة العنف والعنف المضاد بين العراقيين.

المطلب الأول: الفيدرالية كبديل عن الحرب الأهلية:

بالتأكـيد لم تكـن تلـك الأعمال تنم عن خطأ في التقديرات الاستراتيجية لمخططي الحرب الأمريكية ضد العراق، بل كانت هناك نوايا مقصودة لم يعد رجل

(1) رائـد الحامـد، المرتزقة في العراق.. مليشيات وفرق موت، منشور في مجموعة باحثين، الاحتلال الأمريكي للعراق: المشهد الأخير (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، 77-78.

الـــشارع العراقـــي غـــافلا عنها، نوايا تهدف إلى تفكيك بنية العراق الاجتماعية وتخـــريب أسس الاندماج بين أبنائه، وصولا إلى تثبيت حالة عدم التعايش، وبالتالي إقـــرار منهج تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات كردية وسنية وشيعية، بوصفه هدفا أمـــريكيا تـــسانده قوى عراقية فاعلة في الساحة السياسية، وقوى إقليمية متدخلة بشكل سافر في الشأن العراقي[1].

لقـــد تطلب الحفاظ على زخم الفوضى، وسياسة التفكيك التي أفلت ماردها مـــن القمقم مع انتشار عمليات النهب والتخريب والتهجير والقتل على الهوية، أن أطلـــق بريمر مع بداية الاحتلال بقليل ما أسماه الحل الخلاق، وهو تقسيم العراق إلى ثـــلاث دويـــلات أو أقالـــيم فيدرالية: واحدة كردية في الشمال، وثانية سنية في الوسط، وثالثة شيعية في الجنوب، وهكذا بدلا من مبدأ المواطنة كأساس دستوري يـــنظم الـــروابط والصلات بين السكان، ويعيد تعريفهم بصورة عصرية تتلاءم مع متطلـــبات الـــتحول الديمقراطي المزعوم، حل مبدأ الانتساب إلى الطائفة والعرق كأســـاس وكـــبديل سياسي، وبدأ الأمريكيون بعد نيسان/إبريل 2003، يعيدون تعـــريف العراقيين ليس باعتبارهم شعبا واحدا، وإنما بوصفهم كتلا سكانية مبعثرة ومتـــنازعة لا رابط وطني بينها. فالعراق الحديث ووحدته الوطنية لم يتشكل وفق الـــرؤية الأمـــريكية الجديدة، طبقا للسياقات التاريخية والطبيعية الناجمة عن اندماج وانـــصهار كتل سكانية بينها روابط ثقافية وعرقية ودينية معينة، بل إنه كان إفرازا لـــصراعات خارجية، استدعت الوحدة قسرا، وذلك بدءاً من تقسيم مراكز النفوذ بـــين فرنسا وبريطانيا بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، ثم إعلان الملكـــية الدســـتورية تحـــت حكم فيصل بن الشريف حسين (1921)، حتى تمت إطاحتها بانقلاب عسكري تبعته عدة انقلابات حتى مجيء حزب البعث عام 1968 . كل هذه الأنظمة السياسية حكمت الشعب العراقي بيد من حديد، وجمعته تحت مظلـــة نظـــام عـــسكري استبدادي في وحدة قسرية بين طوائف وقبائل وأقليات مـــتعددة، كـــان القاســـم الوحـــيد المشترك بينها هو العصبية والخوف والشعور بالاضطهاد، وليس الإرادة الشعبية أو القواسم المشتركة أو القرار الوطني[2].

(1) رائد الحامد، المرتزقة في العراق، 78.

(2) مي المهدي، في ذكري الفوضي الخلاقة، القدس العربي في 20 أيلول/سبتمبر 2007.

إن هذه الرؤية المبتسرة لتاريخ العراق أفرزت نتائج مأساوية، يمكن ملاحظتها في سياســات بول بريمر الكارثية وتركيبته الطائفية والعنصرية التي أقرها للمجتمع العراقــي، وتمثلت ابتداء في تشكيلة مجلس الحكم الانتقالي، الذي قسم على أساس الــتوازن بين الشيعة، الذين باتوا منذ ذلك الحين أكثرية في العرف الأمريكي، وبين بقية الأقليات العراقية من السنة العرب والأكراد والتركمان والكلدو آشوريين، في تولــيفة سياسية لم يشهدها تاريخ العراق السياسي الحديث، اشتملت على أغلب المعارضين لنظام الرئيس صدام حسين من الذين رعتهم الولايات المتحدة ودعمتهم بقوة منذ تسعينيات القرن الماضي لاستلام العهد الجديد(1)، وفي مقدمتهم الأحزاب والتــيارات الإسلامية(*)، كما تمثلت تلك النتائج في قانون اجتثاث البعث، الذي اعتــبره الكثيرون محاولة لإبعاد القيادات السنية عن مراكز القرار والحكم في العراق الجديــد، ومحاولة لتغيير النهج القومي للعراق، الذي كان يختطه حزب البعث طيلة قــيادته السابقة للعراق، وهذا ما دلت عليه المحاولات المحمومة لشطب كل كلمة

---

(1) جــون ك. كولــي، تواطؤ ضد بابل: أطماع الولايات المتحدة وإسرائيل في العراق، ترجمة أنطوان باسيل، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006، 361.

(*) حاولــت تلــك التــيارات أن تــنأى بنفــسها عن شبهة الارتباط بأجهزة المخابرات الغربية والأمــريكية، ولكن أظهر الاحتلال الأمريكي للعراق أن تلك الأحزاب لم تختلف أو تقل في تعاملهــا مــع الولايات المتحدة، وارتباطها بمخابراتها عن الأحزاب العلمانية التي تصدرت موجة المناشدة بتغيير نظام الرئيس صدام حسين، وقد كشفت تقارير مهمة كيف أن الأحزاب الإسلامية الشيعية قد نسقت مع ما كانت تعتبره الشيطان الأكبر، وفتحت اتصالات معه قبيل الغزو بمدة طويلة، حيث أشارت صحيفة الشرق الأوسط في 2002/2/23، إلى وثيقة تاريخية تؤكد أن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، بزعامة السيد محمد باقر الحكيم، أجرى اتصالات معمقــة مــع الــولايات المتحدة لتنسيق المواقف لفترة ما بعد الاحتلال، وكشفت الوثيقة أن المرشــد الروحــي الايراني علي خامنئي أبدى تفهما غير متوقع حيال تفسيرات محمد باقر الحكيم وعدد من المساهمين في هذه الاتصالات، لأهمية إقامة علاقة بين الشيعة والأمريكيين، وبعــد دراســة كــل الجوانب وموافقة الخامنئي، قرر المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العــراق أن يــشارك ممــثله في بريطانيا الدكتور حامد البياتي في الاتصالات الجارية مع واشــنطن. كما ورد في ذات الصحيفة أن مسؤولا إيرانيا قريبا من ملف العراق في المجلس الأعلــى للأمن القومي الإيراني، كشف أن المجلس قرر أخيرا إطلاق أيدي الفصائل العراقية الشيعية المعارضة لنظام الحكم في بغداد لإجراء الحوار مع الولايات المتحدة، حتى لا تشكل القطــيعة القائمــة بــين طهران وواشنطن عقبة حيال تعاون فصائل المعارضة العراقية – المــتعاونة مــع إيــران، وفــي مقدمــتها المجلس الأعلى للثورة الإسلامية – مع الولايات المــتحدة...) نقلا عن د. فاضل الربيعي، ما بعد الاستشراق: الغزو الأمريكي للعراق وعودة الكولونياليات البيضاء (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، 199.

تشير إلى فلسطين وإلى القومية العربية، والتغني بالوحدة العربية التي كانت تمتلىء بها المناهج العراقية.

ويكشف ما تعرض له اللاجئون الفلسطينيون والعمال المصريون والسودانيون من حملات قتل وتهجير وطرد على بشاعة ما أخذت تواجهه هوية العراق القومية من طمس وتشويه، كما يمكن ملاحظتها أيضا في الانتخابات التي جرت في 30 كانون الثاني/يناير 2005، حيث جرت على أساس التصويت الطائفي والعرقي وليس على أساس التصويت السياسي، فقد بيّنت نتائج الانتخابات، التي شكك كثير من المراقبين في نزاهتها، أن مفهوم الديمقراطية الذي أرادت الولايات المتحدة تسويقه للعراقيين كان يعني أن يصوت المواطن العراقي لطائفته وقوميته بدلا من أن يصوت لوطنه، وهذا بلا شك كان من أخطر ما واجهه المجتمع العراقي، أن أصبحت وحدته الوطنية على محك التقسيم والتفكك[1]، فقد عاد العراقيون مع تغلغل الممارسات الطائفية والعنصرية بينهم إلى عصر ما قبل الدولة، وإلى طور ما قبل الشعب، فلم تعد هناك دولة مركزية وطنية واحدة، بل لم يعد هناك شعب أو مجتمع موحد، وبدلا من الحديث عن مجتمع عراقي واحد، بات الحديث عن شعوب أو مجتمعات عراقية أمرا مقبولا، وبدلا من الحديث عن سلطة مركزية قوية باتت هناك عشرات السلطات هنا وهناك، حتى في المناطق التي تتراخى فيها قبضة الاحتلال نفسه. ويبدو أن الترويج لوجود ما يدعى مثلث سني مقاوم للاحتلال في الوسط، منعزل عن سائر الأقاليم شاذ وإرهابي، وغرب سني أيضا يعج بالمتسللين والإرهابيين العرب، مقابل جغرافيا شيعية في الجنوب تابعة لإيران، وتعج كذلك بالخلافات المرجعية والتناقضات الفكرية والصدامات المسلحة بين المليشيات، لاسيما مليشيا جيش المهدي ومنظمة بدر، يقابلها وجود جيب فدرالي كردي خالي من الإرهابيين، وواحة للديمقراطية، ومتحالف بشكل وثيق مع قوات الاحتلال في الشمال، يبدو أنه جاء متماشيا مع رؤية الاحتلال في تفكيك بنية العراق السياسية ونسيجه الاجتماعي[2].

---

(1) محمد بن المختار الشنقيطي، الاحتلال والمسألة الطائفية في العراق، موقع الجزيرة نت www.aljazeera.net في 2006/5/17.

(2) د.فاضل الربيعي، الاحتلال الأمريكي للعراق، 144.

اليوم، وبعد سنوات الاحتلال الماضية، بات كل شي في العراق يوحي بتغلغل الطائفية وتفشي روح العنصرية حتى لا تكاد تلمس عراقا موحدا، وبعد أن أخذت كثير من مظاهر الوحدة الوطنية تنتفي في شخصية المواطن العراقي، فقد أضحى كل شي يقوم على أساس المحاصصة الطائفية والعرقية، وأصبح مفهوم لبننة العراق أو أفغنته يبدو مقبولا في الذهنية العراقية، ولا يقابل بامتعاض سواء من قبل السياسيين أو حتى من قبل المواطنين العاديين، فالجيش العراقي الذي يفترض أن يكون مؤسسة وطنية مهنية مكرسة للدفاع عن حدود الوطن وميدانا لانتساب جميع أبناء الوطن إليه دون تمييز، أصبح اليوم مؤسسة طائفية وعرقية بامتياز بعد أن هيمنت عليه القوى الشيعية والكردية، وأصبحت قوات الشرطة والجيش التي تشكلت بعد الاحتلال أقرب في توصيفها إلى الكتائب أو المليشيا أو قوات المرتزقة(*)، فالأسس العرقية والطائفية التي اعتمدت في قبول عناصر الجيش وعقيدته التي تدرب عليها والتي انعكست على أسلوب عمله وطبيعة أدائه، لم تعد تختلف عن فرق الموت أو المرتزقة أو المليشيات، وقد كان واضحا منذ البداية أن القائمين على تشكيل ألويته وفصائله لم يدر بخلدهم أن يكون الجيش مخصصا لتوفير الأمن الجمعي للشعب العراقي، أو العمل على صيانة أو الحفاظ على سيادة العراق وحدوده الوطنية، بل كان الهدف الأساسي هو ضمان المكاسب الطائفية والعرقية للأحزاب المشتركة في الحكم، ومن ثم تنفيذ أجندة الاحتلال الأمريكي فيما يتعلق

(*) يمكن الإشارة هنا إلى التقرير المستقل الذي قدمه الجنرال جيمس جونز القائد الأمريكي السابق في أوربا لحساب الكونغرس الأمريكي في سبتمبر 2007، والذي أكد فيه أن قدرات الجيش العراقي لا زالت متواضعة، وأنه لا يستطيع أن يضمن الأمن والاستقرار في العراق قبل 12-18 شهرا، أما الشرطة الوطنية فقد دعا جونز إلى تفكيكها لأن الفساد والطائفية ينخرانها، وأكد في تقريره أن نوري المالكي يدير حكومته كزعيم طائفي وليس وطني. الزمان 6 أيلول/سبتمبر 2007.

لا يمكن أن ننسى في هذا الإطار الاستراتيجية التي اعتمدتها الإدارة الأمريكية لتشويه صورة المقاومة العراقية، إن تلك الاستراتيجية الجديدة كما يصفها الكاتب الأمريكي سيمور هيرش، تستند في مواجهتها للمقاومة إلى فكرة: ميليشيا ضد ميليشيا، ومحاولة إلصاق كل ما يتعلق بالإرهاب برجال المقاومة من السيارات المفخخة الى أساليب القتل والتهجير الطائفي والعرقي الى إظهار عمليات اختطاف الأجانب وقتلهم بصورة وحشية وغيرها، ومع الميليشيا الأمريكية يغيب القانون وتسود شريعة الغاب، حول استراتيجية التفكيك الأمريكي للعراق انظر مايكل غوردن وبرنارد تراينور، كوبرا 2: التفاصيل الخفية لغزو العراق واحتلاله، ترجمة أمين الأيوبي (القاهرة: مكتبة مدبولي - الدار العربية للعلوم، 2007)، 679.

بالقضاء على الإرهاب وفق المنظور الأمريكي. ولهذا كان أول شعار أقسم به المتدربون الداخلون إلى الجيش العراقي الجديد هو (أننا سنقطع حناجر الإرهابيين) أي المقاومين، حينها يصبح استخدام القضايا المحرمة في استجواب المقاومين أمرا مباحا، فيتصدر الإذلال الجنسي واجهة التحقيق، كما عبرت عن ذلك آلاف الصور التي نشرت عن المعتقلين في سجن أبو غريب، فالعرب لا ينفع معهم إلا الإذلال الجنسي، كما جاء في الكتاب المقدس لليهودي رافائيل باتاي عن العقلية العربية والذي اهتدى إليه المحافظون الجدد المسكونون بهاجس القنص البشري في ليلهم الطويل في العراق، ولا بأس من استخدام الكلاب ضدهم كما تشير الصور، فقد بات استخدام الكلاب ممارسة روتينية على حد تعبير الكاتب الأمريكي سيمور هيرش[1].

ولعل الروايات التي يرويها العراقيون البسطاء عن الأفعال القذرة التي قام بها الجنود العراقيون في مساعدة فرق الموت، واقتحام البيوت العراقية بطريقة عبثية وهمجية، ومشاركة الجيش الأمريكي في عملياته ضد المناطق المقاومة، قد أفقد الجيش العراقي الجديد أي سند أو تعاطف شعبي معه، لاسيما أن كثيرا من قياداته يغلب عليها الطابع الطائفي والعنصري. فقد تم اختيار أكثر عناصره على أساس طائفي وعرقي، أي من المليشيات الكردية والشيعية، ليكونوا طليعة قوات الاحتلال التي تقتحم مدن المقاومة ذات الأغلبية السنية، بقصد واضح يهدف إلى بث روح الفرقة الطائفية والقومية وتصعيد احتمالات قيام حرب أهلية. وقد شارك كثير من ألوية الجيش الجديد، لاسيما ألوية الذئب والأسد والعقرب، في الهجوم على الفلوجة والقيام بأعمال مشينة وأفعال غير إنسانية. وحين تم دخول المدينة قام كثير من الجنود برفع صور السيد السيستاني وبطريقة متعمدة ومقصودة بهدف إثارة عواطف الناس وزيادة الكراهية لديهم[2].

اليوم وبعد أن أكملت الولايات المتحدة خططها المتعلقة بتفكيك بنية العراق الداخلية، وإشغال القوى العراقية بصراعات سياسية باسم الدين والطائفة والقومية والعشيرة، وبعد أن أكملت عمليات التهجير الطائفي والفرز العرقي بين السنة والشيعة والأكراد، وكرست مفهوم المحاصصة الطائفية في مفاصل الدولة العراقية، وأباحت

(1) تركي علي الربيعو، إستراتيجية أمريكا في العراق، الخليج 20 شباط/فبراير 2008.
(2) رائد الحامد، المرتزقة في العراق، 79.

سرقة المال العام والفساد المالي والإداري، لم يعد الأمريكان يخفون رغبتهم في دفع كل الأطـــراف العراقية إلى القبول بالأمر الواقع الجديد بسرعة. بل إنهم باتوا يشجعون علنا إمكانـــية دفـــع تلك الأطراف إلى تجرع مرارة كأس التقسيم والانفصال دون تذمر(*)، وعلـــى تقـــبل فكـــرة أن العراق القديم لم يعد موجودا، وأن عراقا آخر في طريقه إلى التشكل، وأن عليهم اتخاذ قرارات صعبة في هذا الاتجاه(1). إذ أن التعايش بين العراقيين وفقـــا للـــرؤية الأمـــريكية بـــات من الأمور الصعبة التي يستحيل معها ضمان الأمن والاستقرار لبلد عاني من الاستبداد والحرمان، ولا زالت قطاعات كبيرة منه تشعر بعدم الـــرغبة في العـــودة إلى النظام المركزي الشديد الصرامة، والذي ساد في عهد الرئيس الـــراحل صدام حسين. فالفيدرالية والتقسيم والفصل بين الجماعات المتناحرة هو الحل الأمريكي الناجح للقضاء على مشكلة العنف الأهلي بين العراقيين، إذ أن تقسيم العراق إلى ثلاثـــة أقالـــيم سنية وشيعية وكردية، سيكون اختيارا أفضل وأكثر قدرة على بقاء العراقيين من محاولة بناء دولة عراقية مركزية موحدة. فقيام نظام ديمقراطي فيدرالي مبني علـــى أساس عرقي وعشائري بات ضرورة ملحة في الواقع العراقي الحالي، وهو خيار أمريكـــي، كما يشير الكاتب الأمريكي مايكل هدسون، لضمان مشاركة الجماعات المهمـــشة مـــن الأكراد وغيرهم في العملية السياسية، ومنع احتمالية الاحتكار المطلق للسلطة من قبل الجماعات الغالبة(2).

(*) حتـــى كانـــون الثاني/يناير 2007 وصل عدد اللاجئين العراقيين في الدول المجاورة إلى 2 ملـــيون شخص، أما المهجرون داخليا فقد وصل عددهم لأكثر من 1,7 مليون شخص، وفقا لإحـــصائيات مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، وقد أكدت المفوضية أن أحداث العنف الطائفـــي والعرقـــي في العراق تجبر أكثر من 50 ألف شخص شهريا على مغادرة مناطق ســـكنهم والهروب إلى خارج العراق، أو إلى المناطق المتماثلة سكانيا. وتذكر منظمة الهجرة الدولـــية أن لعملـــيات النـــزوح الجماعـــي آثارا سياسية واضحة على لحمة البلد وتماسكه الاجتماعـــي، ففـــي بغداد تحولت أحياء بالكامل إلى أحياء شيعية وأحياء سنية بعد أن جرت عملـــيات تطهيـــر متبادل، وفي كركوك يجري الشيء ذاته حيال العرب والتركمان من قبل الميلـــشيات الكـــردية، وتذكر المنظمة أن العراقيين لا يريدون التقسيم، ولكن القتل والتهجير يجري في ظل صراع سياسي وحزبي يتم تغذيته أمريكيا.

(1) د. فاضـــل الربيعي، هل يقترب سنة العراق من قبول مشروع الفدرالية؟ موقع الجزيرة نت www.aljazeera.net في فبراير-شباط 2008.

(2) مايكـــل هدســـون، سيناريوهات سياسية لعراق ما بعد الحرب، منشور في مجموعة باحثين، العراق والمنطقة بعد الحرب: قضايا إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 61.

كمـــا بـــدت الفيدرالية بأنها حل سحري لوقف التداعي الحاصل في اللحمة الاجتماعـــية، وإيقاف نـــزيف الدم المتواصل بين السنة والشيعة، فالحل الأمريكي بـــات يكمـــن في اعتماد آليات سياسية واجتماعية لفصل الطائفتين بعضهما عن بعض، بعد أن أثبتت السنوات السابقة من التطهير والتهجير المتبادل صعوبة الاتفاق والـــتعايش المشترك بينهما. ويبرر مروجي هذه الأفكار بأن جميع الحلول الأخرى فـــشلت في تخفيف العنف ونـــزع الاحتقان، فلماذا لا نترك كل جزء يتدحرج إلى المستقر الذي يختاره؟ ويستشهد هؤلاء بالتجربة الكردية لإقرار أن تلك التجربة قد حققـــت طـــيلة السنوات الماضية نجاحا ملموسا، يشجع إمكانية تعميمه على بقية أجـــزاء العراق. فالأكراد قد برهنوا على قدرتهم على العيش مستقلين منذ عام 1991، حـــيث أقاموا لهم مؤسسات تمثيلية وتجربة ديمقراطية واستقلالا، وظفوه في خدمة شعبهم وتطلعاتهم القومية، فحققوا نموا واستقرارا اقتصاديا وسياسيا مشهودا[1]، مع تمركـــز تلـــك الرؤى الفكرية والسياسية لدى التيار اليميني الصهيوني الذي يقود الإدارة الأمـــريكية، كان دعم الكتاب والمؤسسات والقنوات الفضائية ومؤسسات المجتمع المدني يجري بسخاء منقطع النظير، بهدف التركيز على فكرة الفيدرالية ورفع محاســـنها، والتـــرويج لفكرة المناطقية والخصوصيات المحلية، وخلق المناخات العامة للقـــبول الـــشعبـــي بهـــا، عبر التركيز على مساوئ المركزية، واستبدادية السلطة المـــرتبطة بها، وقد كشفت تقارير عالمية كيف أن وكالة التنمية والمعونة الأمريكية قـــدمت منذ بداية الاحتلال للعراق ما يزيد على 380 مليون دولار أمريكي لدعم مؤســـسات المجـــتمع المـــدني في العـــراق من جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان ووكالات الأنباء والصحف والأحزاب، وانتهاء بدعم شخصيات سياسية وفكرية وجامعـــية ودينـــية بهدف الترويج لمشروع الاحتلال وسياساته في العراق[2]، كما قـــدمت إدارة الرئيس بوش أموالا كبيرة لمؤسسات أمريكية تعنى بالإدارة والحكم اللامركزي، مثل مؤسسة (Research Triangle Institute)، بهدف مساعدة وتدريب كـــوادر عـــراقية على الإدارة وتنمية المهارات في الحكم المحلي والمؤسسات المدنية

(1) د. عبد الإله الراوي، تفتيت العراق والوطن العربي، مطلب صهيوني صليبي صفوي، شبكة العراق للجميع *www.iraq4all.com*في 14 شباط/فبراير 2008.

(2) ورد هذا التقرير في قناة المستقلة في 28 شباط/فبراير 2007.

وغيرها من القضايا التي تخفف من صلاحيات الحكومة المركزية. وكذلك مؤسسة أو وكالة المعونة الأمريكية التي قدمت خطة أسمتها: رؤية لعراق ما بعد النزاع (Vision For Post Conflict Iraq)، والتي أكدت فيها على ضرورة قيام حكومة عراقية محدودة الصلاحيات مع إعطاء صلاحيات أكبر للحكومات المحلية، وتحويل العراق من دولة مركزية هرمية السلطة إلى شكل من أشكال الديمقراطية التشاركية والنظام الفيدرالي[1]. وفي ذات السياق نشرت مؤسسة راند الأمريكية دراسة تدعو فيها إلى تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق، واحدة في الجنوب حيث النفط، وأخرى في الشمال حيث النفط كذلك، ودويلة فقيرة ومحرومة في الوسط السني كعقوبة لهم على تحديهم للاحتلال الأمريكي[2].

المطلب الثاني: فيدرالية بايدن وتشريع التقسيم:

مع تعثر الاحتلال الأمريكي وارتباك مشروعه السياسي بفعل أعمال المقاومة العراقية التي صاعدت خسائره البشرية والمادية إلى حد غير متصور، أصبح التلويح بتقسيم العراق إلى ثلاث مناطق فيدرالية يأخذ بعدا علنيا هذه المرة، ولم يعد يخفي قادة كبار في الإدارة الأمريكية أن خيار التقسيم بات أمرا استراتيجيا للإدارة الأمريكية للتخلص من مأزقها المستفحل في العراق، إذ أن إشغال العراقيين بصراعاتهم الداخلية سيخفف العبء المتواصل على القوات الأمريكية، ويسمح بتبني خيارات مهمة من بينها الانسحاب المشرف من العراق. وقد كتب وزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر كثيرا من المقالات التي تدعو إلى تقسيم العراق إلى دويلات ثلاث، والسبب كما يراه كيسنجر أن العراق أنشئ لأسباب جيوسياسية، ولا يمكن توحيده بمؤسسات تمثيلية، ولهذا سوف يتجه بعد حين إلى الأوتوقراطية أو يتفكك إلى عناصره الإثنية المكونة له. إذ أن البلدان العاجزة عن بناء مؤسسات مركزية ديمقراطية يصبح تفكيكها إلى دول ثلاث خيارا مفضلا على الحرب الأهلية

---

(1) حسن الحاج أحمد، تغيير الثقافة باستخدام السياسة: الولايات المتحدة وتجربة العراق، المستقبل العربي، العدد294، (2003)، 67.

(2) مجموعة باحثين، احتلال العراق وتداعياته عربيا ودوليا وإقليميا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2004)، 643.

المفتوحة على حد وصفه[1]. أما السيناتور الديمقراطي جوزيف بايدن فقد كرر في أيلـــول/سبتمبر 2007 دعواته السابقة إلى تقسيم العراق إلى ثلاث مقاطعات شيعية وســـنية وكردية باعتباره حلا عمليا لمعضلة العراق الراهنة، وحظي مشروع بايدن باهـــتمام كبير من قبل أطراف سياسية أمريكية، لاسيما وأنه جاء في أوقات عصيبة أخـــذت تـــواجهها إدارة الـــرئيس بـــوش في العراق على الصعيدين العسكري والـــسياسي. لقـــد وصـــف البعض مشروع بايدن بأنه آخر حلقة من استراتيجية الفوضـــى الـــتي اعتمدتها إدارة الرئيس بوش في العراق لإيصاله إلى الحرب الأهلية والصراع الطائفي والعرقي.

صحيح أن القرار الذي أقره الكونغرس الأمريكي بأغلبية بسيطة لم يكن ملزما لـــلإدارة الأمريكية، وأنه صدر في حقبة التنافس والانتخابات الأمريكية ومن قبل نائـــب ديمقراطي، إلا أن انتقاد الإدارة الأمريكية الخافت له يثبت أنها موافقة ضمنا على محتوياته، بل إن صدوره في ذلك الوقت يهدف إلى إعطاء صفة شرعية لسياسة التقسيم[2]. ويتحدث تقرير لصحيفة نيويورك تايمز عن تنامي اهتمام إدارة الرئيس بـــوش بخطـــة السيناتور الديمقراطي جوزيف بايدن حول تقسيم العراق إلى ثلاث كـــيانات ســـنية وشيعية وكردية تحت مظلة حكومة مركزية ضعيفة، حيث يشير التقرير إلى أن مسؤولا أميركيا في إدارة الرئيس بوش أكد أن الإدارة أصبحت قريبة مـــن خطـــة بايدن، وأنها أعطت إشارات إيجابية بشأنها، وكشف تقرير الصحيفة الأميركـــية أن الـــسناتور بايدن قد زار مدينة نيويورك للتباحث في هذا الشأن مع أعـــضاء دائمين في مجلس الأمن الدولي، وأكد أن خطته لاقت استجابة جيدة، وفي هذا الإطار، ذكر بايدن أن ممثل إحدى الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن قال لـــه: إنكم أخذتم وقتا طويلا لتصلوا إلى هذه الخطة. فأجابه بايدن: بأننا وصلنا إلى هذه النقطة على أية حال، والمهم أن نعرف كيف ندير التحول. وشدد التقرير على أن خطة تقسيم العراق إلى ثلاثة أجزاء بمظلة حكومة مركزية غير فاعلة يحظى بتأييد متـــزايد وصريح من خبراء الشرق الأوسط الذين يؤشرون إلى فشل السنة والشيعة

(1) مجموعة باحثين، احتلال العراق وتداعياته عربيا ودوليا وإقليميا، 644.

(2) د. بـــشير موســـى نافع، المشروع الأمريكي لتقسيم العراق لا بد أن ينظر إليه بجدية بالغة، القدس العربي 4 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

في تحقـــيق المصالحة الوطنية، ويلفتون إلى الإخفاق في تمرير قانون النفط، فضلا عن الـــتطهير الطائفـــي الذي يشهده العراق، ولفت التقرير إلى أنه بموجب هذه الخطة سيتـــشكل كـــيان للسنة غرب العراق، وثان للشيعة في الجنوب، فضلا عن إقليم كردســـتان في الشمال، مشيرا إلى أن مدن بغداد وكركوك والموصل ذات التنوع الديموغرافي شهدت تطهيرا جعلها مؤهلة بدورها لأن تنخرط في هذه الكيانات[1].

وبيـــنما يذهب البعض إلى تبرير صدور قرار بايدن انطلاقا من استراتيجية الفوضى الخلاقـــة التي اعتمدها المحافظون الجدد لتفكيك بنية العراق السياسية، وإعادة تغيير تـــركيبته الجيوسياسية، فإن البعض الآخر، يرى أن أسباب صدور القرار متأتية من رغبة وحاجة أميركية للبحث عن آليات سياسية لتعجيل خروج القوات الأمريكية مـــن مـــأزق العـــراق المستفحل، وبأي طريقة كانت حتى ولو على حساب فشل الأهداف والذرائع الكبرى التي ساقتها الإدارة الأمريكية لاحتلال العراق. وعموما يمكن النظر إلى مشروع بايدن من زاويتين أساسيتين:

الأولى: أن توقـــيت هـــذا القرار، يأتي في ظل الأوضاع الأميركية المرتبكة في العـــراق، وثمـــة من يرى أن أحد أهم الحلول، التي قد تنقذ الإدارة الأميركية من مأزقهـــا الخطير الذي تعيشه قواها في العراق، هو الوصول بالواقع العراقي إلى ثلاثة كيانات منقسمة، حيث تتحقق إمكانية إثارة الاحتقان، والدفع بالبعض من طرف إلى اخـــتلاق الفتن مع الطرف الآخر، ما يفضي إلى نـــزاع مسلح، تغذي أطرافه الجهة المستفيدة من ذلك، على طريق الوصول بجميع الأطراف المتقاتلة إلى الإنهاك، وهنا يتحقق للأميركيين حلمهم الأكبر في العراق، إذ ستتوجه أسلحة العراقيين إلى بعـــضهم البعض، وهذا بحد ذاته يشكل انتصارا كبيرا للقوات الأميركية، وتصبح بمأمن من الهجمات اليومية القاتلة، التي تستهدفها.

الثانـــية: أن أولى نتائج ذلك الواقع الناجم عن التقسيم والاحتراب الداخلي هـــو انتقال النظرة إلى القوات الأميركية من قوات احتلال إلى قوات تحتاج إليها جميع الأطراف العراقية، لتوفير الحماية من خطر الآخر، وبالقطع لن تتخذ القوات الأمـــريكية هـــنا دور المتفرج فقط، بل إن عملية تغذية جميع الأطراف بالشحن

(1) نقلا عن شبكة البديل العراقي www.albadeel.com 2007/9/23.

والكــراهية المتبادلة ستتواصل، إنها حرب الجميع ضد الجميع التي لن تسمح فيها القــوات الأمــريكية ببروز طرف منتصر، إذ أن إنهاك الجميع وإضعافه سيكون الهدف النهائي، حينها يصبح بقاء القوات الأميركية مطلبا جماعيا لكل الجماعات العــراقية للــبقاء فوق أراضيها، على اعتبار أنها ستتحول إلى قوات حماية وربما صديقة لإنقاذ طرف من طرف آخر. وهذه الصورة ليست بالبعيدة إذا ما توفرت الفرصــة الأولى، وتمكــنت الإدارة الأميركــية مــن الدفع باتجاه زيادة أشكال الاحتراب والتفكك الداخلي[1]. إن الحديث عن استراتيجية التفكيك والتقسيم لا ينــسينا بطبــيعة الحال الحديث عن الرؤية الأمريكية لموضوع الفيدرالية الكردية والــرعاية التي حظيت بها المسألة الكردية في العراق من قبل الإدارات الأمريكية مــنذ عهــود طويلة وإلى المرحلة الراهنة، والتي باتت فيها تجربة إقليم كردستان السياسية محط اهتمام أمريكي ورغبة في تعميمها على بقية أجزاء العراق الأخرى في الجنوب والوسط.

ويعتقد البعض أن نجاح الأحزاب الكردية، وبرعاية أمريكية، في إدارة مناطقها وتحقيق استقرار سياسي وانتعاش اقتصادي قد شكل دافعا قويا لإدارة الرئيس بوش لكــي تعمم فكرة المناطقية والفيدرالية على أماكن أخرى في العراق، بهدف تخفيف الزخم والضغط الذي تواجهه القوات الأمريكية في العراق من جهة، وضمان ولاء قــيادات وشخصيات سياسية تثبت بقاء القوات الأمريكية في العراق لأجل طويل مــن جهــة ثانــية، إن الحــديث عن العلاقة الكردية الأمريكية يطرح الكثير من التــساؤلات حول الدور الذي قامت به الولايات المتحدة في تعزيز الهوية الكردية، ليس منذ بدء الاحتلال في نيسان/إبريل 2003، وإنما منذ سنوات طويلة ابتدأت مع ظهــور الــولايات المــتحدة كقوة عالمية مهيمنة في مطلع الخمسينيات من القرن المنــصرم، تدخلت في قضايا الشرق الأوسط وانغمست في مشكلاته، حتى تمكنت مــن توظــيف تناقضاته السياسية والاجتماعية لصالح تكريس هيمنتها على المنطقة العــربية. ثم هــنالك أســئلة أخرى تطرح عن حدود الدعم الأمريكي للفيدرالية الكردية من قبيل:

---

(1) وليد الزبيدي تعميم التقسيم في العراق، الوطن 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

هـــل تنظر أمريكا إلى الأكراد كحلفاء استراتيجيين فعلا أم أن تحالفها معهم يعـــد تحالفا تكتيكيا تقتضيه ضرورات البحث عن حلفاء محليين داعمين لمشروعها الاحتلالي في العراق؟

وهـــل الولايات المتحدة جادة فعلا في تأييد المشروع القومي الكردي، أم أنها لا زالـــت تـــدرك أن الكوابح والتحالفات الإقليمية أقوى وأمتن من تحالفاتها مع لاعبين محليين صغارا لا يجيدون قراءة التاريخ وتوازنات السياسة؟

ولمـــاذا لا يتعلم الأكراد من تجاربهم المذلة مع الإدارات الأمريكية السابقة الـــتي استطاعت بذكاء توظيف اندفاعاتهم القومية لصالح تعزيز استراتيجيتها في المنطقة؟

إن تحلـــيل الـــدعم الأمريكي للفيدرالية الكردية يقتضي بنا العودة قليلا إلى بدايات الدعم الأمريكي للمسألة الكردية في العراق، وإلى النتائج التي تمخض عنها ذلـــك الدعم، سواء لجهة خلق عدم الاستقرار في الواقع العراقي الداخلي، أو لجهة فـــشل المـــشروع القومي الكردي الذي ظل منذ انطلاقته حبيس الرؤية الأمريكية الباحثه عن مصالحها فقط.

المبحث الثاني: المسألة الكردية في السياسة الأمريكية

المطلب الأول: الأكراد ولعبة المصالح الأمريكية

لم يكـــن النـــشاط الأمريكـــي في العـــراق مؤثرا عند بداية استقلاله، بحكم الاحـــتلال البريطاني والمشاركة الهامشية للولايات المتحدة في الشؤون الدولية التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الأولى عام 1918. إلا أن تراجع النفوذ العالمي لكل من بـــريطانيا وفرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، وبروز الدور العالمي لأمريكا في ريادة المـــنظومة الغربية أعلى من التأثير الأمريكي في شؤون الشرق الأوسط، لاسيما بعد قيام إسرائيل عام 1948، حفز السعي الأمريكي إلى إيجاد مواطئ نفوذ لها في العراق وغيره من دول الشرق الأوسط المهمة، وذلك عبر إيجاد أنظمة موالية تنفذ، الأجندة الأمـــريكية المتعلقة بمحاصرة المد الشيوعي والقومي الذي أخذ بالتصاعد آنذاك في المنطقة. وقد عبر قيام حلف بغداد عام 1955، عن قوة النفوذ الأمريكي في العراق وعمـــوم المنطقة، وأظهر أهمية الدور الذي سيضطلع به النظام الملكي في العراق في

رعايـــة المـــصالح الأمريكية، من هنا لم تكن المسألة الكردية مطروحة على بساط التوظيف السياسي[1].

إلا أن سقوط النظام الملكي في العراق عام 1958، ومجيء حكومة عبد الكريم قاسم بسياساتها المعادية للغرب، وقيامها بالانسحاب من حلف بغداد، قد دفع إلى ظهـــور تـــوجه جديد في السياسة الأمريكية، يقوم على محاولة توظيف مشكلات العراق الداخلية لصالح تحقيق تأثير في توجهاته الخارجية. ورغم أن السنوات الأولى لحكـــم عـــبد الكريم قاسم لم تشهد تحريكا أمريكيا مؤثرا للملف الكردي، بحكم الرعاية الأمريكية للحليفين التركي والإيراني، وسياسة التحالف التي ظهرت آنذاك بين نظام عبد الكريم قاسم والملا مصطفى البارزاني[2]، إلا أن السنوات اللاحقة قد شـــهدت حـــسما أمريكيا لإشكالية دعم الأكراد، وبما يضعف حكومة قاسم التي تحالفـــت مـــع الـــشيوعية آنذاك، في الوقت الذي شهدت كذلك حسما كرديا لإشـــكالية الـــتوجه نحـــو الغرب والولايات المتحدة، لا سيما مع المأزق السياسي والعسكري الذي أخذت تواجهه الحركة الكردية مع نظام عبد الكريم قاسم، ومن ثم نظـــام عبد السلام عارف الذي عرف بتوجهاته القومية، إذ أن فشل التوصل إلى حلول سلمية للمسألة الكردية، وتصاعد الدعم الإيراني والإسرائيلي أغرى القيادات الكـــردية لاســـتمالة السياسة الأمريكية لصالح دعم مشروعها القومي[3]، وتعزز الانغماس الأمريكي في دعم الأكراد بوصول حزب البعث إلى السلطة عام 1968، وتبنيه لسياسات متصادمة مع السياسة الأمريكية، منها مثلا التوقيع في نيسان/إبريل 1972 علـــى اتفاقـــية الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي، والتي فسحت المجال للأخير بالدخول إلى سوق النفط والسلاح العراقي، ومن ثم تهديد المصالح الأمريكية في الخليج العربـــي، ومنها كذلك إقدام الحكومة العراقية على تأميم حقول النفط، وطـــرد الـــشركات الأمـــريكية الغربية العاملة في العراق، فضلا عن التوجه لحل المشكلات الداخلية عبر إيجاد آلية سياسية لحل المسألة الكردية، وقطع جذور الدعم الإيراني والإسرائيلي المتصاعد لها كما حصل في اتفاق آذار/مارس 1970[4]، والذي

(1) د. سعد ناجي جواد، المسألة الكردية، 203.
(2) د. فاضل البراك، البارزاني: الأسطورة والحقيقة.
(3) بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة 1989، 240.
(4) Randal, *After such knowledge, 149.*

أغـضب شـاه إيران الحليف القوي لأمريكا في المنطقة ودفعه إلى مطالبة الولايات المتحدة علنا بتقديم المساعدة والدعم العسكري والمالي للأكراد.

لقـد حذر الشاه من أن هزيمة الأكراد في العراق ستضاعف قوة حكومة بغـداد كما ستضاعف من قوة حلفائها الداعمين وفي مقدمتهم السوفييت، مما يـشكل تهديـدا للنفط الإيراني والغربـي بالإضافة إلى مصالح أخرى مهمة في الخليج العربـي. وبالفعل فقد حسمت زيارة الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكـسون إلى إيران في أيار/مايو 1972، مسألة الدعم الأمريكي العلني لأكراد العـراق، ففـي تلك الزيارة اتفق محمد رضا بهلوي مع نيكسون على مساعدة الـبارزاني، بهدف إشغال العراق وإضعاف قدرته على المساهمة في أي مواجهة عربية مع إسرائيل، فضلا عن عرقلة جهود العراق لمواجهة النفوذ الإيراني المتزايد في الخليج العربي[1]. وكان من شأن المساعدات الأمريكية أن جعلت من التمرد الكردي رقما صعبا في حسابات الحكومة العراقية لاسيما بعد الخسائر التي مني بهـا الجـيش العراقي في مواجهاته المستمرة مع الأكراد[2]. وبالقطع فإن تلك المساعدات لم تكن موجهة لمساعدة الأكراد في تحقيق مشروعهم القومي الذي قـد يـثير حفيظة الشاه الإيراني والحليف التركي، وإنما كانت مفيدة للولايات المتحدة لتشديد ضغوطها على العراق، الذي كان يعارض آنذاك اتفاقيات فضّ الاشـتباك التي كان يعمل لها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر لحـل الـصراع العربـي الإسرائيلي وفق سياسة خطوة خطوة[3]، إنها كانت فرصـة إذن، كما يشير أحد الكتاب، أرادت بها أمريكا ومن بعدها الشاه أن تقـرص أذن القيادة العراقية لخروجها عن المحرمات الأمريكية في المنطقة، ولهذا كانـت فكرة تمكين الأكراد من الاستقلال أو الحكم الذاتي مستبعدة تماما عن التـصور الأمريكـي، فالهدف الأمريكي كان ينصب في الأصل على استمرار الحـرب وتواصـل استنـزاف الدماء والموارد العراقية فقط، لهذا فإن مساعدة

(1) Randal, *After such knowledge, 150-152.*

(2) د. دهـام محمد العزاوي، المسألة الكردية في العراق والدور الإيراني، أوراق آسيوية، السنة الثانية، العدد 25، (2000)، 3.

(3) ألان غـريش ودومنيك فيدال، الخليج: مفاتيح لفهم حرب معلنة (عمان: شركة الأرض ودار قرطبة للنشر، 1991)، 125.

البارزاني، كما أشار كيسنجر، يجب أن تظل في مستوى معين، مستوى يستطيع عنده استنــــزاف قوة الجيش العراقي، وإنهاك أسلحته وقيادته وأفراده، وفي نفس الوقت مستوى لا يستطيع معه إحراز انتصار مؤثر يحقق الاستقلال ويؤثر على أكراد إيران[1].

إن تلــك الــرؤية الانتهازية التي سارت بموجبها الإدارة الأمريكية مع التمرد الكـــردي لم تكـــن مرحلة آنية، بل إنها كانت سياسة ثابتة سارت عليها الإدارات اللاحقـــة في الــتعامل مع الملف الكردي، ولاسيما إدارة الرئيس بوش الأب عام 1991 حيـــنما حرضت الأحزاب الكردية على التمرد ضد حكومة الرئيس صدام حـــسين، ثم تخلـــت عنها في اللحظات الأخيرة، وليس مستبعدا أن يتكرر المشهد الأمريكـــي في الواقع العراقي الراهن، لاسيما أن كل الخيارات مفتوحة أمام إدارة الرئيس بوش لتفادي هزيمة منكرة في العراق بما فيها التخلي عن حلفائها. ولا يهم حيـــنها إذا مـــا وصفت السياسة الأمريكية حيال الأكراد بأنها سياسة غير أخلاقية ترمي بحلفائها في سلة المصالح والتنازلات السياسية.

لقد كانت نكسة كبيرة تلك التي أصيبت بها الحركة الكردية في العام 1975، حـيث أصيبت ثورة الأكراد بالانهيار التام بعد أن امتنعت إيران والولايات المتحدة وإســـرائيل عـــن تقديم أي مساعدة عسكرية ومالية لهم بموجب اتفاقية الجزائر عام 1975، تلـــك الاتفاقية التي برهنت على أن القيادات الكردية ستظل بيادق شطرنج يحـــركها اللاعـــبون الكبار وفق ما تشاء مصالحهم. وقد اعترف المرحوم مصطفى الـــبارزاني لمراسل صحيفة واشنطن بوست (جيم هوغلاند) أن أمريكا خدعته و لم تعطـــه أي ضـــمانات: (لقـــد اعتقدنا أنها لن تتخلى عنا... والآن ندرك أننا على خطـــأ)[2]. بالفعل كانت نكسة كبيرة لم تتعلم منها القيادات الكردية التي آثرت حيـــنها اللجـــوء والإقامة في أرض الحليف الناقض للعهود، عله يعيد لها شيئا من طمـــوحها المنكـــسر، إلا أن الأثمان التي قبضها شاه إيران عن اتفاقية عام 1975 لم تحفـــز الإدارة الأمريكية على تكرار وقوفها مع الأكراد، ولهذا لم تشهد السنوات

(1) محمـــد حسنين هيكل، الحلّ والحرب (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1988) ط7، 138-139.

(2) نقلا عن د. دهام محمد العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي، 263.

اللاحقـــة على عام 1975 اندفاعا أمريكيا لإعادة تفعيل الملف الكردي، بالرغم من زوال نظـــام الـــشاه وقدوم حكومة معادية لها في إيران. وبعد قيام الحرب العراقية الإيـــرانية في أيلـــول/سبتمبر 1980، استغنت الولايات المتحدة عن فكرة توظيف الـــورقة الكـــردية بعـــد أن اطمأنت إلى الأثر الكبير الذي أحدثته تلك الحرب في اســـتنـــزاف الدولـــتين، وبالـــشكل الذي عطل من قدراتهما في معارضة المصالح الأمريكية المتعاظمة في الخليج العربـــي.

ولهذا شهدت حقبة الثمانينات استقرارا في الاندفاع الأمريكي لدعم الأكراد، بـــل في أحيان كثيرة انقلابا عليهم، وغضا للطرف عن الكثير من التجاوزات التي مورســـت ضـــدهم، كالـــتهجير والطرد القسري وهدم القرى، لقد كانت فترة الثمانيـــنات مـــن أكثـــر مراحل العلاقات الكردية الأمريكية تعقيداً، ففيها فقدت الحـــركة الكردية منافذ الدعم الأمريكي والغربـــي بل وحتى الإقليمي، عدا بعض المساعدات الإيرانية المحدودة التي كانت تقدم إبان الحرب العراقية الإيرانية لإشغال الجيش العراقي في خاصرته الشمالية والشمالية الشرقية(*).

المطلب الثاني: حرب الخليج والتحالف الأمريكي الكردي

مـــع بداية الغزو العراقي للكويت في آب/أغسطس 1990، أعادت الولايات المـــتحدة توظـــيف المـــسألة الكردية من جديد، ولكن هذه المرة ليس لإضعاف حكومة صدام حسين ومعاقبتها على غزو الكويت واحتلالها، وإنما بهدف إضعاف العراق داخليا وتغذية عوامل الانقسام بين مكوناته الرئيسة، تمهيدا لإعادة تشكيل بنيـــته الاجتماعية على أساس الطوائف والعصبيات، بما يخدم المشروع الأمريكي والإســـرائيلي المـــتعلق ببـــناء منظومة شرق أوسط جديد، يعيد تعريف المصالح الأمـــريكية ومـــصادر التهديد التي تواجهها في المنطقة العربية بعد انهيار التوازن

(*) لقـد ورد وصــف السياسة اللاأخلاقية حيال الأكراد في تقرير اللجنة التي شكلها الكونغرس للتحقيق في النشاطات السرية للمخابرات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وخصوصا في العـــراق، والتـــي سميت حينها بلجنة بايك، حيث أكد التقرير أن السياسة التي انتهجتها إدارة الرئيس نيكسون مع أكراد العراق كانت سياسة غير أخلاقية (فلا نحن ساعدناهم (أي الأكراد) ولا نحـــن تـــركناهم يحلون مشكلاتهم بالمفاوضات مع الحكومة العراقية، لقد حرضناهم ثم تخلينا عنهم). محمد حسنيين هيكل، الحل والحرب، 140.

الـــدولي والإقليمي وسقوط الاتحاد السوفيتي[1]. ولهذا بات العراق ومنذ 1989، العدو الأول لأمريكا وفقا لما أثبته تقرير تقدم به وارن شوارسكوف القائد العام لجـــيوش التحالف الدولي في حرب تحرير الكويت. فلأول مرة بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وضع التدريب السنوي للجيش الأمريكي العراق باعتـــباره العدو الأول الذي يجب إزاحته، بسبب تطلعاته المتواصلة لحيازة التقنية العـــسكرية الـــرادعة، وبـــسبب معارضـــته المتواصلة لتسوية الصراع العربـــي الإسرائيلي[2].

علـــى الرغم من أن الغزو العراقي للكويت جاء في وقت القطبية الثنائية التي شـــكلت آنذاك سمة للنظام الدولي، على الأقل من الناحية الرسمية، إلا أن تفاعلات أزمة احتلال العراق للكويت كشفت بوضوح عمق التحولات التي كانت تجري في منظومة العلاقات الدولية. فالعراق كان جزءا من منظومة تحالفات الاتحاد السوفيتي في المنطقة، وعلاقاتهما كانت على درجة كبيرة من التطور والأهمية، إلا أن ذلك لم يمـــنع الاتحـــاد السوفيتي من التخلي عن العراق والسماح للولايات المتحدة باتخاذ العديـــد مـــن الاجراءات، وإصدار الكثير من القرارات الدولية التي قيدت العراق وحـــدّت مـــن نفـــوذه الإقليمي، بما في ذلك القرار 661 الخاص بفرض الحصار الاقتصادي والسياسي والقرار 687 المتعلق باستخدام القوة لإخراجه من الكويت، ومن ثم القرار 688 في نيسان/إبريل 1991 المتعلق بحماية حقوق الإنسان في جنوب العراق وشماله، حيث استغلت الولايات المتحدة ذلك القرار الذي نص على (حسن معاملـــة الحكومة العراقية للمواطنين العراقيين وحماية الأكراد)[3]، لتمرير توجهاتها الخاصـــة بمحاصـــرة العراق وتطويع إرادته السياسية لحساب الرؤية الأمريكية في المـــنطقة. فالقرار عُد حينها سابقة دولية في مجال التدخل بأغطية الدفاع عن حقوق الإنـــسان وحماية الأقليات، وما ترافق معه من تجاوزات سياسية، لاسيما ما يتعلق منها بفرض خطوط العرض (33 جنوبا) و(36 شمالا) دون أن يتضمن القرار 688

(1) Randal, *After such knowledge, 156.*

(2) حلمـــي الخطابـــي، الـــرؤية الأمريكية للغزو العسكري للعراق: قراءة في مستقبل الاحتلال (القاهرة: دار الأحمدي للنشر، 2004) 12.

(3) د. خيـــر الدين حسيب، مستقبل العراق: الاحتلال، المقاومة، التحرير والديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2004)، 57.

ذلـــك(*)، يــؤكد سعي الولايات المتحدة لفرض رؤيتها المتعلقة بالعراق، مستغلة مرحلة التحول التي مر بها النظام الدولي، وانهزام النظام الرسمي العربـــي وتخليه عن العـــراق مـــن ناحـــية، والغموض الذي يحيط بنصوص ميثاق الأمم المتحدة بشأن العقـــوبات الدولية من ناحية ثانية. وعلى هذا شهدت مرحلة انسحاب العراق من الكـــويت في شـــباط/فبراير 1991 تصعيدا أمريكيا واضحا لملف الأقليات وحقوق الإنـــسان بالتركيز على الملفين الكردي والشيعي في آن واحد، حيث دعمت إدارة الـــرئيس جـــورج بوش تمرد الأكراد في الشمال والشيعة في الجنوب(1)، لإحداث احتـــراب داخلي يمهد للولايات المتحدة فرصة إعادة صياغة العلاقات الداخلية في المجـــتمع العراقـــي بما يضمن الإطاحة بنظام صدام حسين، وقدوم حكومة جديدة موالية للسياسة الأمريكية.

وبغـــض النظـــر عن ملابسات التمرد وأحداث العنف التي رافقته، فإن الأمر المهـــم هـــو أن الولايات المتحدة قد هيأت الأجواء لبروز حالة من التوتر الطائفي والعرقي في العراق، ودقت إسفين الاختراق لبنيته الاجتماعية والسياسية. فتشجيعها الأكـــراد والـــشيعة على التمرد والثورة ومن ثم التخلي عنهم، وغض الطرف عن الإجـــراءات القاسية التي تبنتها الحكومة العراقية لقمعهم، أثار الحقد وزرع الضغينة وخلخـــل العلاقـــات الداخلية بين مكونات الشعب العراقي. وقد ساهمت خطوط العرض التي فرضتها الولايات المتحدة وفقا للقرار 688، وما نجم عنها من إضعاف ســـلطة الحكـــومة المركـــزية في الوصول إلى بعض المناطق ولاسيما كردستان، في إحداث فجوة في العلاقات بين مكونات الشعب العراقي إلى الحد الذي انثلمت فيه وحـــدتهم، وضعف فيه شعورهم بالانتماء إلى العراق الموحد. لقد كان الهدف من

(*) تجدر الإشارة إلى أن القرار 688 لم يتضمن على الإطلاق الإشارة إلى مناطق الحظر الجوي، وهـــذا مـــا أكدته الناطقة الرسمية باسم الأمم المتحدة التي أكدت أن الأمم المتحدة ليس لها دور إطلاقا في موضوع منطقة حظر الطيران في شمالي وجنوبي العراق، حيث أن القرار لم يستند فـــي صدوره إلى الفصل السابع من الميثاق وهو الأساس القانوني لاستخدام القوة، وإنما صدر وفـــق الفـــصل السادس، وعليه فإن كثيرا من الفقهاء القانونيين قد انتقصوا من قيمة القرار لأنه اعـــتمد بالأســـاس على البعد الدولي نتيجة أفواج اللاجئين الأكراد الذين نزحوا بسبب العمليات الحـــربية التـــي حـــصلت فـــي شمال العراق عام 1991، وبالتالي فإنه لا يرسي حق التدخل الإنساني، د. دهام محمد العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي، 266.

(1) د. عمـــاد جـــاد، التدخل الدولي بين الاعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية 2000)، 60.

فرض مناطق الحظر الجوي في الشمال والجنوب هو إقرار واقع تقسيمي على العراق في صــور مناطق ثلاث، كردية وسنية وشيعية، تمهد مبكرا لإنتاج مسألة كيانية في العــراق تجري الإجابة عليها لاحقا بفرضيات الملل والنحل والأعراق الاثنوغرافية الكولونيالــية. كان يراد للجيب الكردي الذي رعته الولايات المتحدة طيلة ثلاثة عــشر عامــا تأســيس العلاقات العراقية الداخلية على تناقض قومي (عربــي - كردي) مفتعل، وكان يراد لتخصيص الشيعة من العرب بحماية جوية تأسيس تلك العلاقات على تناقض مذهبــي شيعي سني مجاف لتقاليد وأعراف التعايش بين أبناء العراق الحديث. وبالإجمال هدفت استرتيجية تقسيم العراق إلى مناطق ثلاث تفجير تناقــضات بُنية العراق الاجتماعية، وتوليد نــزعات عصبوية تمزق نسيج وحدته الوطنية[1]، وتنتج أوضاعا سياسية تسمح بإنتاج كيانات أو دويلات يتقرر واقعها في صــورة اتحاد فيدرالي طائفي وعرقي، أو ربما في صورة انفصال عن كيان الدولة العراقية.

رغم انتفاء مبررات السياسة الأمريكية المتشددة حيال العراق بسبب انسحابه من الكويت، وخضوعه التام للقرارات الدولية المتعلقة بنــزع أسلحته ذات التدمير الــشامل، وقبوله بدخول لجان التفتيش الدولي عن تلك الأسلحة إلى كل الأماكن التي يشتبه بها، إلا أن الولايات المتحدة ظلت تصر على أن رفع الحصار عن العراق لــن يــتم إلا بشروط تخدم السياسة الأمريكية، وفي مقدمتها تنحي الرئيس صدام حــسين عــن الحكــم، وتحــسن سجل العراق في مجال حقوق الإنسان، وحماية الأقليات، مثلما ذكرت ذلك وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت في آذار مارس 1997 [2]، وبقيت سياسة تغذية عوامل الانقسام في المجتمع العراقي تمثل أبرز معالم السياسة الأمريكية طيلة مرحلة التسعينيات[*].

---

(1) د. عــبد الإله بلقزيز، المشروع الممتنع: التفتيت في الغزوة الكولونيالية للعراق، منشور في مجمــوعة باحثــين، احــتلال العراق: الأهداف، النتائج، المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، 124.

(2) د. عبد الإله بلقزيز، المشروع الممتنع، 129-130.

(*) في تقريره إلى مجلس الأمن الدولي في 12 حزيران/يوليو 1994، أشار رئيس اللجنة الدولية المكلفــة بنزع أسلحة التدمير الشامل رالف أيكيوس (أن العراق فعل كل ما هو مطلوب منه، الأمــر الــذي يسمح بتسهيل أو إنهاء الحظر الدولي المفروض عليه، بما في ذلك صادراته النفطــية)، وأكد أيكيوس في تقريره (إن مهمة تدمير أسلحة الدمار الشامل قد اكتملت تقريبا،

لقد تبنت الإدارة الأمريكية، منذ ذلك التاريخ، حملة سياسية واقتصادية وإعلامية لتشويه صورة الحكومة العراقية، وإظهارها بمظهر الحكومة المنتهكة لكل الأعراف والتقاليد الإنسانية لشعبها. وفي إطار تلك الحملة كانت الصحف والقنوات الفضائية الأمريكية تبث عشرات الصور يوميا عن الأكراد المشردين في الجبال وفي العراء وتحت الأمطار الغزيرة، وصور الأطفال والنساء والعجزة وهم يتسولون الطعام والشراب من سيارات الإغاثة الأمريكية والدولية. لقد كانت تلك الصور كافية لصناع القرار في البيت الأبيض للتدليل على وحشية النظام العراقي، وتجاهله لإنسانية هؤلاء الفارين من جحيم الحرب والتطهير العرقي، كما كانت كافية لتأجيج الرأي العام العالمي ضد الحكومة العراقية، وبالشكل الذي ساعد إدارة الرئيس بوش باتخاذ الكثير من الإجراءات التي أضعفت ارتباط إقليم كردستان بالعراق. ففي غضون أشهر قليلة استطاعت الولايات المتحدة إقناع الأحزاب الكردية بإنهاء التفاوض الذي بدأته عام 1991 مع الحكومة العراقية لتجديد اتفاق آذار/مارس 1970، واستجاب الحزبان الكرديان لذلك، بل إن عناصرهما حملت السلاح مجددا ضد الحكومة العراقية بهدف توليد مزيد من الضغوط العسكرية عليها، وحملها على سحب وجودها العسكري والسياسي والإداري من إقليم كردستان. ومع قيام حكومة الرئيس صدام حسين باتخاذ قرارها الخاطئ عام 1992 بسحب المؤسسات الحكومية من إقليم كردستان تنفست إدارة بوش الصعداء، حيث بات الإقليم مرتعا خصبا لنشاط المخابرات الأمريكية والإسرائيلية وكل القوى الإقليمية المستفيدة من تراجع دور العراق الإقليمي، ولهذا يمكن الجزم أن كل

وأن التعاون العراقي مع المفتشين الدوليين كان جيدا، وليست هناك دلائل تشير إلى أن الرئيس العراقي يحاول عرقلة عمل المفتشين، وبالتالي يكون العراق قد وفّى بالتزاماته المتعلقة بتدمير أسلحة الدمار الشامل، ولم يبق سوى تشغيل أجهزة المراقبة والاختبار، وأن فترة السنة أشهر تعتبر كافية، لأن العراق لم يعد قادرا على تشكيل تهديد للكويت أو غيرها بالأسلحة الكيمياوية أو البيولوجية أو النووية أو الصواريخ الباليستية. ومن المعلوم أن اللجنة أنهت أعمالها في العراق رسميا في نهاية حزيران يوليو 2007، بتأكيدها على أن ادعاءات العراق حول خلوه من أسلحة الدمار الشامل كانت صحيحة، وقد قام مجلس الأمن إثر ذلك في كانون الأول/ديسمبر 2007، بإصدار قرار حل بموجبه لجنة التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل العراقية، مما يثبت فشل الذرائع التي ساقتها الإدارة الأمريكية لتبرير الحرب ضد العراق) حول تصريحات أيكيوس انظر د. عماد جاد، التدخل الدولي بين الاعتبارات الانسانية والأبعاد السياسية، 60-61.

ما حصل في شمال العراق من تطورات سياسية وأمنية وعسكرية لاحقة كان صناعة أمريكية بامتياز.

ومع انسحاب المؤسسات الحكومية العراقية من الإقليم دفعت الولايات المتحدة بثقلها لمساعدة الأحزاب الكردية على إجراء انتخابات تشريعية عام 1992، تمخض عنها برلمان كردي وحكومة استطاعت بطريقة المناصفة بين الحزبين قيادة الإقليم بالرغم من تصاعد الخلافات بين زعامتي الحزبين الكرديين. ومع خلو الإقليم الكردي من مظاهر السلطة العراقية، واصلت إدارة بوش الأب إمداد الأحزاب الكردية بكل ما يعمق انفصالها عن وحدة العراق، فأرسلت عشرات الخبراء لتدريب الأجهزة الأمنية والعسكرية الكردية، وزودت المليشيات الكردية بالأسلحة والمعدات اللازمة للدفاع عن الإقليم، ووفرت حماية دولية للإقليم عبر منع الطيران العراقي من التحليق فوق خط العرض 36[*]، وقامت بتسهيل مرابطة قوات أمريكية وبريطانية في القواعد التركية للإشراف على عدم دخول قوات عراقية مجددا للإقليم. أما على الصعيد السياسي فقد وفرت الإدارة الأمريكية أسباب التفاهم بين الأحزاب الكردية المتصارعة على النفوذ في إقليم كردستان بهدف تعزيز الاستقرار السياسي الهش الذي حصل هناك. وقام أكثر من مسؤول أمني وسياسي وعسكري أمريكي بزيارات متكررة إلى شمال العراق، والتقوا بالقيادات الكردية وقدموا الكثير من المنح والمساعدات المالية، كما قاموا بتذليل العقبات التي تعترض اتفاق الحزبين الرئيسيين على مناصفة القيادة في الإقليم، واستضافة المؤتمرات التي تعزز من التوافق السياسي بين الفرقاء الكرد، كما حصل في مؤتمر واشنطن في أيار/مايو 1998، والذي خصص لإجراء المصالحة بين الغريمين التقليديين جلال الطالباني ومسعود البارزاني[1].

(*) (تمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أن خط العرض 36 الذي أقامته الولايات المتحدة شمالي العراق لا يشمل محافظة السليمانية التي تعد معقل التركز السكاني الكردي، مما يوضح أن فرض خط العرض 36 ليس له علاقة بالأكراد وحقوقهم الإنسانية، وإنما يتعلق بجوهر أهداف السياسة الأمريكية المتعلقة بفرض واقع انقسامي على العراق، وهو ما تبينت نتائجه بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003)، حول حقيقة الخط 36 شمالا انظر 32. Traitors and Patriots,,Martyrs Sheri Laizer,

(1) د. عماد جاد، التدخل الدولي بين الاعتبارات الانسانية والأبعاد السياسية ص 61.

في تلـــك المـــرحلة أيـــضا لم يتقاعس الحزبان الكرديان عن استثمار الرعاية الأمـــريكية المباشـــرة لتعزيز مظاهر الاستقلال الكردي بعد اختفاء مظاهر الدولة العـــراقية عن الإقليم، فقد منع التعليم باللغة العربية في المدارس الابتدائية الكردية، وأزيـــل العلم العراقي ورفع بدلا عنه العلم الكردي. وبدأت وسائل الإعلام التابعة للحـــزبين الكرديين حملة لتنمية مظاهر العداء والتعصب القومي في نفسية المواطن الكردي، عبر استحضار المآسي التي تعرض لها الأكراد في حملات الأنفال وحلبجة، وإلقاء أعبائها على العرب والقومية العربية التي باتت منذ ذلك الحين قومية متعصبة وشـــوفينية تسعى إلى ابتلاع القوميات المضطهدة كالأكراد وغيرهم. وفي الجانب الإداري قـــام الحزبان الكرديان – بالرغم من الانفصال الإداري بينهما – بتكريد كل الوظائف في الإقليم، وطرد من يتكلم العربية منها، في الوقت الذي تمكنت فيه المليشيات الكردية من السيطرة على مناطق الحدود وجباية الضرائب، وهو ما دفع بملايـــين الـــدولارات إلى خـــزينة الحـــزبين الكرديين تم توظيفها في تعزيز مظاهر الانفصال الكردي. وبعد ثلاثة عشر عاما قضاها الأكراد مستقلين عن سلطة الدولة العـــراقية، بـــات كل شيء في كردستان يوحي بالاستقلال. لقد ساهمت سنوات الانفـــصال الفعلـــي عن العراق في تكريس كل مظاهر الدولة لدى الأكراد، ولهذا حينما حل عام 2003، كان كل شيء في شمال العراق يوحي بأن الأمريكان نجحوا في خلق جيب كردي موال لسياستهم المقبلة في العراق.

المطلب الثالث: كردستان والشرق الأوسط الجديد

مـــع قدوم جيش الاحتلال وزحف ترسانته العسكرية المجلجلة على مشارف بغـــداد، كان مروجو السياسة في البيت الأبيض يتدارسون وثيقة تم إعدادها بعناية مـــن قبل المحافظين الجدد عام 2000، تقضي بإعطاء الأولوية للأكراد في أي خطة أمريكية لاحتلال العراق، فمن الآن فصاعدا سيشكل الأكراد رأس الرمح في التغيير المقبل في العراق، وهم بوابة المتغيرات الكبرى التي ستحصل في عموم المنطقة. ومع وصـــول الرئيس جورج بوش وتياره المحافظ إلى البيت الأبيض نهاية العام 2000، تم استحـــضار محتويات تلك الوثيقة التي قام بإعدادها الخبير الاستراتيجي بول مايكل فيبـــي، وقدمت إلى إدارة الرئيس جورج بوش في كانون الثاني/يناير 2001، بعنوان

الــرؤية الاســـتراتيجية للإدارة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط. تشير تلك الوثـــيقة في بعـــض فقـــراتها إلى أن عدم الاهتمام بمعالجة المسألة الكردية بصورة صحيحة طيلة السنوات السابقة ساهم في تكريس مظاهر عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وتوصي بإعطاء إقليم كردستان العراق أولوية متزايدة في استرتيجية بوش المقـــبلة في الـــشرق الأوسط عبر تفعيل محور أذربيجان مع إقليم كردستان العراق، حـــيث يمـــتلك هـــذا المحور أهمية في الرؤية الأمريكية، فهو مركز الطاقة ومنطلق التغييرات الاستراتيجية المقبلة في المنطقة. فإقليم كردستان يشكل بوابة الدخول إلى العـــراق وإيـــران وحتى الخليج، ومن هذا المحور سيأتي التغيير، وتبدأ التحولات في العـــراق وإيـــران ووســـط آســـيا، لأن هناك ضرورة في تغيير النظم القائمة فيها واستبدالها بأنظمة ديمقراطية جديدة.

ويدعو فيبـــي الإدارة الأمريكية إلى جعل أذربيجان وإقليم كردستان العراق قاعـــدة عـــسكرية أمريكية متقدمة ومتطورة لتحقيق مصالحها، ولا بأس من جعل الإقلـــيم مـــستودعا عـــسكريا للأسلحة الأمريكية في المنطقة، لاسيما وأن أمريكا ستشدد من قبضتها على العراق في المرحلة المقبلة. ويطالب فيبـــي بطمأنة الحليف التركي حول العلاقة الأمريكية مع أكراد العراق، وأطلق على هذا المحور اسم (رأس التغـــيير)[1]. تقرير فيبـــي تطابق مع تقرير قدمته اللجنة الأمريكية للأمن القومي، ونـــشر كذلك أواخر العام 2000، وقدم باسم مجلس المخابرات القومي الأمريكي، وشـــارك في إعداده معاهد وجامعات ومراكز بحثية أمريكية مرموقة، مثل مؤسسة بروكنغـــز، وجامعـــة هارفرد، ومؤسسة كارنيجي للسلام، تناول التقرير مستقبل العالم من عام 2000 وحتى العام 2015، وتطرق إلى قضايا القوميات والإثنيات في الـــشرق الأوســـط، متوقعا أزمات قومية في عموم المنطقة، حيث سيتجه الأكراد للمطالبة بالاستقلال وتكوين دولة مستقلة في العراق، مع تنامي النـــزعة الانفصالية لأكراد إيران وتركيا وسوريا واندلاع أزمة قومية كبيرة في المنطقة[2].

---

(1) Michael M. Gunter, *The KDP-PUK conflict in northern Iraq*, *middleast journal, 50, (1996): 225.*

(2) صـــلاح بـــدر الـــدين، الكـــرد والـــولايات المـــتحدة الأمـــريكية، شبكة المعلومات الدولية *www.google.com* في 2003/5/31.

لم تـتوقف الـرؤية الأمـريكية حـيال الدولة الكردية عند هذا الحد، ففي آب/أغسطس 2005 جرى في الكونغرس الأمريكي تداول تقرير يتعلق بشكل محدد بخطـة مستقبلية لقيام ما وصفه التقرير "دولة كردستان". يقول التقرير الذي أعده مركـز للدراسات في واشنطن "إن أميركا يمكن أن تشجع قيام دولة مستقلة للكرد في العـراق تمهـيدا لقـيام كردستان الكبرى"، ويمضي التقرير في سرد التحولات الإستراتيجية التي ستتحقق في المنطقة في حال تشجيع واشنطن قيام دولة كردية في العـراق، مـنها ضـمان وجود دولة حليفة للولايات المتحدة والغرب وإسرائيل. وتطويـر واستثمار مشاعر الملايين من الأكراد، المتعاطفة مع الولايات المتحدة في مـنطقة إستراتيجية، لاسيما أن الولايات المتحدة تواجه خزينا من الكراهية المتنامية عـند الشعوب العربية. ويمضي التقرير إلى أن تشكيل الدولة الكردية المقترحة التي ستتوسـع مستقبلا لتضم مناطق الأكراد في إيران وتركيا وسوريا، يهدف أيضا إلى إيجاد حليف إستراتيجي لدولة إسرائيل يمكن أن يشكل لها عمقا سياسيا وعسكريا واقتصاديا وسوقا رائجا لبضائعها، فالأكراد - حسب التقرير - لا يتحسسون من أي انفـتاح مـع إسـرائيل، بفعل تاريخ قديم من العلاقات ومن الدعم السياسي والعـسكري للأكراد منذ عهد الزعيم الكردي ملا مصطفى البارزاني. إلى جانب تـشكيل قـوة إستراتيجية عسكرية واقتصادية لها القدرة على إيجاد توازن إقليمي حقيقي مع إيران والدول العربية وأيضا مع العراق أو ما يتبقى منه في حال أفرزت الديمقـراطية فـيه تـيارا سياسـيا متطرفا. ويسهب التقرير في سرد الضرورات الإسـتراتيجية لقـيام دولة مستقلة للأكراد في العراق، ويورد خاصة دورها في ما يـسمى بمكافحـة الإرهـاب، لاسيما بعد أن تتوسع لتصبح كردستان الكبرى ذات الـ 40 ملـيون نسمة، وعلى رقعة كبيرة من الأرض قد تصل إلى نصف مليون كيلومتر مربع.

هـذا التقرير الذي خرج من أحد مراكز البحوث الأميركية لا يبدو في نظر البعض واقعيا بالطبع في الوقت الراهن، بسبب التخبط العسكري والسياسي الذي تـواجهه الـولايات المـتحدة في العراق، لكن الكثير من تبريراته للدولة الكردية المقترحة تبدو منطقية ومقبولة، بل ومطلوبة بحسابات البراغماتية الأميركية، لاسيما إذا ما قورن بحجم الامتيازات السياسية والمنح الاقتصادية التي حصل عليها الأكراد

في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، وفي ظل التجاهل الأمريكي المتعمد لدور تركيا الإقليمي في العراق، ومنعها من تبني أي سياسات تضر بالرؤية الأمريكية الرامية إلى تنمـــية الديمقـــراطية الوليدة في كردستان العراق. وبما أن الإستراتيجيات الأميركية غالـــبا ما تبدأ من مجرد أفكار تصدر من مراكز البحوث، فلم لا يكون هذا التصور الأميركـــي غـــير الرسمي بداية لمشروع قد يأخذ بعض الوقت، لكنه ينتهي بما يبدو الآن مستحيلا؟

ولمـــاذا لا نتخـــيل إذا واقعا إقليميا جديدا تكون دولة كردية كبرى إحدى ركائزه الأساسية إذا ما اقتضته مصالح القوى الكبرى، وعمل باتجاهه الكرد بشكل وأسلوب وخبرة تتجاوز خطايا وأخطاء الماضي؟[1]

هـــذا السيناريو المستقبلي الذي قدم من دوائر أمريكية مرموقة، لم يفقد اليوم أهميـــته الاســـتراتيجية رغم مظاهر الفشل العسكري والتخبط السياسي الذي أخذ يعتـــري مشروع الاحتلال الأمريكي في العراق. وإذا كان التلاعب بخيط الطائفية، وتأجـــيج المـــشاعر القومية، قد شكل جزءا من استراتيجية الفوضى التي انتهجتها إدارة بـــوش لإشـــغال العـــراقيين في صراعات داخلية تصدهم عن المطالبة بجدولة الانسحاب العسكري، فإن استراتيجية تفعيل الملف الكردي، ورعاية الوضع الخاص الـــذي تمتع به إقليم كردستان منذ عام 1991، ظلت تمثل في الواقع العراقي الراهن استراتيجية أمريكية لا تقبل المساومة. هذا ما أكدته الرعاية التي حظي بها التحالف الكردســـتاني مـــن قبل قوات الاحتلال الأمريكي منذ سقوط بغداد وحتى الوقت الحاضـــر، فمـــساحة الـــتحالف الواسعة التي أعطتها الولايات المتحدة للأحزاب الكـــردية، والاســـتجابة لمطالبها المتعلقة بإقرار مشروع الفيدرالية، وإجراء استفتاء لضم مدينة كركوك، ودعوتها لإعادة تقسيم الثروة بين مجموعات العراق الإثنية بما يهمش سلطة الحكومة المركزية، وحصولها على مناصب سيادية مهمة في حكومات الاحتلال الأربع، فضلا عن رعايتها المتواصلة لمظاهر القوة السياسية والعسكرية التي تمـــتع بهـــا الأكراد في إقليمهم، أظهر حرصا أمريكيا على توظيف المسألة الكردية كأحـــد أوراق إنجاح مشروعها الفيدرالي للعراق. كما أظهر رغبة أمريكية جامحة بإمكانـــية تعمـــيم التجربة الكردية على أنحاء العراق الأخرى في الجنوب والوسط

(1) صلاح بدر الدين، الكرد والولايات المتحدة الأمريكية.

والاستشهاد بها على نجاعة الحل الفيدرالي للعراق الجديد[1]. لم تبخل إذاً إدارة الرئيس بوش بإعطاء الأحزاب الكردية كل ما تريد في العراق الجديد، طالما ظلوا مخلصين بل ومشاركين بقوة في سياسة التفكيك والنهب والتقسيم التي أرادتها الولايات المتحدة للعراق الجديد، باسم المشاركة الديمقراطية والحكم الفيدرالي.

المطلب الرابع: الفيدرالية ومظاهر الدعم الأمريكي

في ضوء ما تقدم، لم تعد مظاهر الرعاية الأمريكية لإقليم كردستان بحاجة إلى إثباتات، بعد أن أخذت مؤشرات القوة الكردية تتجلى في ميادين كثيرة، لعل أبرزها الجانب المالي والاقتصادي والأهم من ذلك الجانب العسكري. ففي الجانب المالي لم يعد خافيا حجم المساعدات التي قدمتها الإدارة الأمريكية للقيادات الكردية، والتي بلغت أكثر من 19 مليار دولار منذ عام 2003، حسبما ذكرت صحيفة واشنطن بوست في تقريرها الصادر في نيسان/إبريل 2007، بهدف مساعدتها على تثبيت واقعها السياسي والاقتصادي وتدريب قواتها العسكرية والأمنية في الإقليم[2]. ولم تتردد صحف أمريكية كبيرة مثل (هيرالد صن) في ذكر أن ضباطا أمنيين وعسكريين أمريكيين وإسرائيليين قاموا منذ 2003 بتدريب قوات البيشمركة الكردية على أساليب القتال في الجبال، والهبوط بالمظلات، والقتال في الأماكن الوعرة، والتدرب على أساليب حرب العصابات، بهدف تمكينها من حماية الإقليم في حالة تعرضه لهجوم من تركيا أو أي جهة يرى فيها الأكراد أنها معادية[3].

واستعراضا لمظاهر القوة العسكرية التي بات يتمتع بها الأكراد، فقد أعلن رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، وفي أكثر من مرة أن قوات البيشمركة الكردية قد أصبحت جاهزة للدفاع عن الإقليم، بعد أن تم تزويدها بأحدث الأسلحة والمعدات الكافية، وتم دمج وتعزيز كثير من وحداتها على نحو جعلها أكثر تنظيما واستعدادا[4].

---

(1) د. لقاء مكي، الدولة الكردية.. هل من فرصة؟ موقع الجزيرة نت www.aljazeera.net في 2006/5/23.

(2) د. دهام محمد العزاوي، فكرة الدولة عند الكرد وقضية الهوية، موقع الجزيرة نت www.aljazeera.net في 2006/5/23.

(3) نقلا عن موقع العراق للجميع *www.iraq4all.com*في 2007/4/28.

(4) نقلا عن موقع *Ismaily online.com* في 2008/3/17.

أمـــا في الجانـــب الاقتصادي، فقد أخذت الشركات الأمريكية والإسرائيلية والغـــربية تعـــول على الطموحات الكردية في استثمار حقول النفط المكتشفة في الإقلـــيم، بهـــدف كسب عقود استثمارها وتطويرها. فقد قامت حكومة الإقليم بتوقيع اتفاقات مع أكثر من 15 شركة أجنبية لاستثمار واستغلال أربعين بئرا نفطيا دون مـــوافقة الحكـــومة المركـــزية، ولعـــل الأخطر من تلك الصفقات النفطية والاقتصادية هي الاجتماعات التي أدارها رئيس إقليم كردستان، مسعود البارزاني، مع ممثلي شركات استشارية أجنبية وممثلي شركة (ITSC) الأمريكية لإنشاء ثلاثة سدود للتحكم في تصريف مياه نهر دجلة إلى المناطق الوسطى والجنوبية من العراق، وتلـــك الـــسدود هي سد بخمة على نهر الزاب الكبير وسد منداوة، وكذلك سد كومسبان المزمع إنشاؤه على فرع نهر باستوره، والذي سيباشر العمل بتنفيذه العام المقـــبل، بالإضـــافة إلى سدود أخرى من المؤمل تشييدها في الإقليم، كسد بأسرمة وسد كولوس وسد طق طق وسد خيتونة وسد باوتشاوار. ومن المعلوم أن حكومة إقلـــيم كردستان تحكم سيطرتها الآن على إدارة أهم ثلاث سدود في العراق، هي ســـد دربـــنديخان وسد دهوك وسد دوكان، الذي أشار ناطق باسم وزارة الموارد المائـــية في الإقلـــيم، أن الأسلوب الحالي لتشغيل سد دوكان لا يتفق مع السياسة المركـــزية لتـــشغيل منظومة الموارد المائية وتوزيعها على حوض نهر دجلة. وهو ما يهـــدد مـــستقبلا بشح الموارد المتدفقة إلى المناطق الوسطى والجنوبية من العراق(*)، ويطـــرح تـــساؤلات حول سبب قيام حكومة الإقليم بتنفيذ مشاريع عملاقة بهذا الحجـــم تـــتعلق باســـتثمار الموارد المائية والنفطية بالاتفاق مع شركات أمريكية وإسرائيلية، دون أدنى اعتبار لمصالح العراق الاقتصادية والاستراتيجية.

من المؤكد أن لتلك المشاريع الضخمة دوافع سياسية، أهمها ممارسة الأحزاب الكردية المزيد من الضغوط على أي حكومة عراقية مقبلة يمكن أن تطالب بتخفيف الـــصلاحيات الفيدرالية الكبيرة التي تتمتع بها حكومة الإقليم. ومساومة الحكومات المركـــزية بـــزيادة حصتها من الميزانية العامة مقابل السماح بتدفق المياه إلى مناطق

(*) نشير هنا إلى أن السلطات الكردية المشرفة على سد دربنديخان في السليمانية وهي من قوات الاتحـــاد الوطنـــي الكردســـتاني قد قامت بتقليل تصريف المياه إلى الأراضي الزراعية في المـــناطق التي تسكنها قبائل عربية في كركوك بهدف توليد مزيد من الضغوط عليهم ودفعهم إلى ترك أراضيهم وتوطين قبائل كردية مكانها.

العـــراق الأخـــرى، وبـــشكل يجعل مفهوم المال مقابل الماء حاضرا في أي علاقة مـــستقبلية بين الأكراد والحكومة المركزية[1]. وبلا شك فإن هذه الضغوط الكردية مـــا كانت لتأتي لولا استثمار الأحزاب الكردية لنقاط الضعف التي أفرزها العملية الـــسياسية الـــتي صـــاغت أركانها الولايات المتحدة بعد الاحتلال، وأعطت لتلك الأحـــزاب الأولوية في قيادتها، مستغلة التناقضات الكبيرة التي أفرزها تلك العملية، والخلافـــات المتجذرة بين الكتل والأحزاب العربية (الشيعية والسنية). الأمر الذي مكن تلك الأحزاب من إحكام هيمنتها على كل مفاصل الدولة العراقية، وتفكيك مؤسساتها المدنية والعسكرية وتسخيرها لتعزيز النفوذ والقوة لإقليم كردستان على حـــساب المصالح العليا للعراق. ومن يدخل محافظات إقليم كردستان ويجد سياسة الإعمـــار والاســـتثمار والاستقرار السياسي والأمني مقابل العنف والقتل والتهجير الـــذي يحصل في المناطق العربية الوسطى والجنوبية، يدرك حجم الرعاية التي توليها الـــولايات المتحدة لتطوير إقليم كردستان واتخاذه أنموذجا يمكن المحاججة بتعميمه علـــى بقية أنحاء العراق المضطربة، كما يدرك حجم الاستقلالية التي بات يتمتع بها الإقليم عن بقية محافظات وأجزاء العراق الأخرى، حتى باتت زيارة إقليم كردستان من قبل المواطنين العراقيين العاديين تناظر زيارة أي بلد آخر، إن لم تكن أصعب من حيث إجراءات الدخول والإقامة ومراجعة الدوائر الأمنية وإحضار الكفيل الكردي وغيرها من الإجراءات.

ويرســـم تقريـــر لمراسلة صحيفة ماكلوثي الأمريكية صورة سلبية لما يحدث للعـــرب العـــراقيين الذين اضطرهم ظروف العمل والتهجير الطائفي للاستقرار في إقلـــيم كردســـتان، حيث يتلقون معاملة قاسية من قبل سلطات الإقليم. فمع كل ثلاثـــة أشـــهر يقيمها المواطن العراقي العربـــي في إقليم كردستان، يتوجب عليه الـــذهاب إلى وكالـــة الأمن والاستخبارات الكردية (الأسايش) في أربيل لتسليم وثائقه وتجديدها. على أن لا يذهب لوحده، وإنما برفقة كفيل كردي يضمنه، وبعد سلـــسلة مـــن الأسئلة وشهادة من كردي له، يمنح العربـــي إذا تمت الموافقة عليه بطاقة إقامة للعيش في المدينة، ويجب تجديد البطاقة كل ثلاثة أشهر. وحتى إذا أراد

(1) طـــلال بـــركات، المـــياه فـــي أجـــندة القيادات الكردية بعد كركوك، شبكة العراق للجميع www.iraq4all.com 2007/9/26.

هذا الشخص الحائز على بطاقة الإقامة الكردية التنقل أو الذهاب إلى مدينة أخرى، فإن عليه أن يقدم كفيلا كرديا بدوره منها. وبالرغم من أن أربيل جزء من العراق، هـــذا مـــا تقوله صحيفة ماكلوثي الأميركية، فإن العراقيين العرب الذين ذهبوا إلى أربـــيل أو إلى أمـــاكن أخـــرى في كردستان، أُعلموا بأهم لا يعتبرون من التابعية العراقية، وتنقل الصحيفة عن أحد المواطنين قوله: إنهم يعاملوننا كالأجانب، وتقول صحيفة ماكلوثي، إن أكثر من 50000 من العراقيين من خارج كردستان يعيشون الآن في أربـــيل، وكل واحد منهم مسجل لدى الأسايش. وبحسب الصحيفة فإن هذه القواعد قد خلقت توترا بين الأكراد والعرب، فالعراقيون العرب متذمرون من المعاملـــة القاســـية التي يلاقونها في إقليم كردستان، وباتوا يعتبرون أنفسهم غرباء وأجانـــب، وقد شاهدت مراسلة الصحيفة كيف أن الجنود الأكراد كانوا يعاملونها بأدب واحترام حينما يعلمون أنها أمريكية، في حين يتم استجواب الشخص العراقي العربـــي بعدوانية، ويتم تفتيش سيارته وأمتعته بشكل يشابه التفتيش الذي يحصل عند دخول بلد أجنبي[1].

الواضح أن تلك المضايقات وأساليب الاستفزاز التي يلاقيها المواطن العراقي العربـــي وهو يذهب إلى المناطق الكردية، باتت أسلوبا معتادا ومتعمدا تهدف الأحـــزاب الكردية من ورائه إلى تثبيت التمايز السياسي بين كردستان ومناطق العـــراق الأخرى، مع ما يتبعه ذلك التمايز من تكريس ثقافة الكراهية للوجود العربـــــي. فالعـــراق وفقا لرؤية الأحزاب الكردية، هو مجموعة من الشعوب المتمايزة ثقافيا وقوميا، مما يستوجب اتخاذ إجراءات سياسية وثقافية تعمق هذا الفهم، وتظهر الهوية العراقية بمظهر جديد مخالف لما اعتاد عليه المواطن العراقي ســـابقا. وكمـــا قلنا، فإن هذه الرؤية الكردية لا تختلف عن الرؤية التي تحاول سلطات الاحتلال الأمريكي تقديمها عن العراق، إن لم تكن تكريساً لها، لاسيما أن الأحـــزاب الكـــردية باتـــت تعول كثيرا على الولايات المتحدة في تثبيت مرتكـــزات فيدراليتها مع ما تحمله تلك الفيدرالية من استقلالية ونفس انفصالي عن الكيان العراقي الحالي.

(1) نقلا عن شبكة الملف برس www. *aliraqpress*.com في شباط/فبراير 2008.

الأحـــزاب الكردية بدت اليوم متفائلة بمجموعة من المرتكزات السياسية التي أثـــبت واقـــع العراق الراهن أنها لا زالت عونا لها في تحقيق مشروعها القومي أو الفيدرالي، ولعل أهم تلك الحقائق، حسب الرؤية الكردية، هي التالي:

أولا: اســـتمرار بقاء القوات الأمريكية في العراق، بصيغتها المباشرة، أو عبر قـــواعد عـــسكرية، رحـــب الأكراد مرارا بإنشائها في العراق لحماية الديمقراطية ومكتـــسبات التحرير، حسب وصف الرئيس جلال الطالباني، إذ أن أي انسحاب أمريكـــي من العراق سيصيب المشروع الكردي بالشلل التام، ويفسح المجال لعودة الدكتاتورية والتوجه القومي الشوفيني للعراق وفق الرؤية الكردية. حينها سيصاب المشروع الكردي بالانتكاسة، وتصبح منجزاته السياسية والاقتصادية في مهب ريح التغييرات التي تعصف بها إرادات الدول الطامعة، وفي مقدمتها تركيا التي لن تصمد أمـــام قواتها شجاعة البيشمركة التي لا تملك إلى الآن أي مقومات حقيقية للدفاع عـــن الإقليم، فهي لا زالت قوات مدربة على حرب العصابات وخوض الهجمات التكتيكية، وليس لصد الهجمات الصاروخية والجوية والبرية التركية أو الإيرانية[1]. ولهذا تظل العلاقات مع الولايات المتحدة تمثل الأولوية المطلقة لأكراد العراق، وقد أعلـــن أكثـــر من مسؤول كردي تأييده لعقد اتفاقيات أمنية طويلة الأمد تديم بقاء القـــوات الأمـــريكية في العراق. بل إن بعضهم أعلن عن استعداد حكومة الإقليم لاستضافة قواعد عسكرية أمريكية لحماية تجربة إقليم كردستان من الفشل، وحماية الـــشعب الكـــردي من تكرار مآسي الماضي، فضلا عن توثيق العلاقات الكردية الأمريكية[2].

ثانـــيا: محاولة توظيف الوجود العسكري الأمريكي لإضعاف الموقف التركي المتـــشدد حـــيال تـــصاعد نفوذ أكراد العراق، فمن الواضح أن الولايات المتحدة تعاملـــت مع تركيا بطريقة متعالية منذ عام 2003، بسبب رفض الأخيرة المشاركة في الحرب ضد العراق، وهو ما ساهم في رفع حظوظ أكراد العراق ليكونوا خنجرا تـــستخدمه الـــولايات المـــتحدة في أي وقت تشاء لمعاقبة الحليف الاستراتيجي في

---

(1) توفيق المديني، لماذا يخشى الأكراد انسحاب الاحتلال؟ شبكة العراق للجميع *www.iraq4all.com* 2007/2/25.

(2) انظـــر تصريح قباد الطالباني، رئيس ممثلية إقليم كردستان في الولايات المتحدة، وهو نجل الرئيس الحالي جلال الطالباني في الزمان، 22 يونيو/حزيران 2007.

خاصـــرته الجنوبية. لقد ساعد الصدود الأمريكي حيال تركيا في أن يكون أكراد العــراق طرفا فاعلا في معادلة الصراع الدائر بين الحكومة التركية ومتمردي حزب العمـــال الكردســـتاني، الذي يتخذ من شمال العراق قواعد له للهجوم على معاقل الجـيش التركـــي. فبسبب الدعم والإسناد الذي قدمته الأحزاب الكردية العراقية، أصـــبحت هجمـــات الحزب مؤثرة وفاعلة في تهديد الأمن التركي. وقد عكست تهديـــدات مسعود البارزاني في نيسان/إبريل 2007، بالتدخل المباشر لدعم متمردي حـــزب العمـــال عـــوامل القـــوة التي بات يتمتع بها أكراد العراق في ظل الرعاية الأمريكية، في وقت أثارت فيه تلك التهديدات هواجس الحكومة التركية من مخاطر اســـتمرار تلك الرعاية على أمنها القومي وعلى مستقبل علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، حيث باتت تلك الرعاية تحمل أكثر من معنى للحكومة التركية، أهمها محاولة إبعاد تركيا عن تطورات الملف الكردي في العراق، حيث تحرص إدارة الـــرئيس بـــوش على ضمان تمتع الأكراد بكل مميزات مرحلة ما بعد الاحتلال في الفيدرالـــية، وتقاســـم الثروة وضم كركوك وغيرها، بهدف تأكيد ولائهم للعملية الـــسياسية المتعثـــرة في بغداد. إضافة لضمان ابتعاد دول الجوار، ومنها تركيا، عن الانغماس بتفجير الوضع في العراق وزيادة الورطة الأميركية هناك. فمن الواضح أن لتـــركيا مـــصالح أساسية وكبيرة في العراق، منها مستقبل مدينة كركوك، ووضع التـــركمان في العـــراق، ومستقبل الفيدرالية الكردية. ولا زالت الإدارة الأميركية، حـــسب الـــرؤية التـــركية، تتجاهل تلك المصالح وتتعامل بطريقة متعالية وثأرية، تستحـــضر من خلالها الإحجام التركي عن المشاركة في حرب احتلال العراق عام 2003[1]. ومـــع أن مظاهر الاحتماء الكردي بالوجود الأمريكي قد تزعزعت بعد عودة الدفء للعلاقات التركية الأمريكية، وقيام تركيا بتنسيق الموقف مع الولايات المـــتحدة، والحـــصول على معلومات استخبارية وعسكرية لضرب قواعد حزب العمـــال الكردســـتاني المتحصنين في جبال قنديل العراقية، مثلما حصل في هجوم آذار/مـــارس 2008، إضافة إلى قيام مسؤولين أمريكيين بتوجيه انتقادات للقيادات الكـــردية لتـــساهلها مـــع هجمات حزب العمال الكردستاني ضد قواعد الجيش

(1) د. دهـــام محمـــد العـــزاوي، تركيا وخيارات المواجهة مع حزب العمال الكردستاني، موقع الجزيرة نت www.aljazeera.net في 2007/6/20.

التركـي، إلا أن المـؤكد أن التزام الولايات المتحدة بحماية تجربة إقليم كردستان الفيدرالـية سيبقى رهانا أمريكيا لا يقبل المساومة، وهو ما دلت عليه زيارة نائب الـرئيس الأمريكـي ديك تشيني لإقليم كردستان في منتصف آذار/مارس 2008، ولقاؤه رئيس الإقليم مسعود البرازاني، وتأكيده في ذلك اللقاء على عمق العلاقات الأمـريكية الكـردية، ممـا يؤكد أن إنجاح تجربة الفيدرالية الكردية في العراق هو ضـرورة سياسية تحرص الولايات المتحدة على إنجاحها بل والدفاع عنها ضد أي تهديدات تواجهها.

ثالـثا: الحـصول على مدينة كركوك، حيث تعول الأحزاب الكردية على توظـيف الـتحالف مع الولايات المتحدة لتوليد المزيد من الضغوط على الأطراف العراقية الأخرى، وفرض سياسة الأمر الواقع عبر إجراء استفتاء سكاني يضم المدينة لاحقـا إلى إقلـيم كردسـتان، واستثمار مواردها النفطية الكبيرة لدعم مشروع الفيدرالـية، وتحظى الهيمنة الكردية على مدينة كركوك بتأييد أمريكي وإسرائيلي واضـح، حـيث تشير تقارير صحفية إلى أن سيطرة الأحزاب الكردية على القرار الـسياسي والأمني والعسكري لمدينة كركوك عبر مجلس محافظة كركوك وأجهزتها الأمنية والعسكرية سيتيح للولايات المتحدة إمكانية اتخاذ المدينة قاعدة تحريض ضد أكـراد سوريا وإيران، بهدف خلق الفوضى والتمرد في تلك المناطق، وتوليد مزيد مـن الـضغوط على سوريا وتليين مواقفها من الاحتلال الأمريكي للعراق، ودفع إيـران للتخلـي عن برنامجها النووي ووقف دعم المليشيات الشيعية الموالية لها في العـراق. كمـا أن الـسيطرة الكردية على موارد المدينة النفطية سيتيح للأحزاب الكـردية فرصة توقيع مزيد من عقود الاستثمار مع الشركات الأمريكية، والضغط على تركيا اقتصاديا وسياسيا عبر التهديد بقطع إمدادات النفط العراقي عن الموانئ التـركية، وتعطيل العمل به، وتوجيه الأنظار إلى تشغيل خط كركوك حيفا بهدف تليين الموقف التركي المتشدد من هيمنة الأحزاب الكردية على مدينة كركوك. وفي إطـار سياسـة خلق الفوضى والاحتراب الأهلي بين العراقيين، تغاضت الولايات المـتحدة عـن سياسـة التطهير العرقي التي قامت بها مليشيات الأحزاب الكردية لترحيل عشرات آلاف العوائل العربية والتركمانية من المدينة، وهو ما أثر في طبيعة المديـنة وتركيبتها السكانية، ويعتبر الأكراد أن ضم مدينة كركوك سيشكل نقطة

فاصلة في تحقيق مشروعهم القومي في الفيدرالية أو الانفصال، لاسيما وأن الفرصة باتـــت مواتية لهم لاستكمال السيطرة على المدينة، في ظل انشغال الأطراف العربية في صـــراعاتها السياسية وضعف الحكومة المركزية عن تبني أي قرار يحفظ للمدينة خصوصيتها العراقية.

رابعـــا: الـــتعويل علـــى إحداث المزيد من الفتنة والحرب الطائفية بين السنة والـــشيعة بهدف تشتيت الموقف العربـــي في العراق، فتركيز السياسيين الكرد على مفردات التمايز بين العرب السنة والعرب الشيعة، يراد له إحداث فرقة سياسية تديم أمـــد الانقـــسام في الشارع العربـــي، إذ أن قيام حرب أهلية بين السنة والشيعة، واســـتمرار الاصطفافات الطائفية بينهما، يتيح للأحزاب الكردية الانفراد بتشكيل العملـــية السياسية باعتبارها الطرف الأقوى الذي لم تمزقه الخلافات السياسية. وقد أكـــد أكثـــر من مسؤول كردي أن استمرار الصراع الطائفي بين السنة والشيعة ســـيعقد المـــشهد العراقي، ويدفع إلى مزيد من الانفلات والفوضى، ويضيع فرصة إقرار نموذج ديمقراطي للعراق، الأمر الذي لن يمكن الأكراد من الاستمرار في هكذا واقـــع، ممـــا سيضطرهم للانفصال وتكوين دولتهم المستقلة والمستقرة. وقد أكد مـــسعود بـــارزاني ولأكثر من مرة أن قيام حرب أهلية بين السنة والشيعة سيدفع الأكـــراد لإعـــلان استقلالهم، وهو ما يثبت أن إشعال الحرب الأهلية وإبقاء واقع الاحتقان والخلاف بين عرب العراق هو مصلحة كردية.

وقـــد دلت أعمال عنف كثيرة شهدتها الساحة العراقية على أصابع كردية في تأجـــيجها، إما لتصفية حسابات سياسية مع أطراف معادية لها في الساحة العراقية، أو لإبقـــاء حـــالات التوتر قائمة في المشهد العراقي، ولم تخل أحداث العنف التي تـــشهدها مدن العراق الشمالية مثل كركوك وديالى والموصل من الإشارة إلى دور الميشيات الكردية في تأجيجها لمصالح تخدم خطط الأحزاب الكردية في تلك المدن.

إن غـــياب أفـــق سياســـي لعراق ديمقراطي موحد في الذهنية الكردية جعل الأبواب مشرعة أمام القيادات الكردية لتبني جميع الخيارات التي تتيح لها الاحتفاظ بمكاسبها القومية، ولا شك أن التعويل الكردي على التحالف مع الولايات المتحدة قد أكسب الأكراد قوة وثباتا في الساحة العراقية، ولكنه بكل تأكيد لم يعطهم أفقا جيدا لقراءة أحداث التاريخ أو استذكارها على أقل تقدير، فوضع البيض الكردي

في السلة الأمريكية قد جر على الأكراد مساوئ تاريخية كثيرة، وسيجر عليهم مساوئ أكبر، أوضحها على الإطلاق أن الولايات المتحدة لا زالت غير مقتنعة، أو ربما مترددة، بشأن قيام دولة كردية مستقلة عن العراق، يمكن أن تؤجج أبعاد الصراع الإقليمي، وتفتح الأبواب أمام حروب مستقبلية تستنزف قدرة الولايات المتحدة ورؤيتها لعراق فيدرالي مؤدلج وفق الرؤية الأمريكية. لقد أنفقت الولايات المتحدة مئات المليارات، وجندت مئات آلاف الجنود لاحتلال العراق وإعادة صياغة وضعه السياسي والاقتصادي بما يؤمن لمشروعها الإقليمي والعالمي النجاح والثبات، وهي لن تسمح للأحزاب الكردية بتجاوز المسارات المرسومة لها في لعبة الفوضى والاحتلال الجارية للعراق. ولهذا فإن من المرجح سياسيا أن تستمر الرعاية الأمريكية للمكاسب الكردية في الفيدرالية، وإعطاء الأكراد صلاحيات أوسع لإدارة إقليمهم، بشكل يعبر عن خصوصيتهم القومية، دون السماح بتطوير تلك المكاسب إلى أمداء أبعد. إن تلك الرؤية الأمريكية ستبقي بعض مفاتيح حل المسألة الكردية في يد الإدارة الأمريكية لإغراء الأكراد وتهديد العرب في آن واحد، وفق أسلوب العصا والجزرة الذي تتبعه الولايات المتحدة مع حلفائها وأعدائها. فالمسألة الكردية ستبقى دون حل نهائي يرضي طموحات الأكراد القومية في دولة مستقلة، وبالتالي ستبقى ورقة ضغط لمقايضة أي حكومة عراقية مقبلة قد تجنح نحو مطالب وطنية تضر بالمشروع الأمريكي في العراق. كما أنها ستكون وسيلة مهمة لتهديد دول الجوار، لاسيما تلك التي رفضت التماهي مع مشروع الاحتلال الأمريكي للعراق كتركيا، أو تلك التي تقاوم ذلك المشروع مثل سوريا وإيران، فأي تأييد أمريكي لمطالب أكراد العراق سيخلق بالقطع تهديدا لاستقرار تلك الدول التي أخذت مطالب الأكراد فيها بالنمو يوما بعد آخر.

الفصل الرابع

الموقف الإقليمي من الفيدرالية

لم يـــنج الأكراد من لعبة التوظيف الإقليمي لخلق الاضطراب وعدم الاستقرار في هذه الدولة أو تلك من الدول التي تقاسمت هموم المسألة الكردية، إذ سعت دول الإقلـــيم (تـــركيا، إيران، سوريا، العراق) إلى استخدام الورقة الكردية للمساومة والضغط المتبادل كلما ساءت العلاقات المشتركة بينهم. ويبدو، من المفارقات، أن المـــسألة الكردية كانت من أكثر القضايا توحيدا لجهود الدول الإقليمية المتجاورة، إذ شـــكل هدف منع الأكراد من الانفصال أو الحصول على الحكم الذاتي وإثارة التوتر على الحدود المشتركة القاسم الذي وحد جهود تلك الدول منذ استقلالها إلى الـــيوم، رغم أن ذلك لم يمنع التوظيف المنفرد للمسألة الكردية لتحقيق مصالح آنية لهـــذه الدولـــة أو تلـــك مـــن الدول التي شغلتها خلافاتها الحدودية، وتناقضاتها الأيدلوجـــية، وارتـــباطاتها الخارجـــية من إيجاد حل إقيمي، يمنع التوظيف المتبادل للمـــسألة الكردية، ويحلها بشكل إنساني وعادل يوقف تداعياتها على الأمن الوطني لـــتلك الدول. وقد أخذت الهواجس الإقليمية حيال المسألة الكردية تتصاعد بعيد الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان/إبريل 2003، فما حظي به الأكراد من رعاية أمريكية مكنتهم من إبراز هويتهم القومية وحضورهم السياسي في المشهد العراقي الجديـــد، أثار حفيظة دول الجوار، وخصوصا تركيا، وصعد من ردود أفعالها حيال إمكانية انتقال عدوى التجربة الكردية إلى أقاليمها المضطربة، لذا شكل الموقف من تطلعات أكراد العراق هاجسا أمنيا وسياسيا، أقلق دول الجوار وحفزها للتعاطي مع أي توجه يكبح جماح أكراد العراق ويحول دون تصاعد مطالبهم القومية.

المبحث الأول: تركيا وهواجس الدولة الكردية

شاركت تركيا العراق سلبيات المسألة الكردية منذ تأسيسها مطلع العشرينات مـــن القرن المنصرم إلى يومنا هذا، وقد ساهمت المخاطر التي ولدتها تلك المسألة في

تلاقـــي سياسات الدولتين لاحتواء الآثار السلبية على أمنهما الوطني، حيث شهد تاريخ الدولتين تعاونا في مراحل كثيرة، لعل أهمها عام 1937، حينما وقّع الطرفان ميـــثاق ســـعد أباد الذي يكافح عمليات الأكراد المسلحة على جانبـــي الحدود المـــشتركة للدولـــتين، كذلك عام 1955، حينما دخلت الدولتان في حلف بغداد، فـــضلا عـــن الاتفاق الشهير عام 1984، والذي سمح لقوات البلدين بالدخول إلى عمق الأراضي المشتركة لمكافحة العمليات المسلحة للأكراد(1).

ورغـــم التحفظات التي أبدتها تركيا حيال منح العراق أكراده حكما ذاتيا يعترف بخـــصوصيتهم القومـــية، إلا أن العلاقات بين الطرفين استمرت نظرا لحجم العلاقات الاقتصادية والسياسية التي ربطت الجانبين، والتفهم التركي لطبيعة الظروف التي دفعت العـــراق إلى إصدار بيان الحكم الذاتي عام 1970، إلا أن نقطة الافتراق بينهما قد بدأت مـــع الحرب الأمريكية على العراق عام 1991، حيث ظهرت بعد انتهاء الحرب معالم سياســـة تركية تقوم على ضرورة ملء الفراغ الأمني والعسكري الذي حصل في شمال العـــراق جراء انسحاب القوات العراقية من هناك، وتلافي تأثيره على أمن تركيا القومي في المـــناطق الكردية المضطربة في جنوبها الشرقي(2). بالتأكيد كان التعاطي التركي مع الـــسياسة الأمـــريكية في العراق بعد انتهاء العمليات العسكرية في آذار/مارس 1991، يعكـــس رغـــبة تـــركية في لعب دور مؤثر في الترتيبات الأمنية والسياسية التي أعدتها الـــولايات المـــتحدة للمـــنطقة بعد تدمير قدرات العراق وتراجع دوره الإقليمي. وقد عكس في حينه قلقا تركيا من انعكاس التطورات الخطيرة التي حصلت في شمال العراق على أمنها القومي(3)، فطيلة ثلاثة عشر عاما من الانفصال الحقيقي عن العراق بعد عام 1991، تمكـــن الأكـــراد من تجسيد هويتهم الثقافية وشخصيتهم القومية، عبر مظاهر مخـــتلفة: مـــن حكومة، وبرلمان، ومليشيات عسكرية، وعلم خاص، وميزانية مستقلة، أظهـــرت مخـــاوف حقيقية للحكومات التركية من تأثير تلك التطورات على وضعها

(1) د. أحمـــد نـــوري النعيمـــي، القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار العربي، دراسات دولية، السنة السابعة، العدد 20، 2003، 16.

(2) د. وصـــال العـــزاوي، المتغير الكردي في علاقات تركيا بدول الجوار الجغرافي، دراسات الشرق الأوسط، العدد 10، 1998، 312.

(3) M.B.Aykan, *Turkeys Policy in Northern Iraq, 1991 1995, Middle Eastern Studies, 32, (1996): 343.*

الكـــردي المضطرب، حيث يخوض الجيش التركي منذ 1984 حربا شرسة ضد مقاتلي حـــزب العمال الكردستاني، كلفت الميزانية التركية ما يقرب من 8 مليار دولار سنويا، فضلا عن الآلاف من الخسائر البشرية.

ورغـــم أن الحكـــومة التـــركية تمكنت من القضاء على تمرد حزب العمال الكردســـتاني، واعتقال زعيمه عبد الله أوجلان في شباط/فبراير 1999، إلا أن هذا الحـــزب ظـــل يحتفظ بقواعد للتمركز والتدريب في شمال العراق ومهاجمة الجيش التركي. ولهذا شكل التخوف التركي من استمرار الفراغ الأمني والسياسي في شمال العـــراق، دافـــع أنقرة لتبني استراتيجية متعددة الأبعاد، يتركز شطرها الأول على الاســـتمرار في مهاجمة قواعد الحزب في شمال العراق، وإقامة شريط حدودي عازل مع العراق يمنع تسلل مقاتلي الحزب إلى الأراضي التركية[1]، في حين يركز شطرها الـــثاني علـــى فتح قنوات اتصال للحوار والتنسيق مع الأحزاب الكردية العراقية، واســـتمالتها بـــل والتحالف معها أحيانا لتنفيذ مهمة محاصرة وإنهاء وجود مقاتلي حـــزب العمـــال في شمال العراق، ولم تخف تركيا خوفها من أن بقاء المنطقة تحت هيمـــنة الأحـــزاب الكـــردية ســـيجعلها قنـــبلة قابلة للانفجار. أما البعد الثالث للاستراتيجية التركية فقد ركز على استمرار التعاون مع قوات التحالف الأمريكي البريطاني الفرنسي لحماية ما سمي حينها بالمناطق الكردية الآمنة في شمال العراق من الحكومة العراقية، وهي العملية التي عرفت بتوفير الراحة Provide Comfort.

لم يكن أمام تركيا طيلة الثلاثة عشر سنة قبيل الاحتلال الأمريكي للعراق من خـــيار سوى المحافظة على تلك الثوابت، وعلى نحو يمنع انعكاس تداعيات الوضع المضطرب في شمال العراق على أمنها القومي، إذ إن تطور الأحداث في شمال العراق باتجـــاه ظهـــور دولة كردية تعيد تقسيم العراق، وتسمح بهيمنة كردية على مدينة كـــركوك الغنـــية بالنفط وعلى التركمان فيها، سيخلط الأوراق التركية ويضعف جهودها في الحفاظ على العراق موحدا[2].

(1) د. دهـــام محمـــد العزاوي، المسألة الكردية في العلاقات العراقية التركية وأثرها في الأمن القومي العربي، شؤون عربية، العدد 120، 2004، 200.

(2) محمـــد نـــور الدين، النتائج والتداعيات تركيا، منشور في مجموعة باحثين، احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، 408.

ولهـذا كان التخوف التركي من تفكيك العراق، وقيام واقع انفصالي كردي في شمـال العـراق في مقدمة أسباب الاندفاع الفاتر للحكومة التركية للتعاطي مع الدعـوات الأمـريكية للمشاركة في احتلال العراق وإسقاط نظامه السياسي عام 2003، لا سـيما وأن الولايات المتحدة لم تقدم ضمانات كافية للحكومة التركية بشأن مستقبل الأكراد في العراق، فضلا عن أن المعارضة القوية التي أبداها الشارع التركـي حيال المشاركة في الحرب قد شكلت مانعا أمام إحجام الحكومة التركية للتعاطي معها[1].

علـى أية حال، فتح رفض تركيا، في آذار/مارس2003، نشر قوات أمريكية علـى أراضيها لمهاجمة العراق من ثغوره الشمالية الباب أمام تداعيات مؤثرة على الـسياسة التـركية، سواء على صعيد ثوابتها في العراق أو على مستوى علاقاتها المتميـزة مع الولايات المتحدة[2]، فقد دفع احتلال العراق إلى ظهور الأكراد على مـسرح الأحـداث الـسياسية، فأصبحوا جزءا مهما في تشكيل المعادلة العراقية، وانتعشت مطالبهم بالفيدرالية وضم مدينة كركوك، واحتفظوا بمليشياهم المسلحة، وحـصلوا علـى كـثير من الوزارات السيادية في الحكومات العراقية التي شكلها الاحـتلال. و لم تعبأ الولايات المتحدة لسياساتهم الاستحواذية ولممارساتهم في تغيير الطابـع الديمغـرافي لمدينة كركوك، وطرد الآلاف من سكانها العرب والتركمان، وأخـذت الـولايات المتحدة تتجاهل الدعوات التركية بخصوص احتمال انتقال عدوى التغيير إلى أراضيها الكردية، ولاسيما أن شمال العراق ظل يحتضن أكثر من 5000 مقاتـل لحزب العمال الكردستاني، بقيت الإدارة الأمريكية تماطل في تحجيم دورهم أو طردهم.

أمـا علـى المستوى الاقتصادي، فقد استُبعدت الشركات التركية عن عقود إعـادة إعمار العراق التي أبرمتها سلطات الاحتلال مع الشركات الأجنبية، وتعثر خـط نقل النفط العراقي التركي عن الضخ بعد تفجيرات متتالية تعرض لها. وتحوم شـكوك حـول دور أمريكي مؤثر في هذا الجانب بالتعاون مع إسرائيل والفصائل

(1) محمد نور الدين، النتائج والتداعيات تركيا، ص 416.

(2) د. سعدي كريم ود. محمد اغنية، احتلال العراق وتوجهات السياسة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد، دراسات، العدد 14، السنة الرابعة، 2004، 21.

الكردية، بهدف إحياء خط أنبوب كركوك حيفا، ومعاقبة تركيا، وتوليد مزيد من الضغوط الاقتصادية عليها. لقد وجدت تركيا نفسها في المحصلة خاسرة من حرب لم تشارك فيها، وزادت قناعتها بأنها أخرجت عنوة من المعادلة الإقليمية بصورة شبه كاملة وعلى الصعد السياسية والعسكرية والاقتصادية[1]، فالحكومة الأمريكية قد بنت حاجزا حول العراق منعت الحصان التركي من تجاوزه دون موافقتها. أما الحكومات العراقية التي أنشأتها الإدارة الأمريكية، فقد باتت ذات توجهات متعارضة مع سياسات تركيا القديمة حيال العراق، إذ أن الغلبة فيها للأكراد، الخصم التقليدي لتركيا، والشيعة الذين يمثلون الامتداد المذهبي لإيران الصفوية.

لقد دفع الخروج التركي من المعادلة العراقية بالحكومة التركية إلى محاولة إعادة تقييم سياساتها السابقة، ورأب الصدع الذي خلفته معارضتها للمشاركة في حرب العراق على العلاقات التركية الأمريكية[*]، فلعبة المصالح لم تلغ إدراك الطرفين لإبقاء خيط التواصل بينهما ممتدا، ولاسيما مع المأزق الكبير الذي أخذت تواجهه الولايات المتحدة بعد أشهر من احتلالها للعراق، إثر تصاعد أعمال المقاومة المسلحة وازدياد أعداد القتلى والجرحى في صفوف القوات الأمريكية، حيث دفع ذلك بالإدارة الأمريكية والحكومة التركية إلى التقارب ثانية بهدف توحيد المواقف. وقد شكلت زيارة وزير الخارجية التركي عبد الله غول لواشنطن في تموز/يوليو 2003 أول محاولة لكسر الجليد بين الطرفين، في تلك الزيارة طلب وزير الخارجية الأمريكي كولن باول من نظيره التركي السماح بتقديم مساعدات عسكرية لوجستية للقوات

---

(1) نزار آغري، الأكراد والفيدرالية في العراق، الحياة، 22 كانون الثاني/ديسمبر 2004.

(*) إن افتراق السياستين التركية والأمريكية في الشأن العراقي لم يخفف أو يلغي تلاقي مصالح الطرفين في أكثر من قضية، فبالنسبة لتركيا ظلت الحاجة قائمة للدعم الأمريكي في القضية القبرصية والخلافات مع اليونان وأرمينيا وفي تسهيل الدخول إلى الاتحاد الأوربي ومواجهة النشاطات الأصولية المهددة للنظام العلماني.

أما بالنسبة للولايات المتحدة، فتتركز الحاجة إلى تركيا لترسيخ النفوذ الأمريكي في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى وأفغانستان، فضلا عن أن وجود نظام علماني (ديمقراطي) في بلد مسلم وسيطرة حزب إسلامي معتدل مثل حزب العدالة والتنمية، يمثل أنموذجا تقدمه الولايات المتحدة في مرحلة طرحها لشعارات نشر الديمقراطية والحرية في العالمين العربي والاسلامي، كما باتت تركيا العضو في حلف شمال الأطلسي أكثر من ضرورة في مرحلة بسط الهيمنة الأمريكية على العالم وعلى منطقة الشرق الأوسط. أنظر محمد نور الدين، النتائج والتداعيات تركيا، 420.

الأمـــريكية في العـــراق بهدف مساعدها في حفظ الأمن المنفلت في العراق، مقابل الـــتعهد بـــتقديم قـــروض لتركيا تصل إلى 8.5 مليار دولار، وزيادة التنسيق معها لمكافحـــة نـــشاطات حـــزب العمال الكردستاني في شمال العراق[1]. كانت تلك الـــصفقة بمـــثابة نجاح للطرفين، ظهرت ثمارها لاحقا بموافقة تركيا في شباط/فبراير 2005، لتقديم تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية وإقامة مراكز للنقل في قاعدة أنجـــرليك التركية، بعدها أخذت الزيارات المتبادلة للمسؤولين الأتراك والأمريكان، ولاســـيما زيارة الرئيس بوش ووزيرة خارجيته كونداليسا رايس في منتصف عام 2006، توحـــي باحتمالـــية عودة التعويل الأمريكي على تركيا للعب دور في حل معضلتها المتصاعدة في العراق، جراء تصاعد أعمال المقاومة ضد القوات الأمريكية مـــن خـــلال استثمار علاقاها المتميزة ببعض الأطراف السنية المتنفذة[2]. في تلك الـــزيارة حـــاول الرئيس الأمريكي طمأنة الشريك التركي من خلال رفضه فكرة تقـــسيم العراق، مشددا على أن تركيا شريك فاعل للولايات المتحدة في المنطقة، تلـــك التطميـــنات أكـــدها بـــوش ثانية في لقاء مع قناة فوكس نيوز في تشرين الأول/أكتوبر 2006، جدد فيها رفضه أيضا تقسيم العراق مخافة تأثير أكراد العراق علـــى تـــركيا، كانـــت تلـــك التـــصريحات مطمئنة بلا شك لتركيا، ولتحالفها الاســـتراتيجي مـــع الولايات المتحدة، بالرغم من أن البعض شكك في أهمية تلك التـــصريحات على اعتبار أنها جاءت على خلفية الإخفاق العسكري والأمني الذي تواجهه القوات الأمريكية، ورغبة إدارة بوش في إشراك دول الجوار في حل الأزمة العـــراقية، و لم يـــأت بناء على اعتراف أمريكي بحقيقة الثقل التركي في المنطقة[3].

عمـــوما كـــان مـــن مؤشرات التلاقي الأمريكي التركي أن برزت جملة معطيات سياســـية، أهمها اعتراف الحكومة التركية بالحكومات الأربع التي شكلها الاحتلال الأمريكـــي في العراق، وإقرارها بالدستور العراقي على ما فيه من اعترافات صريحة بفيدرالية الأكراد، وبإجراء استفتاء في كركوك وفقا للمادة (140)، وتجاهله لدور التـــركمان في الواقـــع العراقي الجديد، إضافة لاستقبال المسؤولين العراقيين بجميع

(1) محمد نور الدين، النتائج والتداعيات تركيا، ص 420.
(2) السفير، 10 فبراير-شباط 2005.
(3) محمد نور الدين، أي سياسة تركية تجاه العراق، الشرق، 12 آذار/مارس 2006.

مـــستوياتهم، وعقد اتفاقيات أمنية واقتصادية معهم، وتنسيق المواقف حيال قضايا تـــشغل اهـــتمام الأتراك، وفي مقدمتها تصاعد نشاطات حزب العمال الكردستاني وإخلاء مواقعه من كردستان العراق[1].

أثمر الاقتراب التركي من المشهد العراقي كذلك عن اعتراف الحكومة التركية بواقـــع إقليم كردستان، وبواقع التحالف الأمريكي الكردي كمتغير مهم ومؤثر في تفاعلات الشرق الأوسط آنيا ومستقبليا، فضلا عن الاعتراف بالدور الذي بدأت تلعبه حكومة كردستان في تفاعلات المنطقة، وهو ما يمكنها من لعب دور في حل مـــشكلة مقاتلـــي حزب العمال، وبتسوية قضية كركوك وفق أسس عادلة تضمن حقـــوق التـــركمان فيها. ولأول مرة يعترف رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغـــان عـــن استعداده للقاء مسعود بارزاني إن كان ذلك سيساعد على حل مـــشكلة حـــزب العمال الكردستاني[2]. خلال تلك التطورات، سمحت الولايات المـــتحدة، ولأول مـــرة منذ الاحتلال الأمريكي للعراق، للقوات التركية بدخول الأراضي العراقية في شباط/فبراير 2008، لملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني في شمـــال العـــراق، وتخـــريب معسكراته، وقتل كثير من عناصره، وقدم الجيش الأمريكي معلومات استخباراتية مهمة للجيش التركي عن مواقع المتمردين الأكراد، وفتحت سلطات الاحتلال الأمريكي المجال الجوي في شمال العراق أمام سلاح الجو التركـــي لتنفيذ غاراته، وذلك بمقتضى الضوء الأخضر الذي منحته واشنطن لتركيا بعد لقاء رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان والرئيس الأمريكي في تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

بالقطع لم يكن الهجوم التركي في شمال العراق يستهدف مواقع حزب العمال فحـــسب، فقـــد أرادت أنقرة تحقيق أهداف أخرى غير معلنة، لعل أبرزها سياسيا إثـــارة المـــشاكل والأزمـــات لحكـــومة إقليم كردستان العراق، وتخريب تجربتها الـــسياسية، وإضـــعاف قـــدرات حكومة مسعود البارزاني في السيطرة على شمال العـــراق، وبمـــا يساعد على إسقاط مشروعها لضم كركوك إلى الإقليم فضلا عن

---

(1) نقلا عن خورشيد دلي، كيف ستتصرف تركيا إزاء العراق الجديد، البيان 19 شباط/فبراير 2005.

(2) د. دهـــام محمـــد العـــزاوي، تركيا وخيارات المواجهة مع حزب العمال الكردستاني، موقع الجزيرة نت www.aljazeera.net في 2007/6/20.

رســـالة أخرى لأكراد العراق فحواها أن العلاقات التركية الأمريكية قد عادت إلى ســـابق عهدها، وأن اهتمام إدارة بوش بتطوير تجربة إقليم كردستان لن تكون على حساب علاقاتها المتينة مع تركيا. بالقطع لم تكن الولايات المتحدة بعيدة عن التقاط إشـــارات الاجتـــياح التركي، فرغم تأييد واشنطن للعمليات العسكرية التركية، وتقـــديمها معلـــومات استخبارية للجيش التركي، بل وانتقادها أيضا لأداء أكراد العراق وتساهلهم مع نشاطات حزب العمال الكردستاني، إلا أن الولايات المتحدة أظهرت للحكومة التركية أنها غير موافقة على خططها العسكرية لتهديد الاستقرار في كردســـتان العـــراق وتقويض الجهود الأمريكية لبناء تجربة ديمقراطية في عموم العـــراق وفي كردستان بوجه خاص، ولذلك جاء الرد الأمريكي سريعا على لسان الرئيس بوش بضرورة سحب تركيا قواتها مباشرة من شمال العراق.

لم يكن التحذير الأمريكي لأنقرة يحمل لغة تهديد فحسب، بل اشتمل كذلك على رسالة سياسية أرادت واشنطن إيصالها إلى أنقرة، مفادها عدم المساس بتجربة إقلـــيم كردستان، فأي حل عسكري تركي لن يكون على حساب أكراد العراق. رســـالة ربمـــا يكون وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس قد نجح في إيصالها إلى المـــسؤولين الأتـــراك في أواخـــر آذار/مارس 2008، واشتملت كذلك على دعوة للحكـــومة التـــركية بضرورة تبني استراتيجية شاملة لتسوية الأزمة الكردية بشكل نهائـــي، عبر مبادرات سياسية واقتصادية، مؤكدا أن اجتياح شمال العراق عسكريا ليس كافيا لإنهاء المشكلة مع متمردي حزب العمال، وإنما على تركيا أن تتعامل مع الأسباب والعوامل التي تدفع أكرادها للتعاطف مع حزب العمال[1]. من المؤكد أن تلك الرسالة حملت مضامين قوية للحكومة التركية من أن التعاون الأمريكي معها ســـيبقى محصورا في نطاق تضييق الخناق على نشاطات حزب العمال، ولن يطال استراتيجية الولايات المتحدة وتعهداتها الأمنية بحماية إقليم كردستان ورعاية وضعه السياسي والاقتصادي الخاص. وهنا نذكر مرة أخرى بالتوصيات التي قدمتها ورقة بول مايكل فيبـــي حول ضرورة طمأنة الولايات المتحدة للحليف التركي، فها هي الولايات المتحدة تتعهد لتركيا بمكافحة إرهاب حزب العمال الكردستاني، وضرب قـــواعده في إقلـــيم كردستان، وتجفيف منابع الدعم العسكري والمالي له، وتبادل

(1) الخليج 3 آذار/مارس 2008.

المعلومات الاستخبارية مع تركيا لملاحقة عناصره، إلا أنها بالقطع لن تعطي لتركيا أي تعهدات بإنهاء تجربة إقليم كردستان الفيدرالية في شمال العراق، فقد باتت تلك التجـــربة من المحرمات الأمريكية التي يصعب على تركيا تجاوزها أو المطالبة بإلغائها أو إضعافها. صحيح أن الولايات المتحدة تنظر إلى تركيا كحليف استراتيجي مهم في المـــنطقة، وصـــحيح كذلك أن الصراع الأمريكي الإيراني المشتعل على أرض العـــراق أعـــاد أهمية التحالف التركي الأمريكي لمواجهة النفوذ الإيراني المتزايد في العـــراق، وتـــوفير غطاء تركي لأي ضربة أمريكية محتملة ضد إيران، إلا أنه يبقى لخـــصوصية التجربة الكردية في العراق وحرص الولايات المتحدة على إنجاحها، أثر في مـــنع دول الجوار، بما فيها تركيا، من تخريبها أو إلغائها وهو ما أثبتته السنوات الماضية. لقد باتت هناك خطوط حمراء لم يعد بإمكان تركيا تجاوزها، وهذا الواقع قـــد يصيب تركيا بالإحباط ثانية من السياسة الأمريكية المتبعة حيال أكراد العراق، ولكن من المفيد للحكومة التركية أن تبحث عن وسائل جديدة لتطوير تعاملها مع هذا الواقع الجديد قبل فوات الأوان.

المبحث الثاني: إيران بين تطلعات الشيعة وفيدرالية الأكراد

اتـــسمت العلاقـــات العراقية بتاريخ طويل من التعقيد والعداء، ولعل المسألة الكـــردية كانت في جزء كبير منها إحدى أسباب ذلك التعقيد، لاسيما في العهود الجمهـــورية التي شكل التباين السياسي والأيديولوجي أحد أبرز معالم التقاطع مع نظـــام الـــشاه في إيران، ولذلك فإن مراجعة علاقات الدولتين في العهد الملكي لا يظهـــر تـــصادما ملموسا، بل يبرز تعاونا واضحا في حل إشكالية المسألة الكردية، كمـــا حـــصل في ميثاق سعد آباد عام 1937، والذي جمع أيضا تركيا وأفغانستان لمكافحة النشاطات التخريبية على الحدود بين الأطراف الموقعة على الميثاق وكذلك حلف بغداد عام 1955[1]. إلا أن التباين في مواقف الطرفين قد أخذ يظهر مع قيام ثـــورة 14 تموز/يوليو 1958، وتبنيها لسياسات يسارية معادية للغرب وحلفائه في المـــنطقة، حـــيث ازدادت خشية شاه إيران من أن تؤدى الثورة إلى توسيع ظاهرة

(1) د. دهام محمد العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي، دار وائل، عمان، 2003، 228.

الأنظمة الراديكالية العربية المتحالفة مع نظام جمال عبد الناصر في مصر لمحاصرة التطلعات الإيرانية في المنطقة، وقد تصاعد التوجه الإيراني مع وصول حكومة البعث إلى السلطة عام 1963، حيث بدأت إيران وبصورة عملية تقديم المساعدة للأكراد بهدف إضعاف الحكومة العراقية الجديدة وعرقلة جهودها لتعزيز جبهتها الداخلية.

وخلال ربيع 1966 اضطرت الحكومة العراقية لمباشرة المفاوضات مع إيران بغية الوصول إلى حل لقطع العون عن المتمردين الأكراد، إلا أن جهودها لم تفلح في هذا الاتجاه[1]، ومع وصول حزب البعث مرة أخرى إلى السلطة عام 1968، وتبنيه لشعارات قومية، وظهور بوادر الانسحاب البريطاني من الخليج عام 1971، وتطلع الشاه لخلافة الدور البريطاني، وازدياد المعارك بين الكرد والحكومة العراقية، تضاعفت المعونات الإيرانية للكرد حتى عام 1970، حينما وقعت الحكومة العراقية والملا مصطفى البرزاني اتفاق 11 آذار/مارس 1970، والذي سمح للأكراد بممارسة الحكم الذاتي في مناطقهم الشمالية، حيث توقفت المساعدات الإيرانية مؤقتا، لكنها سرعان ما عادت وبقوة مع دخول إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية على خط الدعم للمتمردين الأكراد، بعدما استطاع شاه إيران إقناع الإدارة الأمريكية من أن مساعدة الأكراد باتت ضرورة لازمة لإجهاض طموحات حكومة البعث ومواقفها العدائية لإيران والولايات المتحدة وإسرائيل، والتي تمثلت في تأميمها للنفط العراقي، وطرد الشركات الأمريكية والغربية من العراق، ومطالبتها إيران بالانسحاب من الجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى)، والقيام بتقديم الدعم والإسناد للجهد العربي في حرب أكتوبر1973[2].

لقد كان سعي الشاه منصبا على ضرورة استنزاف قدرات العراق وإجباره للرضوخ للإرادة الإيرانية المتعلقة بالسيادة على الخليج العربي وترسيم الحدود مناصفة في شط العرب، ولهذا لم يكن الأكراد يمثلون لشاه إيران أكثر من خنجر يدسه في الظهر العراقي، أو على حد تعبير الكاتب الأمريكي جوناثان راندال ورقة

(1) د. سعد ناجي جواد، الحركة القومية في إيران، منشور في مجموعة باحثين، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في العالم الثالث، بغداد: مركز دراسات العالم الثالث 1989، 52.

(2) David McDowell, *A Modern History of the Kurds, 10.*

لعب (Play Card)، احتفظ بها الشاه لليوم الذي مكنه من مبادلتها مع العراق، ذلك البلد الذي أخذ ينمو لديه تيار معاد لإيران ولتطلعاتها الإقليمية في المنطقة[1].

لقــد كانت رؤية الشاه حيال الأكراد واضحة حينما صرح في مقابلة له مع الأســتاذ محمد حسنين هيكل أنه لم يكن يرغب في مساعدته لأكراد العراق بعث الــشعور القومي الكردي، فلدى إيران أقلية كردية كبيرة على حد تعبيره: (لكنني أردت أن أصفع الحكومة في بغداد على وجهها، لقد كلفتنا عملية كردستان 300 ملــيون دولار)[2]. ولــذلك مــا إن حلت لغة المصالح، حتى تخلى الشاه عن دعم الأكــراد، وألقى بهم جانبا حينما وقع مع الحكومة العراقية اتفاقية الجزائر عام 1975، الــتي وضعت نهاية للمشكلات السياسية بين العراق وإيران، وشكلت بداية مهمة لوقف الدعم الإيراني للحركة الكردية، مما أدى إلى انهيارها وهروب قادتها إلى إيران ومــن ثم إلى الــولايات المتحدة، فانتهت بذلك مقاومة الأكراد بكارثة حلت بهم وبنقاط عدة سجلها شاه إيران على حسابهم ولقاء دمائهم[3].

لقــد أتاحت الحرب العراقية الإيرانية في أيلول/سبتمبر 1980 فرصة للحكومة الإيرانية الجديدة التي تسلمت الحكم في شباط/فبراير 1979، لمعاودة توظيف المسألة الكــردية كأحد نقاط المواجهة مع العراق، حيث شهدت تلك الحرب تقديم إيران الــدعم المــالي والعسكري للأكراد، وتسهيل استخدام أراضيها كقاعدة انطلاق لضرب مواقع الجيش العراقي في مدن متعددة.

كــان ضــغط الحــرب العراقية الإيرانية يجبر حكومة بغداد على تخفيف وجــودها العــسكري في كردستان، ولأجل الحصول على تعهد كردي بعدم مــساعدة الجــيش الإيراني في هجماته على قطاعات الجيش العراقي، اضطرت حكومة الرئيس صدام حسين في كانون الأول/ديسمبر 1983، وبمبادرة من عبد الــرحمن قاسملو، رئيس الحزب الديمقراطي الكردي الإيراني الذي كان العراق يــساعده، إلى قــبول معاودة التفاوض مع الأكراد، ولكن هذه المرة مع السيد جلال الطالباني، الذي استغل انشقاقات الحزب الديمقراطي الكردستاني وضعف

(1) Randall, *After such knowledge*, 47.

(2) محمد حسنين هيكل، الحل والحرب، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1988، ط7، 140.

(3) د. دهام محمد العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي، 229.

قـــياداته ليقدم نفسه كممثلٍ وحيد للأكراد، إلا أن تعثر إدخال مدينة كركوك في مـــناطق الحكم الذاتي، دفع إلى نهاية سريعة للمفاوضات وعودة قوية للدعم الإيراني للأحزاب الكردية[1].

مع انتهاء حرب الخليج الثانية عام 1991، وما نجم عنها من انهيار قوة الجيش العراقـــي، ظهـــرت تطلعـــات إيرانية واضحة لتحقيق مكاسب سياسية، كان في مقدمتها قيام إيران بدعم الاضطرابات وأعمال العنف التي قامت في المناطق الجنوبية والـــشمالية مـــن العـــراق في الفترة التي أعقبت انسحاب العراق من الكويت في آذار/مارس 1991.

ورغم انتهاء المشكلة الطائفية في الجنوب، فإن المشكلة الكردية ظلت تشكل أهـــم المحاور التي سعت إيران إلى استثمارها بشكل سلبـــي دون أي رؤية للتلاقي مع الجانب العراقي لحل الإشكاليات الناجمة عنها، حيث أخذت إيران تبرر لنفسها الـــتدخل المـــستمر في شمال العراق بذريعة حماية أمنها القومي من تداعيات الفراغ الأمـــني الـــذي عاشته المنطقة الشمالية من العراق، وبحجة مكافحة وجود الحزب الديمقراطـــي الكردســـتاني الإيـــراني، الذي يتخذ من شمال العراق قاعدة لعملياته العـــسكرية ضـــد الجيش ومراكز الحكومة الإيرانية، ولعل أهم التدخلات هي التي حصلت في آب/أغسطس 1996. ففي ذروة الصراع بين الفصائل الكردية العراقية، قامـــت القوات الإيرانية بالتدخل تحت غطاء مساندة ميليشيا جلال الطالباني ضد ميليـــشيا مسعود البارزاني المدعومة من بغداد، وهو ما صعد في حينها من احتمالية المجابهة العسكرية بين الدولتين[2].

مـــع دخول العراق في نفق الاحتلال الأمريكي، كانت إيران قد أعدت العدة لتوظـــيف ذلك الاحتلال لصالح تعزيز نفوذها الإقليمي، ولهذا شكل تدمير العراق منحة كبيرة قدمتها الولايات المتحدة لإيران، التي ساهمت أيضا بشكل أو بآخر في تقـــديم الدعم للولايات المتحدة في مشروعها لاحتلال العراق، حسبما أكد نائب رئـــيس الجمهـــورية الإيـــراني محمد علي أبطحي في 2004/1/3، حينما قال (لولا

(1) لورانت شابري وآني شابري، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى: الأسباب المؤدية للانفجار، ترجمة د. ذوقان قرقوط، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1991، 368.

(2) ممـــدوح أنـــيس فتحي، حرب الخليج الثالثة: ضربة الصحراء، السياسة الدولية، العدد 126، 1996، 198.

المساعدة الإيرانية لما تمكنت أمريكا من احتلال أفغانستان والعراق)[1]. لقد وظفت إيران الاحتلال الأمريكي لصالح تعزيز أمنها القومي وهيمنتها الإقليمية، فالاحتلال الأمريكـــي قدم لإيران أكثر مما قدمته ثورة الخميني عام 1979، على حد تعبير أحد الباحـــثين[2]، فقـــد تكفلـــت الولايات المتحدة بتدمير قدرات العراق العسكرية والاقتصادية دون أن يطلق الجيش الإيراني طلقة واحدة. وأجهزت عليها بشكل لم تـــتمكن ثمان سنوات من الحرب العراقية الإيرانية من فعله، الأمر الذي مكن إيران مـــن أن تـــصبح القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة بلا منازع، والفاعل الرئيس في تـــشكيل الواقع السياسي العراقي، بعد أن ألقت بثقلها لدعم الأحزاب الشيعية التي وصـــلت إلى حكم العراق وأمدتها بالقوة العسكرية والدعم السياسي اللازم لبقائها في الـــسلطة، فـــلا تركيبة حكومية في العراق اليوم ولا تغييرات سياسية دون ختم إيراني مسبق.

لقد حصلت إيران من (الشيطان الأكبر) الذي ناصبها العداء ووضعها ضمن محـــور الشر طيلة المدة الماضية، على هدية فاقت كل طموحاتها، هدية تنذر بتغيير ملامح الشرق الأوسط، وفق الرؤية الإيرانية، وبعيدا عن كل الطموحات الأمريكية الـــتي حلـــم بها مهندسو حرب العراق لهذه المنطقة المشحونة بالتوتر والاضطراب. الواضح أن إيران كسبت الحرب في العراق بأخطاء أمريكا أو ربما بتواطؤ معها[3]، كمـــا كـــسبتها بسياسات أمريكا لإقصاء الموقف العربـــي عنوة عن ملء الفراغ الأمـــني والـــسياسي الـــذي نجم عن سقوط النظام العراقي، ذلك السقوط الذي استبشرت به كثير من النظم العربية المحيطة، في غفلة واضحة عن تصور عواقبه على أمـــنها واســـتقرارها كما تبين لاحقا. الآن وبعد أن أحكمت إيران هيمنتها على مفاصـــل الدولـــة العراقية، واشتد صراعها مع الولايات المتحدة، بات إحياء الدور العربـــي في العراق ضرورة ملحة تسعى إدارة بوش لتفعيلها دون إدراك أن الوقت

---

(1) أوردت هذا التصريح كثير من الصحف والمحللين السياسيين، انظر على سبيل المثال د.هيثم الناهـــي، العـــراق فـــي العام الخامس على الاحتلال، برنامج الحوار الصريح، قناة الحوار، 21 آذار/مارس 2008.

(2) طلال عتريسي، تداعيات احتلال العراق إيرانياً، منشور في مجموعة باحثين، احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، 441.

(3) حـــسن صـــبرا، أمريكا – إيران – إسرائيل: مثلث موت العراق، الشراع 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004.

لم يعد يسمح بنفخ الروح في جسد عربي متهالك، وأن الساحة العراقية لم تعد تستوعب لاعبين آخرين بعد أن سيطرت إيران على كل أركانها.

في مطلع الاحتلال الأمريكي للعراق، حاولت إيران أن تبرئ نفسها من تهمة الترحيب به، فظهرت تصريحات إيرانية واضحة ترفض الاحتلال الأمريكي، وتطالب بإخراجه، وتدعو للحفاظ على وحدة العراق وسلامته الإقليمية، وتُفضل تدخل الأمم المتحدة لاستعادة سيادة العراق، ولكن كان واضحا أن تلك التصريحات لم تكن أكثر من إدعاءات أرادت بها إيران التورية عن دورها المقبل في صياغة واقع العراق ومستقبله، فقد كشفت سلسلة الخطوات التي تبنتها إيران في العراق بأنها موافقة ضمنا على كل الخطوات التي قامت بها سلطات الاحتلال من تدمير للبنية التحتية، وحل للجيش والمؤسسات الأمنية، وإشاعة الفوضى والتدمير وروح العداء والفرقة والتناحر بين العراقيين، بما يهيء لحرب أهلية، ولتقسيم طالما ترقبته إيران لجار مشاكس ناصبها العداء لسنين طوال.

لقد كانت إيران شريكا أساسيا في الاحتلال الأمريكي للعراق، وإن لم يكن هناك صك موقع بين الطرفين، فما حصلت عليه إيران تحت خيمة الاحتلال الأمريكي، وما جرى من تفاهمات لإدخال عملائها ووكلائها لحكم العراق، وما تم القيام به من نشر المليشيات وفرق الموت ودعمها وتسليحها لتفجير الحرب الأهلية، وما جرى من مباحثات مباشرة بين الوفدين الإيراني والأمريكي لتقاسم النفوذ، يبين أن الطرفين كانا شريكين أساسيين في تقاسم غلة العراق الدسمة، رغم مسحة التصادم ولغة الجفاء البائنة على خطابهما الظاهري[1]، فمنذ الأيام الأولى للاحتلال اعترفت إيران بمجلس الحكم الانتقالي الذي تشكل في حزيران/يونيو 2003، وزار وزير خارجيتها كمال خرازي العراق والتقى بأعضاء مجلس الحكم، كما زار إيران أغلب سياسيو العراق الجدد، وأعلنت الحكومة الإيرانية أنها ستتعاون مع الحكومة العراقية المؤقتة التي تشكلت في بداية حزيران/يونيو 2004، لتثبيت الاستقرار والأمن في العراق، وسارعت للمشاركة في مؤتمر مدريد للدول المانحة الذي عقد في نهاية عام 2003، وأعلنت أنها ستقدم مئات الملايين من الدولارات لإعادة إعمار ما خربته آلة الحرب الأمريكية.

---

(1) راي تاكيه، إيران الخفية: تناقضات السلطة في الجمهورية الإسلامية، ترجمة مجدي كمال، القاهرة: دار الكتاب العربي 2007، 79.

إن الدخول الإيراني إلى البيت العراقي كان يهدف بشكل أساسي إلى التمكن من فتح فنائه الخلفي أمام قوى التدمير وآلات التخريب الإيرانية، وبالفعل فقد تمكنت إيران، وبعد مدة وجيزة، من كسر أقفال باب العراق الخلفي الذي ظل محكما طيلة السنوات الثلاثين الماضية ولم تجرؤ إيران على الاقتراب منه. لقد ساهم كسر الأقفال في إدخال كل أجهزة الاستخبارات الإيرانية، وكل مروجي الفتنة والحرب الطائفية الذين ساهموا بدور خطير في تفكيك بنية العراق السياسية وإرخاء لحمة أبنائه الاجتماعية. وقد عززت الانتخابات العراقية التي جرت في كانون الثاني/يناير 2005، وكانون الثاني/يناير 2006 التي فازت فيها الأحزاب المؤيدة لإيران مثل حزب الدعوة والمجلس الإسلامي الأعلى بأكثرية مقاعد البرلمان حظوظ إيران في العراق، وبينت قوة تأثيرها في الساحة العراقية، تلك التي تمثلت لاحقا في إنفاق مئات الملايين من الدولارات لتكوين قواعد وشبكات مؤيدة لها من السياسيين ورجال الدين وزعماء القبائل والمليشيات ومجموعات المصالح والوجهاء المحليين والأحزاب السياسية، بما فيها العلمانية، لضمان استمرار نفوذها ووجودها في الساحة العراقية.

ولعبت المليشيات الطائفية الموالية لإيران دورا كبيرا في تخريب الوحدة الوطنية وتفجير الحرب الطائفية، حيث ثبت تورط فرق الموت وعناصر المليشيات الممولة إيرانيا في أعمال القتل الطائفي، واغتيال الشخصيات المعارضة للنفوذ الإيراني من السياسيين والصحفيين ورجال الفكر وأساتذة الجامعات، فضلا عن العسكريين من الضباط والطيارين ومهندسي التصنيع العسكري، الذين شاركوا في الحرب العراقية الإيرانية، بهدف واضح يرمي إلى تفريغ العراق من كوادره الوطنية[1]. كما لعبت منظمة بدر التابعة للمجلس الإسلامي الأعلى بقيادة عبد العزيز الحكيم، وفيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، وجيش المهدي الذي يقوده مقتدى الصدر، دورا مؤثرا في تذكية أحداث العنف الطائفي في مناطق مختلفة من العراق، حيث ذهب ضحية تلك الأحداث مئات آلاف الأبرياء، تم قتلهم وتعذيبهم وخطفهم وتهجيرهم على أسس طائفية، بهدف تحقيق غالبية سكانية لطائفة معينة، فضلا عن هدم وتفجير المساجد والحسينيات، بهدف زيادة الهوة والفجوة والاحتراب بين السنة والشيعة.

---

(1) طلال عتريسي، تداعيات احتلال العراق إيرانياً، 453.

إن المتطلع إلى المشهد العراقي الساخن لم يعد إذاً في حاجة إلى إثبات أو تأكيد النفوذ الإيراني، بعد أن ظهرت الكثير من شواهده، حيث اعتبرت إيران أن إمساكها بخيوط اللعبة السياسية والأمنية في العراق، وتعزيز تحالفاتها مع الأحزاب المتنفذة في الحكومة العراقية، ودعم المليشيات لخلخلة الواقع الأمني والسياسي هو من أهم متطلبات إرباك السياسة الأمريكية المتشددة حيال إيران. في المقابل سعت الولايات المتحدة إلى توظيف العراق ليكون ساحة مواجهة وتصعيد أمني وسياسي مع إيران، حيث سعت إلى استثمار علاقاتها مع بعض القوى العراقية لتوليد تيار سياسي من داخل الحكومة العراقية، يجنح نحو معارضة أي توجه عراقي نحو إيران، بل تمكنت من كسب بعض القوى العراقية ولاسيما قوى التحالف الكردي وبعض القوى السنية في مواجهتها المتواصلة مع إيران.

ويشير الكاتب الأمريكي سيمور هيرش إلى أن الولايات المتحدة قامت باستغلال علاقاتها مع الأحزاب الكردية لتوجيه العداء نحو إيران، حيث قامت ببناء مطارين عسكريين في أربيل والسليمانية، وتجهيز معسكرات تدريب لاستخدامها في تحديد وضرب عدد من الأهداف الاستراتيجية الإيرانية، وإدخال وكلاء الـ (سي. أي. إيه) والموساد الإسرائيلي إلى إيران للقيام بأعمال تخريبية تهدف إلى إشاعة البلبلة الداخلية في بعض المناطق الإيرانية المتوترة[1]. ويؤكد تقرير نشرته صحيفة النيويوركر في نهاية حزيران/يونيو 2008، أن الكونغرس الأمريكي أقر في أواخر 2007 ميزانية بـ 400 مليون دولار، بناء على طلب من الرئيس بوش لتمويل عمليات سرية في إيران، مثل دعم الأقليات والجماعات المنشقة لزعزعة الاستقرار وقلب نظام الحكم وجمع معلومات تهدف أساسا إلى نسف طموحات إيران النووية[2].

وبهدف تشديد طوق الضغوط الأمريكية على إيران، فقد أتاحت الإدارة الأمريكية الفرصة لإسرائيل أيضا للنفاذ إلى العراق عبر وكلائها في المناطق الكردية، حيث تمكن الموساد من بناء محطات تجسس ومراقبة وبث عملاء له لمراقبة الأوضاع

(1) راي تاكيه، إيران الخفية: تناقضات السلطة في الجمهورية الإسلامية، ترجمة مجدي كمال، القاهرة: دار الكتاب العربي، 2007، 98.

(2) ورد التقرير في موقع الجزيرة www.aljazeera.net في 30 حزيران/يونيو 2008.

الداخلية في إيران. ومع اشتداد الصراع الإيراني الأمريكي، تحول العراق إلى رهينة بات الإمساك بها من طرف مكسبا لحسم خلافه مع الطرف الآخر، ودون أدنى اعتبار لأمن العراق واستقرار شعبه. ورغم جولات المفاوضات الثلاث التي جرت بين إيران والولايات المتحدة منذ 2006 لإيجاد مقتربات سياسية لاقتسام النفوذ في العراق، فأن الصراع بين الطرفين لا زال على أشده، ولا يوجد ضوء في نهاية النفق لإنهائه بصفقة سياسية أو بهزيمة لأحد الطرفين.

مع اعترافنا باشتداد أبعاد الصراع بين الطرفين، إلا أن عين المراقب للمشهد العراقي الدامي لا تستطيع أن تتجاهل بعض المقاربات المشتركة بين الإيرانيين والأمريكيين في العراق، وربما توافقا في السياسات العامة المنتهجة في العراق، فقد كان إشعال الحرب الأهلية وإثارة الفتنة الطائفية والانقسام القومي وتفتيت اللحمة الاجتماعية للعراقيين مصلحة إيرانية صرفة كما هي مصلحة أمريكية صرفة. ومثلما أكدنا الرغبة الأمريكية في إعادة صياغة هوية العراق وإلغاء ذاكرته السياسية السابقة، فإنا نؤكد أن لإيران كذلك رغبة مؤكدة في إعادة ترتيب الهوية العراقية، وبما يدفع إلى ظهور عراق ضعيف ومفكك وفاقد لهويته الوطنية والقومية، وتحت سيطرة جماعات سياسية تسمح بهيمنة إيرانية على مستقبله السياسي. ولأجل تحقيق هذه الرؤية لم تدخر القيادة الإيرانية وسعا في تكريس كل مظاهر الهيمنة والنفوذ في العراق، حتى باتت مقولة أن إيران هي التي تحتل العراق وليست أمريكا من المسلمات التي يؤمن بها بعض العراقيين البسطاء. وارتباطا بسياسة التفكيك التي تنتهجها إيران في العراق، فقد كان واضحا أن إيران قد دعمت بقوة مشروع الفيدرالية من خلال عدم اعتراضها على الصيغة الأمريكية لفدرلة العراق، كما وردت في فقرات الدستور العراقي الدائم، ومن خلال استمرار تأييدها لسياسات المجلس الإسلامي الأعلى المطالبة بإقامة فيدرالية لمحافظات الوسط والجنوب، ومن خلال إثارة وكلائها للحرب الأهلية وسياسات التهجير الطائفي في مختلف مناطق العراق لإقرار الفرز الطائفي بين السنة والشيعة وتثبيت منهج التقسيم بين العراقيين.

ولأجل تعزيز فكرة الفيدرالية، تمكنت إيران من بناء علاقات وطيدة مع أغلب الأحزاب والكتل السياسية التي تؤمن بالحل الفيدرالي للعراق، ولاسيما الأحزاب الكردية، فعززت علاقاتها بتلك الأحزاب، واعترفت بالواقع الفيدرالي لإقليم

كردستان، وفتحت قنصليات دبلوماسية هناك، واستقبلت شخصيات سياسية كردية ودعمتها، وفي مقدمتهم الرئيس جلال الطالباني الذي زار إيران لمرات عديدة، وكذلك مسعود البارزاني وشخصيات كردية أخرى، وساهمت بقوة في تعزيز التحالف القائم بين الأحزاب الكردية والشيعية في الحكومة العراقية، وتدخلت مرارا لمعالجة الخلافات بينهما، ومع سياسة الانفتاح التي تبديها إيران حيال أكراد العراق، وانغلاقها على مطالب أكرادها، يظهر أن إيران تمارس لعبة مزدوجة في هذا الاتجاه، فموقفها المداهن حيال أكراد العراق وقبولها الظاهري بواقعهم السياسي، لا يعدو أن يكون تكتيكا سياسيا لجأت إليه إيران لضمان تأييد الأحزاب الكردية لمشروع الفيدرالية في الجنوب وقانون النفط، حيث يتيح إقرار القانونين لإيران الهيمنة على خزانات النفط الكبيرة في جنوب العراق بالتوافق مع الأحزاب الموالية لها في الحكومة العراقية. فضلا عن أن تأييد الفيدرالية الكردية يؤمن لإيران الابتعاد عن فتح ملفات جديدة تزيد المواجهة مع الإدارة الأمريكية سخونة، لاسيما وأن إدارة بوش تعارض أي مساس إقليمي بامتيازات الأكراد العراقيين في الفيدرالية(*).

قد تكون تلك الرؤية تنبع من مصالح إيرانية آنية للمشهد العراقي، ولكن من المؤكد أن الحكومة الإيرانية غير مدركة أن المستقبل يحمل أبعادا خطيرة لوحدة إيران القومية ذاتها ولتماسكها الداخلي، فتأييد الحكومة الإيرانية للفيدرالية في جنوب العراق وفي شماله، وإن كان خيارا، يؤمن لإيران مصالح راهنة في الهيمنة على نفط الجنوب، وفرض نموذجها الثقافي والسياسي هناك، إلا أنه يحمل في ذات الوقت قنابل قابلة للانفجار في البيت الإيراني ذاته(**)، فتأييد الحل الفيدرالي في

(*) الرؤية الإيرانية في تأييد الأحزاب الكردية العراقية والاعتراف بواقعها السياسي المتنفذ، لم يمنع إيران من تبني سياسات معارضة لضم مدينة كركوك إلى إقليم كردستان، خشية تعاظم نفوذ أكراد العراق ومن ثم تأثيره لاحقا على الأوضاع القلقة في مناطقها الكردية، كما لم يمنع الحكومة الإيرانية من ملاحقة واغتيال الكثير من عناصر حزب العمال الكردستاني الإيراني الذي يوجد في المناطق الحدودية بين العراق وإيران.

(**) لا بد من التأكيد على أن فيدرالية الجنوب التي ينادي بها المجلس الإسلامي الأعلى، وتساندها إيران بقوة، لا تحظى بموافقة وتأييد غالبية أبناء الجنوب وتياراته السياسية، فقد رفضها حزب الفضيلة والتيار الصدري، بل ورفضتها العشائر العربية في الجنوب التي أعلنت في مؤتمرها الذي عقدته في البصرة بتاريخ 2007/12/8، عن رفضها للفيدرالية وقانون الأقاليم

العـــراق ســـيحمل مخاطر انتقال عدوى التقسيم إلى المناطق الكردية الإيرانية التي تطالـــب هي الأخرى بالحكم الذاتي، وكذلك إلى المناطق العربية في إقليم عربستان الـــذي شهد في أواخر نيسان/إبريل 2005 اضطرابات عرقية عنيفة، وهو احتمال لابد أن تدرك الحكومة الإيرانية مخاطره على أمنها القومي، لا سيما في ظل اشتداد صـــراعها مع الولايات المتحدة، التي أصبح منهج التفكيك والتلاعب بالانقسامات القومية والدينية سياسة معتادة حيال أي بلد متصادم مع توجهاتها.

المبحث الثالث: الفيدرالية وأبعاد التحالف الإسرائيلي الكردي

حظـــي العـــراق باهـــتمام كبير في المخطط الصهيوني منذ قيام إسرائيل وإلى المـــرحلة الـــراهنة، نظـــرا لما احتله هذا البلد من أهمية كبيرة على صعيد التصدي للمـــشروع الـــصهيوني الاســـتيطاني في المنطقة العربية، والجهد الكبير الذي قدمه لمساندة كفاح الشعب الفلسطيني لتحرير أرضه وإقامة دولته المستقلة. وقد شكلت المـــسألة الكردية إحدى أهم نقاط الضعف التي استثمرتها إسرائيل لتمرير سياساتها المـــتعلقة بتقـــسيم العـــراق وتفكيكه إلى دويلات متناحرة، كجزء من خطة أشمل لتفكـــيك العالم العربـــي وإنهاء روابطه القومية بما يتيح لإسرائيل الهيمنة والنفوذ في المنطقة(1).

مـــن متابعة الدور الإسرائيلي في المسألة الكردية، يظهر أنه سبق قيام إسرائيل في أيـــار/مايـــو 1948، لكنه أخذ بعدا تصاعديا بعد قيامها ولاسيما في مرحلة الستينيات والـــسبعينيات مـــن القـــرن المنـــصرم، حيث قدمت إسرائيل الكثير من الدعم المالي والعسكري للمقاتلين الأكراد، وصل حسب اعترافات القيادي الكردي محمود عثمان

وقانـــون الـــنفط ورفـــض التدخل الإيراني في جنوب العراق، وقد أكد الشيخ كاظم العنيزان رئـــيس مجلـــس شيوخ عشائر الجنوب العربية، أن عشائر الجنوب تسعى للتضامن لمواجهة المخاطـــر التي تواجه عروبة العراق وتنظيف الجنوب من المليشيات الموالية لإيران، والتي قـــتلت أكثـــر مـــن 24 شيخ عشيرة وعشرات من الكفاءات العلمية والفنية، وأكد أن عشائر الجنوب هي عشائر عربية تريد أن تلتحم مع العشائر العربية في المنطقة الغربية والوسطى، للحفـــاظ علـــى وحـــدة العراق ضد دعوات التقسيم التي يروج لها الاحتلال وبعض السياسيين السائرين في مشروعه. ورد تصريح الشيخ العنيزان في الزمان 8 كانون الأول/ديسمبر 2007.

(1) حـــول اســـتراتيجية التفتـــيت الاسرائيلية، انظر د. جاسم الحريري، قراءة في الاستراتيجية الاسرائيلية في تفتيت الوطن العربي، عمان: دار البشير، 2007، 27.

إلى مساهمة ضباط إسرائيليين في إدارة بعض المعارك ضد الجيش العراقي[1]. ومع تصاعد أحداث حرب الخليج الثانية عام 1991، ازدادت فرص إسرائيل في التغلغل في شمال العراق، عبر التنسيق مع الولايات المتحدة وبريطانيا لتزويد الفصائل الكردية بكميات من الأسلحة والمعدات العسكرية التي تساعدها في إحداث تمرد عسكري واسع ضد حكومة صدام حسين. وبالفعل فقد مكن الدعم الأمريكي والإسرائيلي الأحزاب الكردية من السيطرة الفعلية على مناطق واسعة من شمال العراق بعد توقف الأعمال الحربية وانسحاب القوات العراقية من الكويت. وقد أدى قيام الولايات المتحدة بفرض مناطق الحظر الجوي في شمال العراق في نيسان/إبريل 1991، إلى زيادة مساحة التغلغل الإسرائيلي في شمال العراق، حيث أشارت الكثير من المصادر إلى أن إسرائيل أقامت علاقات متميزة مع الأحزاب الكردية، وأن هناك ضباطا إسرائيليين قد عملوا مع ميليشيات تلك الأحزاب في شمالي العراق[2].

وقد ترافق الوجود الإسرائيلي المكثف في شمال العراق مع تطور أهداف إسرائيل السياسية إزاء المسألة الكردية، مثل استخدام تلك المسألة لتعطيل القدرات العراقية في مواجهة إسرائيل، ومحاولة استغلال واقع المنطقة الكردية بعد التسعينيات لتعزيز طموحات الأكراد في الانفصال وتكوين دويلة مستقلة. فإسرائيل، كما يقول زئيف شيف المعلق السياسي لصحيفة هآرتس الإسرائيلية، تهدف (إلى تجزئة العراق إلى دولة شيعية وأخرى سنية وكذلك فصل المنطقة الكردية)[3]، ولهذا كان الالتزام بوحدة أراضي العراق لموازنة نفوذ إيران خطأ كبيرا ارتكبته إدارة الرئيس بوش بعد حرب الخليج الثانية، كما أشار دانيال بايمن، في إحدى الدوريات الأمريكية عام 1996، إذ أن دولة كردية مستقلة ستؤدي إلى زعزعة جيران العراق، حسب تعبيره[4].

---

(1) حول اعترافات محمود عثمان المستشار السابق للملا مصطفى البارزاني وعضو مجلس الحكم الانتقالي السابق في العراق أنظر مجلة الوسط، العدد 298، 1997، 33.

(2) د. عبد السلام بغدادي، التدخل الإسرائيلي في شمالي العراق، دراسات استراتيجية، العدد 5، السنة الثانية، 1998، 119.

(3) نقلا عن ساسين عساف، الصهيونية والنزاعات الأهلية، منشور في عدنان السيد حسين وآخرون، النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2001، ط2، 172.

(4) ساسين عساف، الصهيونية والنزاعات الأهلية، 174.

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، بات تحقيق الاستراتيجية الإسرائيلية يسير بشكل ميسر ودون عقبات، بعد أن حظيت إسرائيل برعاية كبيرة في التخطيط والإعداد والمشاركة في احتلال العراق. إذ لم يكن الوجود الإسرائيلي المكثف في العراق بعيدا عن الرؤية الأمريكية، فما حصل من تدمير لمؤسسات الدولة العراقية، وزرع الفتنة الداخلية والحرب الأهلية، كان متوافقا تماما مع الرؤية الاستراتيجية لحلفاء إسرائيل في البيت الأبيض من أمثال جورج بوش وديك تشيني ودونالد رامسفيلد وريتشارد بيرل وبول ولفويتز ودوغلاس فايث وغيرهم، والرامية إلى توظيف تدمير العراق لصالح هيمنة إسرائيل في المنطقة[1]. فالحرب قامت في لأصل خدمة لإسرائيل ولمصالح حزب الليكود وحكومة شارون، كما يؤكد باتريك بوكانن مرشح الرئاسة الأمريكي الأسبق[2]، ويفسر أيهود أولمرت رئيس وزراء الإسرائيلي تدمير الولايات المتحدة لقدرات العراق، بأنها كانت نعمة على أمن إسرائيل، فعراق بدون صدام حسين هو أمر مهم لمصلحة وأمن إسرائيل على حد تعبيره[3].

فقد قضت مصلحة إسرائيل من تلك الحرب تحطيم قدرات العراق العسكرية والاقتصادية وتفتيته عبر دفعه إلى الاقتتال الداخلي وخلق العنف والفوضى الشاملة، ولهذا لا يمكن تفسير الطريقة العبثية التي تصرفت بها إدارة بوش تجاه مؤسسات الدولة العراقية، كحل الجيش والأجهزة الأمنية والإعلامية وإشاعة الفوضى وقوى التدمير، إلا ضمن إطار الرغبة في تدمير العراق كدولة وكوحدة سياسية، وكمصدر محتمل للتهديد، يمكن أن يعيد مستقبلا بناء قوة عسكرية تهدد وجود إسرائيل ودورها في المنطقة[4].

جوبهت الطريقة التي انتهجتها إدارة بوش في تفكيك واقع الدولة العراقية وإشاعة روح الفوضى والتفكيك بحزمة من الانتقادات، التي أخذت توجه من

---

(1) نصير عاروري، حروب جورج دبليو بوش الوقائية بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة، منشور في مجموعة باحثين، العراق، الغزو - الاحتلال - المقاومة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، 89.

(2) 13 آذار/مارس 2005.

(3) د. نعمان عبد الرزاق السامرائي، أمريكا والعراق: عشق دائم أم طلاق بائن، الرياض: دار العبيكان للنشر، 2007، 79.

(4) الزمان، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2006.

داخـــل مؤسسات الجيش الأمريكي ومن بعض السياسيين الذين استشارهم الطريقة اللامـــسؤولة التي يدار بها ملف العراق بعد سقوط نظام صدام حسين. فقد وصف أحـــد كـــبار الـــضباط في الاستخبارات الأمريكية خطط الحاكم المدني الأمريكي للعراق بول بريمر بحل الجيش العراقي وتفكيك مؤسسات الدولة العراقية بـــ (خطة الخـــراب الهـــدام)، لأنها دفعت إلى تخريب كامل لبنى العراق، وإلى إغراق البلد في فوضـــى عارمة، لم يكن بالتأكيد بريمر متخفيا وراء عبارات دبلوماسية ليخفي أن ســـبب تبنيه لسياسات الفوضى والتخريب كان لإرضاء أصدقائه في إسرائيل، فقد فسر بريمر قراراته العشوائية بأنها جاءت استجابة لرغبات أصدقائه في تل أبيب(1)، ولم يكـــذب بريمر تصريحاته تلك حينما فتح لاحقا كل منافذ العراق أمام أصدقائه الإســـرائيليين لاختراق الساحة العراقية وعلى جميع الصعد، لاسيما الصعد الأمنية والاســـتخبارية، حيث منح الكثير من رجال الموساد الإسرائيلي، لاسيما من ذوي الأصـــول الـــيهودية العراقية، جوازات سفر عراقية للدخول وممارسة كل أشكال التخـــريب، مـــن قتل للشخصيات الفكرية والسياسية والدينية وتفجير مؤسسات الدولـــة ودور العـــبادة وســـرقة الآثار وتفجير أنابيب النفط وإثارة الفتنة الطائفية والحرب الأهلية(2).

وقـــد ساهم المأزق العسكري الأمريكي في العراق، والناجم عن تصاعد أعمال المقاومة المسلحة، في تصاعد عمليات التنسيق المشترك بين إدارة الحرب الأمـــريكية وإســـرائيل، نظرا للخبرة التي تملكها الأخيرة في مكافحة الانتفاضة الفلـــسطينية(3)، فقـــد ثـــبت قـــيام جنود أمريكان بتلقي تدريبات مكثفة في معسكرات إسرائيلية للتدريب على حرب المدن والشوارع واستخدام طائرات الأباتـــشي والمدرعات في المناطق العراقية المكتظة بالسكان، فضلا عن أساليب التعذيب والسحل والضرب وتكسير العظام والمعاملة القاسية للسجناء والمعتقلين

(1) د. بـــرهان غلـــيون، تناقضات المصالح والأهداف في مشروع احتلال العراق، الاتحاد 17 أيلول/سبتمبر 2003.

(2) نقـــلا عن الجزيرة د. رفعت السيد أحمد، الإسرائيليون في العراق، وقائع ومخاطر، العرب اللندنية، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2004.

(3) نواف الموسوي، تعقيب منشور في مجموعة باحثين، احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، 393.

العـــراقيين،[1] مـــثلما حـــصل في سجن أبو غريب، حيث ثبت حضور ضباط إسرائيليين في عمليات التحقيق والتعذيب التي جرت فيه.

أمـــا عن الوجود الاسرائيلي في شمال العراق، فلم يعد بحاجة إلى إثبات مادي بعـــد أن دلـــت الكثير من القرائن على وجوده، حيث اعترف أكثر من مسؤول عراقـــي في مجلس الحكم الانتقالي بهذا الوجود وعلى شكل مكاتب تجارية وأمنية، حـــيث يـــوجد عـــشرات المكاتـــب الأمنية التي زرعها الموساد في المدن العراقية الرئيسية[2]، وبخاصة في المناطق الشمالية من العراق، والتي يتواجد فيها الموساد بعلم القـــيادات الكردية، ويقوم بتدريب جماعات كردية على أعمال التخريب والخطف وإثـــارة الفتـــنة الطائفية وتنفيذ الأعمال الإرهابية في العراق وبعض دول الجوار، لاسيما سوريا وإيران.

وقد ذكرت مصادر استخباراتية أمريكية وألمانية وشرق أوسطية في تقرير لها نـــشر في واشـــنطن إلى أن إسرائيل تعمل منذ نهاية العام 2003 لتكثيف وجودها الاستخباري والعسكري في شمال العراق، بهدف بناء قوة كردية إقليمية قادرة على مـــوازنة النفوذ الإيراني المتزايد في العراق، وضرب الميليشيات السنية البعثية في هذا البلد، وتنفيذ عمليات تخريبية داخل المناطق الكردية في سوريا وإيران. ونشرت مجلة نيويوركـــر الأســـبوعية الأمريكية تقريرا كتبه سيمور هيرش جاء فيه (أن إسرائيل خلصت نهاية العام الماضي إلى أن الإدارة الأمريكية لن تتمكن من تحقيق الاستقرار أو إقامـــة ديمقراطية في العراق، وأن عليها البحث عن خيارات أخرى)[3]، وأوضح التقرير أن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرئيل شارون قرر أن يحتوي الخطر على وضـــع إســـرائيل الاســـتراتيجي عبر توسيع علاقته بأكراد العراق وتعزيز الوجود الإســـرائيلي في شمـــال العـــراق. وتابع هيرش أن مسؤولين في الموساد الإسرائيلي وعـــسكريين إســـرائيليين يعملون بهدوء في كردستان، ويقدمون تدريبات للقوات الكـــردية ويـــشاركون في عملـــيات سرية داخل مناطق كردية في إيران وسوريا،

(1) د. رفعـــت السيد أحمد، الإسرائيليون في العراق، وقائع ومخاطر، العرب اللندنية، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2004.
(2) د. دهّام محمد العزاوي، البعد الإسرائيلي في الاحتلال الأمريكي للعراق، مجلة شئون عربية، العدد 134، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2008، 211.
(3) د. دهّام محمد العزاوي، البعد الإسرائيلي في الاحتلال الأمريكي للعراق، 87.

وأضـــاف أن إســـرائيل تـــشعر بأنها مهددة من إيران التي يتعاظم موقعها الإقليمي بسبب حلفائها في العراق.

ورغـــم نفـــي المسؤولين الأكراد لأي وجود إسرائيلي في كردستان، إلا أن ذلك الوجود لم يعد محل تخمين بعد أن اعترف به المسؤولون الأمريكان أنفسهم، فقـــد ذكر هيرش أن مسؤولا كبيرا في الاستخبارات العسكرية الأمريكية (سي. آي. إيـــه) أكد في مقابلة معه في حزيران يونيو 2004، أن الوجود الإسرائيلي في كردستان معروف على نطاق واسع في دوائر الاستخبارات الأمريكية[1]، إذ تبني إســـرائيل كثيرا على استغلال طموحات الأكراد القومية لتعزيز ميولهم الانفصالية في الفيدرالية أو الانفصال عن العراق. كما يوجد الإسرائيليون في المناطق الكردية عـــبر شـــركات الاســـتثمار التجاري والاقتصادي، وتقديم الخبرات العسكرية، ونـــصب أجهزة التنصت والرصد ضد جوار العراق، فهدف إسرائيل كما بات واضـــحا، هـــو جعـــل كردستان منطقة وجود إسرائيلي لتشجيع المنطقة على الاســـتقلال وتحويلها إلى بؤرة استنـــزاف لبعض القوى الإقليمية المحيطة بشمال العراق[2]، ولاسيما سوريا وإيران وإحداث فوضى فيها، وتحت إشراف أمريكي، ففـــي آذار/مـــارس 2003، عـــند بدء الحرب، أبلغ أرئيل شارون صحيفة التايمز اللندنـــية أنـــه، وبعد أن يتم تطويع العراق، فإن على الولايات المتحدة وبريطانيا الاستدارة صوب إيران[3]. وعموما فإن إسرائيل تسعى إلى إدامة وجودها في شمال العراق عبر التركيز على شراء الأراضي من قبل يهود عراقيين من أصول كردية، لاســـيما في المناطق الكردية المحاذية لسوريا باتجاه الشرق إلى إيران ومرورا بمنطقة تلعفـــر في الموصـــل[4]، بهدف زيادة الضغط على سوريا عبر اتخاذ تلك الأراضي كقاعدة لتحريض أكراد سوريا على التمرد كخطوة للانضمام إلى الفيدرالية التي حصل عليها أكراد العراق.

---

(1) ســـلامة نعمـــات، الخطة بي لشمال العراق نقطة انطلاق لعمليات سرية في سوريا وإيران، الحياة 23 حزيران/يونيو 2004.
(2) كمال مجيد، مستقبل العراق بعد الانتخابات، القدس العربي، 19 شباط/فبراير 2005.
(3) جون كولي، تواطؤ ضد بابل، 368.
(4) الرياض 19 شباط/فبراير 2004.

أمـــا عن إيران فإن اسرائيل تتعاون مع الولايات المتحدة وبريطانيا لتحريض أكـــرادها للمطالبة بذات الحقوق التي يتمتع بها أكراد العراق[1]، بهدف دفع إيران لتليين مواقفها والاستجابة للمطالب الإسرائيلية والأمريكية بوقف نشاطاتها النووية، ومـــن ثم التخلـــي عـــن دعم الأحزاب الشيعية الموالية لها في العراق. وتشير بعض المصادر إلى أن الوجود الإسرائيلي في شمال العراق سيتيح لإسرائيل إمكانية السيطرة علـــى مـــنابع نهر دجلة شمال الموصل، وبالتالي محاصرة المناطق السنية والشيعية في وســـط وجنوب العراق، إضافة إلى السيطرة على خط أنابيب كركوك الذي ينقل النفط إلى الموانئ التركية، إذ أن أحد أبعاد المخطط الإسرائيلي هو افتعال حالة من الفوضـــى في المـــناطق التي يمر بها هذا الخط الاستراتيجي، بهدف تعطيل العمل به وتوجـــيه الأنظار إلى تشغيل خط كركوك حيفا، بعدما أعدت إسرائيل والولايات المـــتحدة دراســـة مفصلة عن إمكانية إعادة تشغيل هذا الخط وجدواه الاقتصادية، حـــيث تبين أنه يحتاج إلى ثلاثة مليارات دولار لصيانته وتأمينه وتشغيله مجددا لنقل النفط إلى إسرائيل[2].

ومـــع اســـتمرار الانـــدفاع الإسرائيلي لاستغلال واقع الفوضى الذي يمر به العـــراق، ظهر فريق من الخبراء الإسرائيليين بتصورات جديدة قائمة على أن المأزق الـــذي أخذت تعانيه الولايات المتحدة من جراء تصاعد عمليات المقاومة والرفض لـــسياستها في العـــراق[3]، سيفـــسد علـــى إسرائيل الاستمرار في تنفيذ سياستها التفكيكية، إذ أن استمرار المقاومة سيؤدي وفق الباحث والجنرال الإسرائيلي رؤفين فيدهـــستور إلى خيارين أحدهما أسوأ من الآخر، الأول أن تستمر المقاومة إلى أمد بعيد في العراق، حتى تضطر أمريكا إلى الانسحاب منه بعد القيام بترتيبات شكلية لتسليم السلطة وبالتوافق مع دول المنطقة، والثاني أن تكون الخسائر الأمريكية كبيرة الحجم لدرجة تدفع الأمريكيين بالإسراع إلى الانسحاب من العراق حتى بدون أي تـــرتيبات، ما يعني إلحاق هزيمة كبيرة بالولايات المتحدة، مع كل ما يعنيه ذلك من ضياع هيبة أمريكا كقطب عالمي مهيمن.

(1) د. فهد الفانك، الموساد في شمال العراق، العرب اللندنية، 5 كانون الأول/ديسمبر 2004.
(2) بـــلال الحسن، إسرائيل في ضوء نتائج الحرب، منشور في مجموعة باحثين، احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، 399.
(3) Larry Diamond, *What Went Wrong in Iraq, Foreign Affairs, (2004):58.*

لا شك أن السيناريو الثاني سيفتح وفق الباحث الإسرائيلي الباب أمام المارقين علـــى أمريكا وإدارة الرئيس بوش، وسيدخل العراق في حالة من الفوضى بما يؤدي إلى تقـــسيمه إلى دولة كردية، وأخرى سنية متطرفة، وثالثة شيعية قد تشكل هلالا يـــبدأ من إيران وسوريا وينتهي بحزب الله بجنوب لبنان، وهذا ما لا ترغب إسرائيل في حـــصوله[1]، وطبقا للسفير الإسرائيلي في تركيا بنحاس أفيفي، فقد بدأت تظهر إلى العلـــن رؤية إسرائيلية جديدة في التعاطي مع ملف المسألة الكردية في العراق، تقـــوم علـــى عدم الاندفاع لتقسيم العراق إلى دويلات ثلاث، لأن ذلك ليس من مـــصلحة إســـرائيل في الوقت الحاضر، إذ أن عدم الاستقرار الذي تشهده المنطقة بـــسبب حـــرب العراق وما يجري في فلسطين بات يدفع ثمنه الجميع، كما يؤكد آفيفـــي. فتقـــسيم العراق وإعلان دولة كردية مستقلة سيفتح الباب أمام موجات اضطراب جديدة، (فنحن نعرف أين تبدأ الدولة الكردية المستقلة، ولكننا لا نعرف أين ستنتهي)، ويشيرآفيفي إلى أن إسرائيل اليوم تعارض دولة كردية مستقلة، ليس لأنـــنا نخـــاف منها، بل لأننا نخاف من دولة شيعية في الجنوب، إذ أن دولة شيعية جنوب العراق ستكون صلة وصل بين إيران وسوريا ولبنان[2]، في حين يشكل قيام دويلة سنية في غرب العراق يقودها تنظيم القاعدة عونا لكل من سوريا وحماس في زيـــادة الضغط على إسرائيل ورفع درجة التطرف الإسلامي في المنطقة. ويستنجد الـــسفير الإســـرائيلي بمقـــولة الرئيس الأمريكي جورج بوش من أن عراقا موحدا وديمقـــراطيا حاجـــة للمنطقة، وهو إلى جانب فلسطين ديمقراطية، سيكون مدخلا لتغيير شامل في عموم الشرق الأوسط. والسؤال المطروح، هل أن تصريحات السفير الإســـرائيلي وغـــيره مـــن المسؤولين الإسرائيليين تشكل مدخلا للتغيير في الرؤية الإســـتراتيجية الإســـرائيلية حيال تقسيم العراق؟ أم أنه تغيير مؤقت اقتضته طبيعة الأحداث العنيفة التي يمر بها العراق والمأزق الأمريكي الناجم عنه؟ أم أنها ناجمة عن الـــتخوفات الإسرائيلية من انعكاس تقسيم العراق على قيام دولة شيعية في جنوب العراق قد تشكل تحالفا مع إيران وسوريا وحزب الله وبما يهدد المصالح الإسرائيلية في المنطقة؟

(1) ورد هذا التحليل في مقال منشور على موقع شبكة الدار *WWW.ALDAAR.COM*.
(2) د. محمد نور الدين، العراق محور تقاطع تركي إسرائيلي جديد، الخليج 1 آذار/مارس 2005.

قد تعكس تصريحات السفير الإسرائيلي قلقا إسرائيليا من تبعات ما يحدث في العراق على أمنها واستقرارها، ولكن الواقع يكشف أن إسرائيل ماضية في استغلال الواقع الانفصالي للأكراد، انطلاقا من الفكر الصهيوني المحرك لسياستها حيال العراق وعموم المنطقة العربية، ويظهر التواصل الإسرائيلي في دعم الأحزاب الكردية، وتقوية واقعها السياسي الذي تتمتع به في شمال العراق، أن إسرائيل غير منفكة عن مواصلة استراتيجية التفكيك لبنى العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما يضمن لها إضعاف العراق وإنهاء دوره الإقليمي المؤثر.

المبحث الرابع: مناقشة حجج القائلين بالفيدرالية:

عرضنا في صفحات سابقة لجانب من الممانعات التي أبدتها بعض القوى والشخصيات الفكرية والسياسية العراقية على تطبيق الفيدرالية في العراق، كما ورد في الدستور الدائم ودستور إقليم كردستان وقانون النفط والغاز وقانون تشكيل الأقاليم وغيرها من القوانين، التي أخذت تعزز من صلاحيات المحافظات العراقية على حساب إضعاف دور الحكومة المركزية، على اعتبار أن تطبيق تلك القوانين في ظل ظروف الفوضى والاحتلال التي يمر بها العراق ستقوده إلى التفكك وإنهاء وحدته الوطنية القائمة.

وقد يكون من المفيد الإشارة إلى أن جبهة التوافق العراقية التي نجحت في انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2005، في الحصول على 45 مقعدا في البرلمان العراقي الجديد، تمكنت وبصفقة سياسية مع الجانب الأمريكي وبعض القوى السياسية من وضع المادة (142) في الدستور الدائم، والتي تنص على إمكانية إجراء تعديلات دستورية على بعض المواد التي تثير إشكاليات سياسية، ومنها بطبيعة الحال المادة (118) الخاصة بطريقة تشكيل الأقاليم في العراق، والمادة (140) التي تتعلق بإعادة تطبيع الأوضاع في مدينة كركوك ومناطق عراقية أخرى(*).

(*) من المفيد الإشارة إلى أن لجنة صياغة التعديلات الدستورية اجتمعت لفترات قصيرة بعد إقرار الدستور، ولم تستطع أن تلغي أو تعدل أي مادة دستورية بسبب تضارب مصالح القوى السياسية وعدم رغبة الإدارة الأمريكية في ذلك، مما يعد ضربة سياسية لجهود جبهة التوافق في هذا الاتجاه.

لم يكـــن موضوع الفيدرالية والمطالبة بتأجيلها همّا عراقيا خالصا، فقد حظي الموضوع بتأييد إقليمي ودولي، حيث تمنى الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عـــنان على السياسيين العراقيين تأجيل تطبيق الفيدرالية إلى حين تعافي العراق من أزمـــته الـــسياسية والأمنية الراهنة، وهو ذات المطلب الذي نادى به عمرو موسى الأمـــين العام لجامعة الدول العربية، الذي تمنى أن تؤدي الفترة الانتقالية، التي أقرت لتطبـــيق الفيدرالية منتصف 2008، إلى تعزيز وحدة العراق السياسية[1]. وعلى كل حال فإننا، ولتعميم الفائدة العلمية، سنطرح بعضا من الحجج الفكرية التي يسوقها منـــتقدو الفيدرالـــية، والـــتي نعتقد أن عرضها سيوضح جانبا من النقاش الفكري الـــساخن في الساحة العراقية حول أهم القضايا المصيرية التي تتعلق بمستقبل العراق ووحدته الوطنية، نذكرها على النحو التالي:

1 – حق تقرير المصير:

يعـــتقد البعض أن تمسك الأكراد بحق تقرير المصير ومحاولة تطبيقه في العراق يـــنطوي على مغالاة في فهم أبعاد ذلك المبدأ الدولي، فحق تقرير المصير الذي أقرته الأمـــم المتحدة منذ ستينيات القرن المنصرم إنما ينطبق بشكل أساس على الشعوب المـــستعمرة التي خضعت للاستعمار أو الانتداب، ووصلت إلى مرحلة من النضج الذي يتيح لها الاعتماد على ذاتها وتشكيل مستقبلها، فتلك الشعوب حرة بموجب ذلـــك الحق في تحديد مركزها السياسي وتحقيق نمائها الاقتصادي والثقافي. وقد تم التأكـــيد علـــى مـــبدأ تقرير المصير في الكثير من قرارات الأمم المتحدة، ولاسيما العهـــدين الدولـــيين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافـــية الصادرين عن الجمعية العامة عام 1966، إذ أكدت تلك القرارات على حـــق الـــدول والـــشعوب في الاستقلال والسيادة مع التأكيد على مبدأ السلامة الإقليمـــية والوحدة السياسية لتلك الدول المستقلة. ولم يقصد بحق تقرير المصير أن يمـــنح للجماعـــات والأقليات الإثنية المتعايشة داخل الدول، لأن من شأن ذلك أن يخلـــق فوضـــى عارمـــة في المجتمع الدولي، إذ يندر أن تجتمع لدولة ما كل عناصر الـــتجانس والتماثل، وهذا ما تم تأكيده عند صياغة إعلان مباديء القانون الدولي

(1) نقلا عن الاتجاه اللآخر، 14 أيلول/سبتمبر 2006.

الخـــاص بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، حيث أن مـــبدأ حق تقرير المصير، ينبغي أن لا يفسر باعتباره يرخص أو يشجع أي عمل من شـــأنه أن يمـــزق أو يـــضعف بصورة كلية أو جزئية السلامة الإقليمية أو الوحدة الـــسياسية للدول المستقلة وذات السيادة، والتي تتصرف على نحو يتماشى مع مبدأ المـــساواة في الحقوق وتقرير المصير، وبالتالي تمتلك حكومة تمثل جميع السكان المنـــتمين إلى الإقلـــيم دون تمييز من أي نوع، الأمر الذي يعني أن هذا المبدأ لا ينطـــبق علـــى الأقليات (القومية والدينية والمذهبية) المتعايشة مع بقية السكان بانـــدماج واستقرار، فتلك الأقليات تنحصر حقوقها بممارسة شعائرها الدينية وحقـــوقها الثقافـــية المنصوص عليها في المادة (27) من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية[1].

إن هـــذا التفسير القانوني قد لا يتوافق مع الطروحات القومية لبعض المفكرين والـــسياسيين الكرد، الذين يرون أن الشعب الكردي في العراق أمة متميزة بذاتها، وأنه يستحق التمتع بذلك الحق. ونحن إذ لا ننكر على الأمة الكردية حقها في تقرير المـــصير، فإننا نذكر بأن الأمة الكردية لا تنتشر جغرافيا في العراق فحسب وإنما في دول وأقطـــار شـــرق أوسطية مجاورة للعراق، وبالتالي فإن حق تقرير المصير إذا ما أريـــد تطبيقه على الكرد فينبغي أن يشمل أولئك المتواجدين في تلك الدول، لكي يكـــتمل اســـتقلال ونماء الأمة الكردية على وجه صحيح، لا أن يطبق ذلك الحق بـــشكل نـــاقص ومـــشوه على أكراد العراق دون غيرهم، وعلى نحو يخل بوحدة أراضي العراق وسلامته الإقليمية.

أمـــا فيما يتعلق بتعرض الأكراد للاضطهاد والتمييز الذي يبيح لهم التمتع بحق تقريـــر المصير، فمع اعترافنا بشدة تأثير تلك الممارسات على الشعب الكردي، إلا أنه يجب الإشارة إلى أن تلك الممارسات قد جاءت في ظل أزمات مستعصية عانت مـــنها الدولة العراقية منذ ولادتها على صعيد بناء هويتها الوطنية، حيث انعكست تلـــك الأزمات في تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان والحريات العامة والاتجاه نحو الحلـــول العـــسكرية لمعالجـــة إشكاليات بناء الوحدة الوطنية، فضلا عن الحروب

(1) انظـــر الدراســـة التـــي قـــدمها للأمـــم المتحدة الخبير بقضايا الأقليات والصراعات الاثنية البروفسور أسبيورن أيده، وثيقة صدرت باللغة العربية برقمe-cn.4 في 1992، 42.

الخارجية التي استنزفت مقومات البناء والتنمية والإعمار، ولهذا يمكن القول إن الظلم الذي حصل في العراق كان عاما وشاملا لكل شرائح المجتمع العراقي، ولم يكن مختصا بالأكراد وحدهم، صحيح أنهم كانوا الأكثر تعرضا للقسوة والقمع، إلا أن المعاناة والتهميش والإبعاد لم يكن مقصورا على الأكراد وحدهم، بل بالعكس فهم كانوا بعد عام 1991 بوضع أفضل من شرائح المجتمع العراقي الأخرى[1]، حيث تمتعوا بوضع شبه مستقل بعيدا عن الحصار وسياسات الضغط والابتزاز التي مورست ضد العراق، كما إنه من الإجحاف البناء على سياسات نظام أو نظم بعينها على أنها موقف شعب بأكمله، فالأكراد يستغلون معاناتهم مع بعض النظم العراقية للحصول على مطالب وحقوق من الشعب العراقي حتى وإن كان ذلك بالقوة!! فكيف يجوز ضم أراض وأقاليم بالقوة والادعاء بأنها تخضع لحق تقرير المصير، كما يفعل الأكراد اليوم في مدينة كركوك والموصل ومناطق عراقية أخرى؟

إن حق تقرير المصير لا يعتمد فقط على التمايز القومي واللغوي والديني فحسب، وإنما يعتمد قبل كل شيء على الحقائق التاريخية والجغرافية، فهل ينطبق حق تقرير المصير على مدينة كركوك ذات الهوية العراقية الخالصة؟ وماذا بشأن الأكراد القاطنين في محافظات عراقية أخرى (البصرة، الأنبار، بغداد، الموصل)، هل ينطبق عليهم المفهوم الكردي لحق تقرير المصير؟ ثم ماذا بشأن العرب والتركمان والكلدو آشوريون القاطنون في إقليم كردستان؟ هل ينطبق عليهم كذلك الحق في تقرير المصير أم سيتم تجاهل حقوقهم؟ من المؤسف القول إن الحق في تقرير المصير قد أخذ يجنح في الآونة الأخيرة عن مقاصده الحقيقية التي شرعتها الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولهذا فإن الخطورة المتأصلة تبدو واضحة في التفسيرات الغامضة والمراوغة لهذا الحق، وبما يجعله ينطبق على الأقليات، لاسيما ونحن نعيش في بيئة دولية ملتهبة بالمشاعر الإثنية، وهناك توظيف دولي واضح لتلك المشاعر باتجاه تحقيق المصالح والأهداف الاستراتيجية لبعض القوى الدولية المالكة للتأثير والنفوذ الدوليين.

---

(1) مجموعة باحثين، العراق: الغزو، الاحتلال، المقاومة، 378.

2 – القوانين الداخلية:

أما الاستناد على القوانين واللوائح الدستورية العراقية التي أشارت إلى حقوق الأكـــراد القومـــية في الدولة العراقية مثل دستور 1958، 1970، و1990 وقانون الحكم الذاتي لعام 1970، فهو سند ضعيف، فإضافة إلى عدم اعتراف الأكراد بتلك الدســـاتير، لكونها صدرت من حكومات يتهمها الأكراد أنها كانت فردية قمعت وصادرت حقوقهم القومية، فإن تلك الدساتير واللوائح لم تترجم إلى واقع سياسي وقانـــوني، بل ظلت حبراً على ورق، ولم تكن أكثر من محاولات لإضفاء نوع من التبريـــر على ممارسات بعض النظم العراقية في احتكار واغتصاب السلطة، فدستور 1958، سرعان ما تم تغييبه مع انفصام عقد التصالح بين الأكراد والزعيم عبد الكريم قاســـم، ولجوء الأخير إلى القوة العسكرية لإجهاض تطلعات الأكراد عبر الحملات العـــسكرية التي أخذ يشنها الجيش العراقي على المناطق الكردية عام 1962[1]. أما قانون الحكم الذاتي الذي أعلنته الحكومة العراقية في آذار/مارس 1970، فلم يكن في رأي الكرد أنفسهم أكثر من مناورة سياسية أو تكتيك مرحلي استخدم فيه الأكراد كـــبش فداء لتحقيق مصالح سياسية واقتصادية، تكشفت أبعادها في اتفاقية الجزائر عام 1975، والتي نظمت العلاقات بين العراق وإيران على حساب تطلعات الكرد المـــشروعة. وأمـــا فـــيما يـــتعلق بمؤتمرات المعارضة العراقية وبقانون إدارة الدولة والدستور الدائم، التي أقرت جميعها وبوضوح حقوق الأكراد في الفيدرالية وتطبيع الأوضاع في كركوك والاعتراف باللغة الكردية كلغة رسمية ثانية في البلاد، فيمكن القول إن جميع مؤتمرات المعارضة التي عقدت في عواصم دول أوروبية وفي أربيل لم يكـــن لهـــا صفة الشرعية وليست بالضرورة تمثل أو تلزم الشعب العراقي. كما أن قانـــون إدارة الدولـــة العراقية الذي وضعه الحاكم الأمريكي بول بريمر ومن بعده الدســـتور الـــدائم الذي فرض في ظل الاحتلال وبإرادة أمريكية واضحة لا يحظى بموافقة غالبية القوى الوطنية العراقية، سواء المشتركة في العملية السياسية أو التي هي خارجهـــا، حـــيث أخذت تلك القوى (كجبهة التوافق والتيار الصدري والقائمة العراقية وهيئة علماء المسلمين والمؤتمر التأسيسي العراقي والمجلس السياسي للمقاومة

(1) د. سعد ناجي جواد، العراق والمسألة الكردية 1958–1970، لندن: دار اللام، 1990، 59.

العـــراقية) تطالب بإعادة صياغة الكثير من فقرات الدستور، ولاسيما تلك المتعلقة بالفيدرالـــية وتشكيل الأقاليم لحين استقرار الأوضاع الأمنية في العراق وانسحاب القـــوات الأمـــريكية، نظرا لعدم توافق العراقيين حول صيغة محددة للفيدرالية ولا لآثارها المستقبلية على وحدة العراق، لاسيما في ظل الصلاحيات الواسعة الممنوحة للأقاليم والتي تؤدي في رأيهم لتقسيم العراق وتفتيته.

إن اللافت للنظر أن القيادات الكردية التي تضع نصوص الفيدرالية الواردة في الدســـتور الـــدائم موضع التقديس، ترفض القبول بإقرار ما ورد في الدستور نفسه بـــشأن حـــل المليـــشيات وإنهـــاء المظاهر المسلحة للأحزاب، وتصر على اعتبار البيشمركة جيشا نظاميا لحماية الإقليم، كما أنها رفضت رفع العلم العراقي إلا بعد تغييره، وترفض السماح للجيش العراقي بدخول أراضي إقليم كردستان للدفاع عن حدود العراق ضد الاعتداءات الإيرانية والتركية، كما ترفض تقاسم ثروات الإقليم ولاســـيما النفط مع الحكومة المركزية، وغيرها من الإجراءات والنصوص التي جاء بها قانون إدارة الدولة والدستور الدائم[1].

أمـــا بالنسبة للحكومات العراقية الأربع التي جاء بها الاحتلال الأمريكي فهي حكـــومات ضعيفة بل وفاقدة لصفة الشرعية السياسية التي تؤهلها لإصدار مواثيق وبيانات مناسبة لحل المسألة الكردية. واللافت أن تلك الحكومات لا زالت تتجنب إصـــدار أي وثيقة أو بيان يحدد موقفها من المسألة الكردية، بل إنها تبتعد عن انتقاد ســـلوكيات الأحـــزاب الكـــردية وسياساتها الخارجة عن المصلحة العراقية خشية إغضاب تلك الأحزاب، وبالتالي فقدان الحليف المهم والأقوى في المعادلة الحكومية القائمة.

3 – حدود الفيدرالية:

إن التـــصور الكـــردي لطبيعة وحدود الفيدرالية لا زال يكتنفه الغموض، فرغم إقرار المسؤولين الكرد وموافقتهم على الفيدرالية الإدارية والجغرافية، كما ورد في قانـــون إدارة الدولـــة والدســـتور الدائم، إلا أنهم لا زالوا ينطلقون في

(1) د. ســعد ناجي جواد، القضية الكردية، منشور في مجموعة باحثين، برنامج لمستقبل العراق بعد انتهاء الاحتلال، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2007، ط2، 271.

تـــصريحاتهم ومـــواقفهم من اعتبارات قومية متعصبة تقلل في كثير من الأحيان مـــصداقيتهم في بـــناء عـــراق ديمقراطـــي تعددي تتعايش فيه الجماعات بكل اخـــتلافاتها القومية والمذهبية. فالفيدرالية التي يؤمن بها الأكراد تقوم على رؤية قومية تشمل جميع المناطق التي يتواجد فيها العنصر الكردي. والدستور الكردي الذي أقر في أيلول/سبتمبر 2006، يعطي صلاحيات فيدرالية غير محددة للأكراد تقتـــرب في شموليتها من واقع الدولة المستقلة، ففي ذلك القانون نصوص تؤكد علـــى أن للأكراد جيشاً وعلماً ونشيدا وطنيا، وميزانية مستقلة وقضاء خاصا وتمثيلا دبلوماسيا خاصا في الأمم المتحدة والدول الأجنبية، وتلك مميزات تتعلق بدولـــة مستقلة أكثر من تعلقها بإقليم يسعى للحكم الذاتي أو الفيدرالية، وقد عـــزز الكـــرد من هواجس العراقيين حينما ثبتوا في الدستورالمذكور أن حدود الإقليم الكردي تتعدى ما هو قائم في المحافظات الكردية الثلاث (أربيل ودهوك والـــسليمانية)(*) إلى مناطق عراقية أخرى يعتقدون بتبعيتها لهم، ومنها بطبيعة الحال كركوك ومناطق أخرى في الموصل وديالى وصلاح الدين وواسط[1]، مما يثير مخاوف كبيرة حول أبعاد الفيدرالية الكردية.

فالـــتداخل الـــسكاني للعـــرب والأكراد في محافظات العراق المختلفة يطرح إشـــكالية إجـــراء إحصاء سكاني على أساس طائفي وعرقي بين مجموعات العراق الرئيـــسية، في ظـــل التعايش التاريخي والانصهار الاجتماعي بين تلك الجماعات، إضـــافة إلى أن أي إصـــرار كردي على إعادة ضم مناطق بعينها للإقليم الكردي بالقوة وبالعنف سيؤدي إلى حرمان وإفقار وتهجير الأشخاص الذين سيرغمون على مغـــادرة مناطقهم، وهو ما يخلف إرثاً من الخوف والكراهية، ويؤجِّج أكثر فأكثر المعاناة السياسية والاقتصادية المستمرة في العراق.

(*) نقلـــت صحيفة دالاس نيوز في عددها يوم 2007/11/28 عن (أشتي هورامي) وزير الموارد الطبيعية في إقليم كردستان، أن 90% من محافظة نينوى هي كردية وأنها تحت حكم الأكراد سنة بعد أخرى. جاء ذلك في تصريح له خلال جولة قام بها في واشنطن وتكساس ردا على سؤال حول كون العقد المبرم مع شركة هنت أويل الأمريكية يقع في أراضي ضمن محافظة نينوى خارج حدود إقليم كردستان. وأضاف بأن نينوى هي تاريخيا كردية، وأن العرب السنة هم الذين يطالبون بها.!!) نقلا عن عبد الإله الراوي، تفتيت العراق والوطن العربي...

(1) د. عبد الله الأشعل، دستور بوش العراقي.

4 - الفيدرالية وتنمية الديمقراطية:

إن المبررات التي تساق حول محاسن الفيدرالية كونها تنمي الديمقراطية وتساعد الأطراف المهمشة ذات الخصوصية القومية على امتلاك قرارها الإداري وتفعيل مشاركتها في صنع القرار المركزي للدولة، ليس دقيقا بالمطلق. صحيح أن الفيدرالية تهدئ مخاوف بعض الجماعات حول حقوقها، وهي نظام متطوّر وعصري مطبق حاليا في أكثر من25 بلد في العالم، وأن أكثر من 40% من سكان العالم منضوون تحت إطار النظام الفيدرالي، إلا أن المعلوم في التجارب السياسية، أن الفيدرالية شيء والديمقراطية شيء آخر. فليس بالضرورة أن كل نظام فيدرالي هو نظام ديمقراطي، لاسيما إذا كان ذلك النظام ضعيفا لا يملك أدوات السيطرة المركزية على كل مناطق الدولة، أو كان نظاما مبنيا على أساس قبلي أو مناطقي، حينها سيكون النظام الفيدرالي معينا على إنشاء بذرة الوعي المناطقي والإقليمي والطائفي. وفي العراق لا يمكن الربط بين النظام الفيدرالي الحقيقي وبين ما يرفع من شعارات ديمقراطية تحت يافطة الفيدرالية، فالفيدرالية الحقيقية ليس لها علاقة بما يتم على أرض الواقع من سياسات تفكيك لبنية الدولة العراقية وتقسيم لشعبه على أسس طائفية وقومية. وليس لها علاقة بالدستور العراقي الذي يشرعن عملية التقسيم، ولا بالانتخابات التي جرت عام 2005 وكرست الولاء الطائفي والقومي بدلا عن مفهوم المواطنة الحقيقية. وليس لها علاقة بالحكومات العراقية التي مارست كل أشكال الطائفية والقومية واستخدمت القمع والعنف لإسكات الأصوات المعارضة وفسحت المجال لهيمنة المليشيات على الشارع العراقي وممارسة كل أشكال التطهير العرقي والطائفي. وليس لها علاقة بالصلاحيات الكبيرة التي يتمتع بها أمراء الأقاليم سياسيا واقتصاديا والتي باتت تقترب بتلك الأقاليم إلى واقع النظام الكونفيدرالي. وإذا ما تكرست بعض الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها أمراء الطوائف في العراق، فإن الأمر سيؤدي لا محالة إلى التقسيم وظهور دويلات جديدة تحل محل الدولة العراقية القائمة[1].

---

(1) د. عبد الحسين شعبان، العراق: من إرث الماضي إلى تحديات المستقبل، بقاء العراق موحداً رهنٌ برحيل الاحتلال الأميركي، محاضرة ألقيت في مركز القناة للتنمية الإعلامية، وقامت شبكة العراق للجميع بنشرها في 2008/1/9 www.iraq4all.com.

في ظـــل الواقـــع العراقي المنفلت يسعى دعاة التقسيم، سواء من الأمريكان كجوزيـــف بايدن وغيره، أو من العراقيين، إلى إيجاد مبررات للربط بين الفيدرالية والديمقـــراطية، فالفيدرالـــية باتت ضرورة للقضاء على النظام الدكتاتوري وثقافة الاســـتبداد ونمـــوذج الدولة الصارمة الذي ساد العراق طوال السنوات الخمسين الماضـــية، وهي ستتيح المجال أمام أطياف الشعب العراقي لتمارس حرية التعبير عن إرادتهـــا وحقها في تقرير المصير. ويضيف دعاة التقسيم باسم الفيدرالية أن مواجهة الأحداث الساخنة، التي يمر بها العراق من عنف طائفي وإرهاب يسعى إلى القضاء علـــى تجـــربة العـــراق الديمقـــراطية، بات يتطلب تفكيك الدولة المركزية وإعادة صـــلاحياتها إلى الأقالـــيم، لكي تتمكن من حماية ذاتيتها الخاصة. ولعل هذا ما يتم بالفعـــل دستورياً وعملياً، حيث يتم الآن تعويم الدولة العراقية وإضعافها ونـــزع أغلـــب صـــلاحياتها، تلك التي يقرّها النظام الفيدرالي نفسه، مثل وحدانية الجيش وحـــق التـــصرف بالثـــروات الطبيعية والأمور المالية ووحدانية التمثيل الخارجي والعلاقـــات الدبلوماســـية، لـــصالح نظام آخر لا علاقة له بالنظام الفيدرالي، نظام سيؤدي في واقع الحال إلى تقسيم البلاد والتفريط بهويته الجامعة. ولهذا باتت فكرة تـــبني الفيدرالية كأحد أشكال تكريس العمل الديمقراطي في العراق، توحي بشيء من الريبة لدى كثير من العراقيين، إذ أن الغالبية العربية في العراق تعترض من حيثية اعتـــبار أن الفيدرالـــية، التي استخدمت عبر نماذج عالمية متعددة كتجربة سياسية لتوحـــيد الدول أو الكيانات المفتتة وضمها لدولة واحدة، أصبحت تستخدم اليوم باسم الديمقراطية كأسلوب لتمزيق وحدة الكيان العراقي ونسيجه الاجتماعي، فلم يحـــدث في التاريخ أن عمل شعب على تمزيق وحدته وانتقل من حالة الوحدة إلى حالة التفتت بدعوى التغيير والديمقراطية.

والأمـــر الآخـــر المتعلق بالديمقراطية، هو أن الغالبية العربية تعتبر أن مسألة الفيدرالـــية تهـــم جميع العراقيين، وبالتالي فإن البت فيها يجب أن يخضع لقواعد ديمقراطية تتيح للشعب القيام باستفتاء على مثل هذه القضية المصيرية وغيرها من القضايا المصيرية الأخرى، كقضية كركوك وقانون الأقاليم وقانون النفط والغاز، لا أن يحـــصر البت في قضايا مصيرية كهذه بيد شرائح وأحزاب سياسية طائفية وقومـــية مستفيدة من المرحلة ومتحالفة مع الاحتلال، وقد أكدت تجربة سنوات

الاحـــتلال الماضـــية وما رافقها من شعارات ضخمة حول الديمقراطية والتداول الـــسلمي للـــسلطة، كـــيف تصاعد الوعي الطائفي والعرقي إلى نسبة كبيرة من الشعب العراقي، وكيف استأثرت الأحزاب السياسية الحاكمة بهيمنة مطلقة على مجـــالس المحافظـــات الـــتي تدعي تمثيلها طائفيا أو قوميا، بعيدا عن لغة التنافس السياسي المشروع الذي يتيح لبقية الأحزاب العراقية ممارسة قواعد اللعبة السياسية بـــنفس وطـــني، وهو ما حول تلك المحافظات والأقاليم إلى إقطاعيات وإمارات، تهـــيمن علـــيها أحزاب ومليشيات متقاتلة ومتصارعة على عوائد تلك المحافظات وقـــرارها الـــسياسي، بعيدا عن رؤية وتوجيه الحكومة المركزية، مثلما يحصل في محافظـــات العـــراق الجنوبـــية، وخصوصا في محافظة البصرة، التي باتت من أهم المحافظات التي يشتد فيها صراع الأحزاب والمليشيات المسلحة للهيمنة على واقعها السياسي وثرواتها الاقتصادية الكبيرة، وهو ما دفع إلى انفلات أمني خطير، وتدنٍ في مـــستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، الأمر الذي يطرح تساؤلات مهمة من قبل:

مـــا مدى قدرة الحكومة العراقية على توظيف مفهوم الديمقراطية لإلغاء الولاء الطائفـــي والقومي، وإعادة بناء مفهوم المواطنة على نحو لا يجعل مؤسسات الدولة حكرا لمجموعة على حساب أخرى؟

ومـــا مدى قدرتها أيضا على سحب السلطات الواسعة التي يتمتع بها رؤساء الأحزاب والمليشيات والعشائر لصالح بسط السلطة القانونية والسياسية للدولة؟

ثم مـــا هي حدود قدرتها كذلك في خلق الوعي السياسي لقبول تبادل سلمي وديمقراطـــي للسلطة، وعلى نحو لا يجعلها في المستقبل حكرا لشخص أو عائلة أو حزب واحد؟[1]

ولعـــل أهمـــا هو: ماهي الضمانات التي لا تؤدى بالفيدرالية من جراء نقص الوعي إلى التطرف والمغالاة في مطالب أبعد تهدد مستقبل العراق ووحدته الإقليمية مثلما هو حاصل الآن؟

---

(1) فـــوزية صـــابر، الوضع الكردي في العراق: رؤية مستقبلية، منشور في مجموعة باحثين، احـــتلال العـــراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، 557.

5 - تجربة كردستان:

يحـــاجج أنصار الفيدرالية بالتجربة السياسية التي عاشها إقليم كردستان لمدة تـــزيد علـــى ثلاثة عشر عاما في دفع مطالب الأكراد بالفيدرالية، ففي تلك المدة اســـتطاع الأكـــراد تنظـــيم حياتهم السياسية وتأسيس تجربة ديمقراطية، تمثلت في انـــتخاب حكومة إقليمية وبرلمان ديمقراطي منتخب، أسس لحرية الصحافة والتعبير والانغماس في مؤسسات المجتمع المدني، لكن الملاحظ أن تلك الآراء مردود عليها، فالتجـــربة التي عاشها الأكراد ما كان لها أن تنجح وتستمر لولا الدعم الأمريكي الغربـــــي، بعد انسحاب العراق من الكويت عام 1991، والتي كانت تستند على استراتيجية توظيف الأكراد كأحد أضلاع التهديد والإنهاك للعراق ولنظام الرئيس صدام حسين.

ورغم ذلك، فتجربة الأحزاب الكردية في إدارة ما سمي بالمناطق الآمنة لم تكن ناجحـــة بالمعـــايير الدولـــية للحكـــم، فقد شهدت المنطقة الكردية طيلة مرحلة التـــسعينيات واقعـــا مستمرا من عدم الاستقرار. تمثل بحالات الصراع الدامي بين الفصيلين الكرديين الاتحاد الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستاني، حيث ألحق ذلـــك الصراع ضررا كبيرا بالمنطقة الكردية وأدى إلى قتل وتشريد وتهجير آلاف العوائل الكردية وتخريب البنية الاقتصادية الكردية. وانقسمت الإدارة في الإقليم إلى حكومـــتين، واحدة في السليمانية بزعامة جلال طالباني، وأخرى في أربيل بزعامة مسعود بارزاني. وبلغت المواجهات بين الحزبين ذروتها عام 1996 حينما اجتاحت قـــوات الاتحـــاد الوطني الكردستاني (الأنصار) مدينة أربيل وطردت قوات الحزب الديمقراطـــي، ممـــا حـــدا بمسعود البرزاني إلى الاستنجاد بالقوات العراقية وإعادة الـــسيطرة علـــى مديـــنة أربيل. ولم تشفع الوساطة التركية والأمريكية في جسر الخلافـــات بـــين الطرفين لارتباط الأمر بالزعامة على إقليم كردستان، وإدعاء كل طرف بأحقيته في قيادة المنطقة[1]. أما عن الديمقراطية داخل الحزبين الكرديين فهي معدومـــة في الأصـــل، حـــيث لم تجر داخل تلك الأحزاب أي انتخابات حقيقية، وبقـــيت أحـــزاب أقـــل ما يمكن وصفها بأنها أحزاب عائلية أو شخصية مرتبطة

(1) د. دهـــام محمد العزاوي، المناطق الآمنة: هل حققت الأمن لأكراد العراق؟ متابعات دولية، العدد 25، السنة الثانية، 2001، 4.

بشخصية زعيمها المؤسس وأفراد أسرته، فمسعود البارزاني ورث قيادة الحزب الديمقراطي من أبيه الملا مصطفى البارزاني، وهو منذ ذلك الحين لم يجر أي إصلاحات سياسية أو انتخابات، ويمارس أشد أنواع الإقصاء السياسي ضد معارضيه أو منتقديه. ونفس الحكم ينسحب على وضع السيد جلال الطالباني الذي يهيمن على حزب الاتحاد الوطني منذ تأسيسه منتصف السبعينيات من القرن المنصرم وإلى الآن، فهو يرفض إجراء أي ممارسة ديمقراطية تهدد زعامته للحزب.

أما الحديث عن التجربة السياسية في إقليم كردستان بعد الاحتلال الأمريكي، فلا زالت رغم مضي أكثر من خمس سنوات تتسم بعدم الاستقرار السياسي، نظرا للتنافس الحاد بين الحزبين الرئيسيين، إذ لم يتم توحيد الكثير من إدارات الحكومتين في أربيل والسليمانية إلى الآن رغم الادعاءات الرسمية المعلنة، ولا يزال في بعض الوزارات وبخاصة الدفاع وزيران أحدهما يتبع أربيل والثاني يتبع السليمانية، كما لم يستطع الحزبان الكرديان حتى الآن توحيد شبكات الهاتف الخلوي بينهما، فالمواطن الكردي في السليمانية لا يستطيع الاتصال من هاتفه الخلوي بصديقه أو قريبه في أربيل أو دهوك إلا عبر اتصالات دولية.

أما عن واقع الحريات العامة فيشهد على تدنيه حملات الاعتقال التي تمارس ضد المعارضين السياسيين لنهج الحزبين الكرديين، ولاسيما الكتاب الإسلاميين والليبراليين والمستقلين، حيث أن المداهمات وعمليات الاعتقال والتصفية والمطاردة طالت الكثير منهم، وهو ما دفع منظمات عالمية إلى توجيه انتقادات علنية لحكومة الإقليم فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير. وتعيش فئات كثيرة من الشعب الكردي في ظروف معيشية واجتماعية صعبة، وهناك مؤشرات على تململ شعبي كردي من سياسات الحزبين، وتشهد على ذلك المظاهرات وأعمال العنف التي جرت في ذكرى الاحتفال بمجزرة حلبجة في آذار/مارس 2006، حيث قام المئات من أهالي حلبجة، الغاضبين على تردي الأوضاع المعيشية، بتدمير وإحراق المتحف الذي أقامته الأحزاب الكردية لتخليد ذكرى ضحايا حلبجة الذين أبيدوا بالأسلحة الكيمياوية أثناء الحرب العراقية الإيرانية، حيث قام الأهالي بمهاجمة المسؤولين الأكراد الذين جاؤوا لإحياء

المناسـبة، وقـد كانت تلك الأعمال تعبيرا عن واقع الإهمال ونقص الخدمات الذي يعانيه المواطن الكردي[1].

أما عن شعبية الأحزاب الكردية وجماهيريتها، فتشهد عليها حالة الانتخابات الـتي جـرت في كانون الأول/ديسمبر 2005، حيث لم يصوت لقائمة التحالف الكردسـتاني في محافظة بغداد التي يعتقد أنها تضم ما يقارب 250 ألف كردي إلا 25459 شخـصا، مما يؤشر إلى أن غالبية ساحقة من أكراد بغداد لم تصوت لصالح الحزبين الكرديين و لم تقتنع بتجربتهما الديمقراطية وشعاراتهما القومية.

وبشكل عام فإن الكثير من المراقبين يشيرون إلى أن حالة الاستقرار النسبـي الـتي تعيشها منطقة كردستان لم تأت من توافق صريح بين الحزبين الكرديين، بل مـن رؤيـة أمـريكية تهدف إلى جعل هذه المنطقة بؤرة جذب سياسي واستثمار اقتصادي، يعطي مؤشرا ولو جزئيا على نجاح مشروع الولايات المتحدة في العراق، فـضلا عـن أن الحاجة الأمريكية لتحالف الحزبين الكرديين تقتضي من الولايات المـتحدة إفراد المنطقة الكردية بوضع سياسي واقتصادي متميز، وعليه فإن أولئك المـراقبين يشيرون إلى أن حالة التوافق الظاهري بين الحزبين الكرديين قد تنفض في أقرب فرصة ترفع فيها الولايات المتحدة دعمها السياسي والمالي عنهما، كما فعلت في مـرات سابقة، كما تنفض في أي لحظة تبدأ فيها أبعاد الفيدرالية في كردستان بالظهـور، حيـنها سـيكون التنافس حول السيادة على الثروة والقرار السياسي والإداري في الإقلـيم علـى أشده بين الحزبين الكرديين، وهذا ما لا يمكن حسمه دون حدوث مصادمات وأعمال عنف تعيد المنطقة إلى سنواتها السابقة من الفوضى وعدم الاستقرار.

6 - الرعاية الأمريكية:

يراهن مؤيدو الفيدرالية على موقف أمريكي أكثر مرونة وتساهلا حيال منح الأكـراد نـوعا من الفيدرالية القومية كجزء من المكافأة للأحزاب الكردية على تحالفهـا الوثـيق مـع مـشروع الاحتلال الأمريكي للعراق. ويؤكد هؤلاء بأن الـشعارات الـتي رفعـتها الولايات المتحدة حول الديمقراطية، وحق تقرير المصير

(1) نقلا عن وكالة رويترز للأنباء في 16 آذار/مارس 2006.

للأقليات والجماعات المقهورة، وجد تعبيره في مناطق مختلفة من العالم سواء في أثيوبيا أو البوسنة أو كوسوفو أو تيمور الشرقية وغيرها، حيث أثمرت الرعاية الأمريكية لبعض الجماعات عن حصولها على استقلال شبه ذاتي أو تام.

لقد تناسى هؤلاء أن لكل منطقة في العالم خصوصيتها في الأجندة العالمية للولايات المتحدة، وأن ما تم التعامل به في يوغسلافيا وإندونيسيا، لا يمكن تطبيقه على منطقة الشرق الأوسط المليئة بالصراعات الإثنية التي يمكن أن تزعزع المصالح الأمريكية وتضربها في الصميم. صحيح أن الولايات المتحدة تحالفت بشكل استراتيجي مع الأحزاب الكردية لتسهيل عملية احتلال العراق، وأنها خصت الأكراد بوضع سياسي واقتصادي متميز عن بقية مناطق العراق، وأنها أقرت الفيدرالية كإطار سياسي واقتصادي لتفكيك بنية العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإعادة تركيبها وفق رؤية تخدم مصالحها في شرق أوسط جديد، إلا أن الواضح هو أن سياسة التقسيم الأمريكية في إطار الفيدرالية باتت تواجه بعقبات كأداء، وأن رعايتها للإقليم الكردي أخذ يصعب من مهمتها في دعم الاستقرار السياسي في عموم العراق. وقد أخذ سياسيون ومفكرون أمريكيون يوجهون اللوم إلى إدارة الرئيس بوش في تبنيها للنهج الفيدرالي في إدارة الأوضاع في العراق، وأكدوا أن مشروع الفيدرالية في العراق سيفشل في تحقيق أهداف الولايات المتحدة في قيام عراق ديمقراطي ومستقر، حيث سيفتح باب التنافس والاحتراب بين الجماعات العراقية للهيمنة على النفوذ والثروات في أقاليمها الفيدرالية، وسيصعب من مهمة الولايات المتحدة في إيجاد خطوط فاصلة بين الجماعات العراقية، إذ سيكون للاختلاط والتداخل بين تلك الجماعات، عبر التصاهر والعلاقات القرابية والقبلية، أثره الواضح في عرقلة الجهود الأمريكية والأحزاب العراقية الحاكمة في تصويب طبيعة وحدود الفيدراليات الجديدة.

عموما يمكن أن نبين أهم الانتقادات التي أخذ يوجهها كتاب ومفكرون وسياسيون أمريكيون لسياسة الرئيس بوش في موضوع الفيدرالية، وعلى النحو التالي:

أولا: عدم وجود خطوط إثنية تفصل بين السكان في مناطق العراق المختلفة، بسبب الاختلاط والاندماج المشترك والعلاقات الاقتصادية وحالات التصاهر والعلاقات القبلية والقرابية بين مجموعات العراق المختلفة، وهذا الأمر ينطبق على

الأكراد ذاهم فهم منتشرون في محافظات العراق المختلفة من البصرة والأنبار وديالى وواسط والديوانية والموصل، ثم العاصمة بغداد التي يتواجد فيها أكثر من 250 ألف كـــردي يعيشون في أحيائها الفقيرة وأحيائها الراقية، بل إن الأمر ينطبق على إقليم كردســـتان ذاتـــه، حيث تعيش فيه أعداد كبيرة من التركمان والكلدو آشوريين والعرب، بل إن المجتمع الكردي ذاته يعاني من انقسامات ثقافية واجتماعية وقبلية، تـــبرز بـــشكل واضح بين أنصار جلال الطالباني من السوران الذين يتمكرزون في محـــافظتي الـــسليمانية وأربـــيل، والذين تهيمن عليهم النـــزعة السورانية، وأنصار مـــسعود الـــبارزاني من البادينان الذين يعيشون في محافظة دهوك، وتهيمن عليهم النـــزعة البادينانية، وهو ما يجعل أي محاولة أمريكية لفرض نموذج فيدرالي للحكم في العـــراق محفـــوفة بالمخاطـــر المـــستقبلية، حيث سيزيد ذلك من حالة التقسيم والتفكـــيك لـــبنى العراق الاجتماعية، وهو ما يشكل هزيمة لإستراتيجية الولايات المتحدة في العراق.

ثانيا: إن أي محاولة أمريكية لتطبيق الفيدرالية والتقسيم ستواجه بمشكلة تحديد هوية المؤسسات الإدارية، ثم هوية المؤسسات الأمنية والعسكرية العراقية، إذ أن أي تقـــسيم ســـينعكس على تفكك قوات الجيش والشرطة العراقية، فالجيش العراقي يـــتألف في غالبيـــته من الشيعة والأكراد. أما القوى الأمنية التابعة لوزارة الداخلية فجلها مشكلة من المليشيات الشيعية (قوات بدر وجيش المهدي وحزب الدعوة)، ويعني تقسيم العراق أو إعادة هيكلته وفق إطار فيدرالي، إعادة تقسيم قوى الجيش والـــشرطة وتعزيـــز دور الميليـــشيات للسيطرة على الفيدراليات الناشئة، فالأكراد ســـيعملون علـــى تعزيـــز مليـــشياهم المسلحة (البيشمركة) في إقليمهم، والشيعة ســـيعملون كـــذلك لتوظـــيف الأجهزة الأمنية الحكومية وقوات الجيش لتصفية حـــسابات داخلـــية بيـــنهم وضد خصومهم، ومن ثم السيطرة لاحقا على مناطق الجـــنوب الغنـــية بالنفط. أما الأحزاب والمجموعات السنية فقد تلجأ إلى توظيف مجـــالس الصحوة التي تشكلت مؤخرا للحصول على امتيازات فئوية بمناطقها التي يعـــتقد أنها تضم موارد نفطية كبيرة غير مكتشفة[1]، ولعل هذا الواقع سيدفع إلى

(1) جمـــال محمـــد تقي، شبح اجتثاث العراق يحوم على كركوك، القدس العربي 3 آذار/مارس 2007.

مـــزيد مـــن الانفلات والفوضى التي تضر بالاستقرار الذي تراهن إدارة بوش على تحقيقه في العراق.

ثالـــثا: وارتباطا بالفقرة السابقة، تظهر مشكلة أخرى تتعلق بتوزيع وتقاسم ثـــروة العراق النفطية، فمن شأن سيطرة المليشيات الشيعية على مناطق الجنوب أن تـــؤدي إلى هيمنة مطلقة على آبار النفط ومصادر الثروة الأخرى، كما أن هيمنة الـــسنة على إقليمهم سيدفع إلى محاولة استثمار كميات النفط الكامنة في إقليمهم. أمـــا الأكـــراد الـــذين يهيمـــنون فعليا على إقليمهم فسيسعون إلى زيادة نفوذهم الـــسياسي والاقتصادي هناك، ويحاولون الاقتراب أكثر من حقول النفط الغنية في كـــركوك. وفي ظل هكذا انقسام، فإن المشكلة الأكبر للولايات المتحدة تكمن في أنهـــا لا تـــستطيع أن تفـــرض قرارا سياسيا يلزم الفيدراليات الناشئة بالتعامل مع شـــركات النفط الأمريكية لاستثمار حقولها النفطية، وقد يكون الأمر أكثر تعقيدا حيـــنما يـــدرك الأمريكان أن الأحزاب الكردية، التي هي أكثر الأطراف العراقية طواعـــية لاســـتقبال القواعد العسكرية والشركات الأمريكية، لا تستطيع تصدير الـــنفط عـــبر حدود كردستان، فليس هناك مصلحة إقليمية لدول الجوار (إيران، سوريا، تركيا) لمساعدة الأكراد في الحصول على استقلالهم وحريتهم.

رابعـــا: إن من شأن تثبيت الفيدرالية، وما يجره من تقسيم للعراق، أن يضر بالاســـتقرارالإقليمي وسياسات الحرب على الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة في المـــنطقة العـــربية وبقية مناطق العالم، حيث تسيطر مجموعات إسلامية متطرفة كتنظيم القاعدة على المناطق السنية، ولهذا فمن شأن تقسيم العراق أن يسمح لتلك المجمـــوعات أن تثبت وجودها السياسي في العراق. ومع حرمان السنة من الأموال والـــنفط، وعزلهم في إقليم محروم من الموارد المالية، فإن دولا سنية عربية، كمصر والـــسعودية، ســـترغم علـــى التدخل بهدف دعم السنة من جانب وتفادي هيمنة المجموعات الإسلامية المتطرفة على هذا الجزء من العراق من جانب آخر. فضلا عن أن هيمـــنة قوى شيعية إسلامية متطرفة (التيار الصدري والمجلس الإسلامي الأعلى) علـــى آبار النفط في جنوب العراق، سيدفع إيران إلى تكريس هيمنتها، ومن شأن تلـــك الهيمـــنة الإيرانية على الفيدرالية الجنوبية أو الشيعية المجتزأة أن ينعكس على وضـــع الطاقـــة العالمي، حيث سيرفع من مكانة إيران النفطية وتحكمها في السوق

العالمـــي. وهـــو ما سيكون له انعكاس على دور إيران الإقليمي لجهة تحالفها مع سوريا والحركات الراديكالية الإسلامية التي تواجه إسرائيل والولايات المتحدة مثل حزب الله وحركة حماس والجهاد الاسلامي.

أمـــا الأكـــراد، فلا أصدقاء أو حلفاء إقليميون مناصرون لهم، حيث ستسعى تـــركيا وســـوريا وإيـــران إلى زعزعة الاستقرار في كردستان واستغلال أو تفعيل الانقـــسامات الحـــادة بـــين الأحزاب الكردية. ولا بأس من إعادة دعم وتوظيف الجماعات السنية المتطرفة في شمال العراق كأنصار الاسلام، بهدف تفكيك أو إلغاء الفيدرالـــية الكـــردية. إن هذا المشهد قد يدفع إلى تفجير الانقسامات وزيادة حالة التشظي في المشهد العراقي، وليس من المستبعد أن تمتد مفاعيل هذه الانقسامات إلى باقـــي دول الشرق الأوسط والدول العربية، وهو ما يهدد باندلاع نـــزاعات محلية تفكك نسيج تلك الدول الاجتماعي ويسمح بزيادة التطرف الإسلامي[1].

خامـــسا: أما فيما يتعلق بالفيدرالية الكردية، فلا شك أن الولايات المتحدة، ورغـــم تحجـــيمها للدور الإقليمي في العراق، فإنها لا زالت تخشى معارضة دول الجـــوار العراقـــي مـــن قيام فيدرالية كردية تمهد لدولة كردية مستقلة قد تشجع مستقبلا المطالب الاستقلالية والولاءات المزدوجة للأكراد المنتشرين في دول الجوار. وتعد تركيا في هذه الحالة أشد الدول قلقا من تصاعد طموحات الأكراد العراقيين في الاســـتقلال، إذ رغـــم التحجيم الأمريكي لدور تركيا في العراق، فإن الحكومة التـــركية لم تقـــصر في تبني كل أشكال العمل السياسي والعسكري ضد أكرادها المتمترســـين في شمال العراق، ومن خلالهم يتم توجيه رسالة إلى أكراد العراق، بأن تركيا ستقطع أي محاولة لنيل استقلالهم.

وبهـــذا فإن موافقة الولايات المتحدة على فيدرالية كردية تمهد مستقبلا لقيام دولـــة كردية مستقلة، سوف يؤكد مخاوف تركيا وقلقها من الدور الأمريكي في العـــراق، وهو ما ينعكس على تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة في قضايا دولية مهمة أخرى[2].

(1) د. عبد الإله الراوي، تفتيت العراق والوطن العربي، مطلب صهيوني صليبي صفوي، شبكة العراق للجميع *www.iraq4all.com* في 14 شباط/فبراير 2008.

(2) يوسف الكويليت، من يقرر لا أو نعم للدولة الكردية، الرياض 15 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

وبالـــرغم مـــن علامـــات الامتنان التي تشعر بها إدارة الرئيس بوش لقيادات الأحـــزاب الكردية الذين كانوا حلفاء حقيقيين قدموا المساعدة في احتلال العراق عـــام 2003، إلا أن على الولايات المتحدة أن تفكر مرتين قبل أن تقدم على منح الـــضمانات الأمنـــية لدولـــة كردستان المستقلة. فإقليم كردستان العراق لا يملك اقتـــصادا قويا بسبب قلة الموارد الطبيعية والجو الإقليمي المعادي لقيام دولة كردية، كمـــا أن الإقلـــيم لا يملك أي منفذ على البحر(*). ولهذا فإنه سيكون معتمدا كل الاعـــتماد على جيرانه في عملية تصدير واستيراد المواد، بما فيها النفط الذي يطمح الأكـــراد للسيطرة عليه. وحتى إذا ما سيطر الأكراد على نفط كركوك، فإن دولة كـــردية مستقلة، لا منفذ لها على البحر، لن تتمكن من الحياة إذا ما رفضت دول الجـــوار التعاون معها في تصدير وبيع النفط، ناهيك طبعا عن توافر أساليب أخرى للحـــصار الإقليمي تجعل من هذه الدولة معتمدة بالكامل على المعونات الأمريكية، بالإضـــافة إلى أنـــه بـــدون الرعاية الأمريكية فإن إقليم كردستان لن يكون مكانا مـــستقرا سياســـيا واقتصاديا بسبب الخلافات العميقة بين أنصار الطالباني وأنصار البارزاني(1).

فهل تكون الولايات المتحدة مستعدة لإقامة قواعد عسكرية ووجود عسكري دائم في كردستان المستقلة؟

وهل ستغامر الولايات المتحدة وتضع موضع الخطر دون أن يكون لذلك أي مردود استراتيجي؟

(*) وهـــو مـــا يؤكده السيد كوسرت رسول علي، القيادي البارز في الاتحاد الوطني الكردستاني والـــذي يتولـــى حاليا منصب نائب رئيس إقليم كردستان، حيث أن قيام دولة كردية في ظل الوضـــع الراهن والمشهد القائم في هذه البلاد وفي ظل غياب الديمقراطية المنشودة، هو أمر غير ممكن ويؤكد السيد كوسرت هذا الموضوع في مقابلة له مع السيد إحسان عزيز مراسل صـــحيفة الزمان العراقية بقوله: حتى لو افترضنا جدلا بأن دولة كردية مستقلة قد انبثقت في كردســـتان العـــراق، فكـــيف يمكن لها أن تدوم أو تستمر في وجودها كدولة؟ وهي معزولة وتفتقر إلى منفذ مائي للاتصال بالعالم، ناهيك عن تعرضها للمحاربة من جانب إيران وتركيا وسوريا والعراق أيضا. بمعنى أن فكرة إقامة تلك الدولة محكومة بالفشل مسبقا. نقلا عن د. خير الدين حسيب، العراق من الاحتلال إلى التحرير، 427.

(1) د. لقاء مكي، الدولة الكردية.. هل من فرصة؟ موقع الجزيرة نت www.aljazeera.net في 2006/5/23.

لهذه الأسباب يشير السفير الأمريكي في تركيا، دبليو روبرت بيرسون، إلى أن عـــواقب تقـــسيم العـــراق يمكن أن تكون أسوأ من المشاكل التي تواجهها الولايات المتحدة اليوم في العراق، وعلى إدارة الرئيس بوش أن تستخدم كل ما لـــديها من قوة وتأثير في العراق وفي المنطقة من أجل العمل على قيام حكومة مركـــزية قـــوية في بغـــداد، قادرة على السير بالبلاد إلى الاستقرار من خلال المفاوضات مع الأطراف والقوى المتنازعة، بغض النظر عن رأينا في مواقف تلك الأطـــراف. ويقارن بيرسون قضية تقسيم العراق على ما كان عليه الوضع في الولايات المتحدة إبان الحرب الأهلية الأمريكية، فيقول: قد يبدو تقسيم العراق مغـــريا للبعض، لكن على ذلك البعض أن يتذكر النصيحة التي أسداها هوراس غريلـــي للجـــنوب الأمريكي عام 1861، عندما قال لهم: أن يدعو الأخوات المخطـــئات أن يغـــادرن بسلام – يقصد بالأخوات هنا الولايات طبعا – لكن غريلـــي غـــير رأيه فيما بعد، وراح يحث الشمال على الحرب ضد الجنوب من أجل الحفاظ على الاتحاد بين الولايات الأمريكية[1].

وأخـــيرا، نختـــتم بما قاله نائب مدير دراسات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (جوســـت هلتـــرمان)، في مقال له بعنوان الحجج الواهية لأنصار التقسيم الناعم، والـــتي أكد خلالها خطأ القراءة الأمريكية للواقع العراقي المعاش. إن سعي الولايات المـــتحدة لتقسيم العراق يخالف، حسب هلترمان، رأي غالبية العراقيين، إذ أن نسبة كـــبيرة مـــن العراقيين، وعلى رغم محاولات التطهير العرقي والإبادة الجماعية التي اســـتهدفتهم، ظلوا خليطا اجتماعيا تكثر فيه الزيجات المختلطة بين فئاته وطوائفه. ورغـــم سياسات التخويف والعنف وحملات التطهير والقتل الجماعي المستمرة، إلا أن اســـتطلاعات الـــرأي التي أجريت بين العراقيين خلال الأربع سنوات الماضية أكـــدت أن الغالبية منهم ترغب في أن تظل بلادهم موحدة، وبالتالي فهم يرفضون الفدرالية أو أي شكل آخر من أشكال التقسيم. وهنا يشير إلى التقرير الاستطلاعي الـــذي أجـــراه مركز الدراسات الاستراتيجية للأكاديمي الأمريكي المعروف انتوني كـــوردسمان في 2007/10/25، والذي بيّن أن نسبة العراقيين المؤيدين لعراق موحد

(1) نقـــلا عـــن د. عـــبد الإله الراوي، تفتيت العراق والوطن العربي، مطلب صهيوني صليبي صفوي، شبكة العراق للجميع www.iraq4all.com في 14 شباط/فبراير 2008.

والحكومة مركزية قوية بلغت 79%[1]. وهذه واقعة غير مشجعة للإدارة الأمريكية، ففي أعقاب ممارسات التدمير والتفكيك التي مارستها الولايات المتحدة ضد وحدة العــراق الوطنية ونسيجه الاجتماعي، فإن إدارة بوش أقنعت الكثير من العراقيين، وربمــا معظمهــم، أنها لم تحتل بلدهم لكي تنشر الحرية، بل لتمارس شكلا جديدا أكثــر تطورا من أشكال الإمبريالية. وفي الاستطلاع الأخير أظهر أغلب العراقيين أنهــم، ينظرون إلى الولايات المتحدة بوصفها قوة تدمير وليست قوة تحرير. وهذا النمط من الإنكار والتذمر أثار لديهم حماسة وطنية عالية، تبينت معالمها في تصاعد أعمــال المقاومــة المسلحة للوجود الأمريكي، وارتفاع معدلات خسائره البشرية والمادية، وهو ما قد يؤجج في المراحل المقبلة ثورة وطنية عارمة يشارك فيها غالبية العراقيين.

(1) تم نشر التقرير باللغة العربية في وكالة الأنباء العراقية 26 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

الخاتمة

لا يجـادل أحد في أن الأكراد عانوا كغيرهم في العراق من إشكالية الاندماج في هـوية وطنية جامعة، نظرا لتطلعاتهم القومية في الاستقلال من جانب، وبسبب أخطـاء بعض النظم العراقية التي ظلت تنظر إلى المسألة الكردية على أنها مجرد تمرد لمجموعة خارجة عن القانون، تتلقى دعما ومساعدات أجنبية للإخلال بالأمن الوطني العراقي. كان لبقاء المسألة الكردية دون حلول سياسية حقيقية أثر واضح في استمرار ثقافة الإقصاء في الواقع العراقي، إذ فشلت غالبية النظم العراقية في تنمية تجربة ديمقراطية، تقوم على الاعتراف بالمواطنة كإطار عام يجمع كل العراقيين بغض النظر عن انتماءاتهم الطائفية والعرقية، كما فشلت في بناء أطر رضائية جامعة تسمح بالتعايش المشترك والقبول بالشريك الآخر في الوطن. وقد شكلت لغة السلاح والقوة العسكرية المفرطة في أحيان كثيرة بديلا مقنعا، لجأت إليه أغلب الحكومات العراقية لحل إشكالية الاندماج الكردي في الهوية العراقية، وهو ما ساهم لاحقا في إنعاش كثير من مظاهر التهميش والتطرف في المشهد السياسي العراقي، وزيادة الاحتقان والتوتر في الشارع العراقي بشقيه العربي والكردي، وتلك ولا شك كانت من أهم علامات اليأس من اكتمال مشروع سياسي وطني، يجمع عليه العراقيون، يحل إشكاليات هويتهم الوطنية.

بالقطع لم تكن الحكومات العراقية هي اللاعب الوحيد في صناعة مشاهد الإقصاء والعنف في الواقع السياسي العراقي، فأدوار القوى الخارجية في تأجيج الصراع القومي في العراق لم يكن من قبيل نظرية المؤامرة، التي اعتادت نظمنا العربية إطلاقها لتبرير أزماتها المستعصية وسلوكياتها المنحرفة حيال فئات من شعوبها. لقد كانت أساليب التدخل السياسي والدعم المالي المباشر أحد الخناجر التي تمكنت بريطانيا سابقا والولايات المتحدة وإيران وإسرائيل لاحقا من غرزها في الجسد العراقي، وكانت من العوامل الدافعة لاستمرار التمرد الكردي وتصاعده، وذلك لغايات لا تخدم نضال الكرد القومي بقدر خدمتها لرؤية القوى الكبرى

الـــراغبة في استنـــزاف القدرات العراقية لصالح مشاريعها المتعلقة بالعراق وعموم المنطقة العربية.

كـــان دخـــول الـــولايات المتحدة وإسرائيل وإيران على خط الدعم المالي والعـــسكري والـــسياسي من أكبر الأخطاء التي ارتكبتها الحركة الكردية العراقية، حـــيث أفقـــد التدخل الأجنبـــي مطالب الأكراد بُعدها الوطني، وأصبغها بمقاصد دولـــية هـــدفها إضعاف العراق وزعزعة استقراره الداخلي، وذلك لغايات تخدم المـــصالح الأمريكية والإسرائيلية حيال العراق وعموم المنطقة العربية، وهو ما تأكد بـــشكل ســـافر بعد عام 1991. حيث لعب التدخل الأمريكي-البريطاني المباشر، بذريعـــة حمايـــة الأكراد، دورا في اختراق وحدة العراق الوطنية، وشكلت الحماية العـــسكرية لإقليم كردستان والدعم السياسي والاقتصادي والعسكري للأحزاب الكـــردية في انعـــاش مطالب الأكراد القومية باتجاه مخل بسيادة العراق واستقلاله الـــسياسي. وقد منحت الرعاية الأمريكية والغربية الأحزاب الكردية واقعا سياسيا مؤثرا، تبينت أبعاده في المراحل التي أعقبت احتلال العراق في نيسان/أبريل 2003، حـــيث دخلت تلك الأحزاب بقوة إلى الواقع العراقي الجديد، وتمكنت من توظيف تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة لكسب المزيد من مرتكزات القوة لتعزيز مشروعها القومي في إطار الفيدرالية، التي لم يعد يخفي قادة كرد كبار أنها ستشكل مـــنذ الآن مـــرحلة وســـطى للانتقال لاحقا إلى الدولة الكردية المستقلة، ومتى ما سنحت الظروف الدولية بذلك.

لم تكـــن سياســـة التحالف الكردي مع المشروع الأمريكي الرامي لتفكيك العـــراق ورفـــع القيادات الكردية لشعارات قومية وعنصرية تكرس انفصالها عن النـــسيج الـــسياسي والاجتماعي العراقي لتمر دون أن تحدث ارتباكا واحتقانا في الـــشارع العراقـــي، بعد أن أخذت تبدي كثير من الأحزاب العراقية ومؤسسات المجـــتمع المدني وقطاعاته الجماهيرية انتقاداتها المعلنة لأداء الأحزاب الكردية المنفلت عـــن قواعد العمل السياسي، فالاستغلال المريب لمعاناة العراقيين عموما، والمساهمة عـــن قـــصد في زيادة أزماتهم السياسية والأمنية والاقتصادية والمساهمة مع القوى الظلامية الساعية في تفكيك عرى النسيج الاجتماعي والسياسي للمجتمع العراقي، قـــد خلق ردة فعل عنيفة في الشارع العراقي، وأظهر نوعا من التشفي لأي خطوة

يقوم بها أعداء الأكراد لتحجيم اندفاعاتهم القومية كما فعلت تركيا في مرات كثيرة.

وفي الوقت الذي يبحث فيه غالبية العراقيين عن مخرج للتخلص من واقع الاحتلال الأمريكي وتبعاته الثقيلة، بدأ الأكراد يضغطون ويتحدثون عن همومهم الذاتية في الفيدرالية وتقرير المصير والاستقلال، وتناسوا أن تلك المطالب باتت عامة ومشتركة لعموم العراقيين، الذين ينبغي أن يتوحد مطلبهم جميعا في مقاومة الوجود الأمريكي واستعادة السيادة والحرية وتقرير المصير وإعادة الإعمار للبنية التحتية المدمرة.

إن إصرار الأكراد للحصول على بعض المطالب المتعلقة بالفيدرالية، وضم مدينة كركوك، والاحتفاظ بقواهم العسكرية وثرواهم النفطية، وسعيهم الحثيث لبناء مؤسساهم السياسية وأجهزهم المحلية بعيدا عن سيطرة الحكومة العراقية، هو تجاوز واضح لتطلعات بقية فئات الشعب العراقي من العرب والتركمان، الذين ظلوا يجدون في التحركات الكردية جنوحا عن الخط الوطني وضربا للوحدة الوطنية المنهكة بالاحتلال وسياساته التخريبية وتدخلات دول الجوار ومصالحها القومية. ويتخوف معظم العراقيين من أن يفضي الإصرار الكردي على مطالبهم القومية إلى تشجيع أقاليم عراقية أخرى للمطالبة بذات الحقوق تحت ذات الشعارات المبنية على الظلم والاضطهاد والحرمان، لاسيما وأن الدستور الدائم وقانون تشكيل الأقاليم قد أقر بالصيغة الفيدرالية للعراق، وبحق كل ثلاث محافظات أو أكثر في تشكيل إقليم فيدرالي استنادا إلى روابطها الجغرافية والتاريخية، مما يجعل وحدة العراق وروابط شعبه الخاسر الوحيد في ذلك.

لقد أخذ الاعتقاد يتكرس لدى نسبة كبيرة من العراقيين بأن الضغط الكردي للحصول على الفيدرالية، إنما يعكس واقع القوة السياسية والعسكرية التي تملكها الفصائل الكردية نتيجة للرعاية الأمريكية، واستغلالا للظرف السياسي والعسكري المنهك الذي يمر به العراق نتيجة تدمير قواته العسكرية وتكبيل إرادته السياسية، لقد كان الأجدى بالحركة الكردية أن تستكمل الخطوة الصحيحة التي ابتدأتها في مؤتمري لندن 2002 وأربيل 2003، حينما اشتركت بهويتها الوطنية العراقية وطرحت من خلالها مشروعها السياسي الفيدرالي وحظي بموافقة غالبية التيارات

والقوى المعارضة آنذاك، وكان من المؤمل أن تستمر الحركة في رفد توجهاتها السابقة وزيادة رصيدها في الشارع العراقي، إلا أن ركونها إلى واقع القوة والنفوذ الذي حازته بعيد الاحتلال الأمريكي للعراق، أفرز لديها شعورا بالهيبة والقدرة على اقتناص الفرصة لتحقيق أهدافها القومية، فأخذت تنفرد من جديد بأهدافها السياسية عن الصف الوطني، وتذهب بعيدا للمطالبة بالفيدرالية كواقع سياسي غير مألوف في تاريخ العراق الحديث، وهو ما ولّد ردة فعل لدى قطاعات شعبية وحزبية عربية، دفعت لبروز حالة من الاستقطاب والتقاطع القومي في الشارع العراقي، أخذ الاحتلال الأمريكي يتغذى على وجوده واستمراره.

في الختام، فإن مستقبل المسألة الكردية وضمان تمتع الأكراد بحقوقهم القومية، لا يمكن أن يتم بعيدا عن الإجماع الوطني الذي يحفظ للعراق وحدته الوطنية، فذلك الإجماع بات أمرا لازما لتحصيل الحقوق وتثبيت المطالب، لا سيما في ظل الأوضاع المنفلتة والمصالح الفئوية والحزبية الضيقة التي أصبحت تهدد أمن العراق وسلامته الإقليمية، كما أنه شرط من شروط إخراج الاحتلال الأمريكي وتحجيم دوره في اختراق وحدة العراق الوطنية ونسيجه الاجتماعي.

ولا شك أن تحقيق الإجماع الوطني لن يتم إلا في ظل إعادة صياغة وبناء المشروع الوطني العراقي، على أسس سليمة تزيل التشوهات التي لحقت بهوية العراق السياسية، سواء في مراحل الحكم السابقة أو في المرحلة التي تلي زوال الاحتلال الأمريكي، إذ أن إعادة بناء المشروع الوطني وجسره لن يتم في ظل مشروع الاحتلال وسياساته التخريبية، كما لن يتم أيضا في ظل سياسات الإقصاء والتمهيش التي تمارسها بعض الجماعات المهيمنة على العملية السياسية القائمة الآن في العراق، وإنما يتم في إطار حوار بين القوى الوطنية المؤمنة بوحدة العراق، ومن جميع مكونات الشعب العراقي القومية والمذهبية، حوار يستند على الديمقراطية والمصارحة والاحترام المتبادل للتطلعات، حوار يكون سقفه الوطن بكل ما يعنيه من هوية جامعة لكل أشكال التعدد المذهبي والعرقي في الساحة العراقية، حوار يسعى إلى تهذيب الآثار السلبية للتعدد وتطويعها سلميا للدخول في خانة التوحد الوطني، حوار يأخذ بالاعتبار حل المشكلات السابقة التي اعترضت سبيل الوحدة الوطنية، والمشكلات اللاحقة التي خلفها الاحتلال. وفي المرحلتين تبقى المسألة

الكــردية حاضرة، بل وتحتل خصوصية متميزة في الواقع العراقي، إذ أن حلها يعد مــن أقــدس المدخلات لبناء عراق ديمقراطي تتعايش فيه جميع الأديان والمذاهب والقومــيات، حل يكون مدخله الأول اعتراف الشعب العربــي في العراق بحقوق الــشعب الكردي في الهوية وتقرير المصير، ولكن ضمن وحدة العراق وتوافق جميع فــئات الــشعب العراقــي على تلك الحقوق، ومن خلال جمعية وطنية عراقية يتم انتخابها بعد رحيل الاحتلال، تقوم بتحديد أبعاد تلك الحقوق ومقوماتها الدستورية والــسياسية، ونعتقد أن تلك الحقوق ينبغي أن لا تجنح أبعد من الحكم الذاتي الذي أقــر للأكــراد سابقا، ولكن هذه المرة بضمانات وطنية تسمح بتطبيقه على أسس واقعــية بعيدا عن لغة الربح والخسارة التي غلبت على توجه القيادة العراقية السابقة والأحزاب الكردية، ضمانات توسع من صلاحيات الحكم الذاتي، وعلى نحو يجعل الأكراد يشعرون بخصوصيتهم القومية ضمن عراق ديمقراطي موحد.

أمــا موضــوع الفيدرالية، فمن المستحسن للقيادات الكردية، إذا ما أرادت استرضــاء الأغلبــية العــربية في العراق وكسب تأييد الشارع العربــي لمطالبها السياسية، أن تبتعد عن التمسك به في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ العراق، لأن هذا الموضوع ارتبط بنتائج الاحتلال الأمريكي ورؤيته الرامية إلى تقسيم وتفكيك النــسيج الوطني العراقي، وقد بدأت هذه الفكرة توحي لكثير من القوى السياسية والشعبية العراقية بالريبة، وتدل على أشياء كثيرة وبعيدة كل البعد عن فكرة الوطن الواحد والشراكة الواحدة والنضال المشترك بين العرب والكرد، ولهذا فإن مناقشة موضــوع الفيدرالــية ينبغي أن يتم في ظروف طبيعية، يتم قبلها تحرير العراق من الاحتلال ومعالجة المشكلات السياسية والانقسامات الاجتماعية التي خلفها، لا أن يــتم مناقــشة ذلك الموضوع في ظروف التحالف مع الاحتلال، واقتناص فرصة انشغال الغالبية العربية بصراعاتها المذهبية، ومحاولة جني أكبر قدر من المكاسب على الأرض.

أمــا معالجــة مسألة كركوك، وهي من أعقد المسائل التي تعترض سبيل حل المسألة الكردية في العراق، فينبغي أن يتم كذلك في ظروف طبيعية بعيدة عن أجواء الاحــتلال والمراهنة على بقائه، وقد تبين لنا بكل أسف أن زهو الأحزاب الكردية بــتحالفها مــع الاحــتلال دفع إلى ظهور ممارسات عنصرية كردية حيال العرب

والتـــركمان في مديـــنة كـــركوك، أدى إلى هجـــرة مئات آلاف العوائل العربية والتركمانية من المدينة، ولهذا فإن الحل الأمثل لهذه القضية الشائكة أن يتم الرجوع إلى الاتفاقـــيات السابقة بين الحكومات العراقية والأحزاب الكردية، وفي مقدمتها بـــيان آذار/مـــارس 1970، وقانـــون الحكم الذاتي لعام 1974، وفي المحادثات التي أجريت عامي 1991-1992، والتي أقرت بضرورة إجراء إحصاء سكاني في مدينة كـــركوك بالاعتماد على إحصاء عام 1957 كأساس لتحديد هوية كركوك، علما بـــأن ذلـــك الإحـــصاء قد بين أن الأغلبية لم تكن كردية سواء في عموم محافظة كركوك أو داخل مركزها.

إن ذلك الإجراء ينبغي أن يرافقه القيام بسياسات إعادة المهجرين من العوائل الكردية وفق سياقات عادلة، يتم من خلالها إعادة تمكين تلك العوائل من العودة إلى أملاكها السابقة، وتعويض من لا يرغب بالعودة، إضافة إلى تعويض العوائل العربية الراغبة بمغادرة المدينة وعدم إجبار من لا يريد المغادرة، لأن ذلك يخل بمبدأ المواطنة الذي يتيح للفرد العراقي حرية السكن والانتقال إلى أي مدينة عراقية ودون ضغوط أو إجبار، وهذا الأمر ينطبق بكل تأكيد على المواطن الكردي الذي يتيح له القانون العراقي أن ينتقل للسكن والعمل في أي مدينة عراقية دون إكراه أو خويف.

أمـــا فيما يتعلق بتوزيع العوائد النفطية، وهي من الأمور المعقدة التي أخذت تطفـــو على العلاقات العربية الكردية، فينبغي أن لا تخضع لمنطق الغلبة والقوة التي تمارســـها الأحزاب الكردية برعاية الاحتلال، فالسيطرة على ثروات البلاد وإعادة تـــوزيعها هـــي مسئولية الحكومة المركزية، وهو ما هو معمول به في أغلب دول العالم. ولا ينبغي لأي إقليم أو محافظة أن تستأثر بعملية التنقيب والاستخراج والبيع بالاتفـــاق مع الشركات العالمية، كما تفعل الأحزاب الكردية اليوم، ودون موافقة الحكـــومة المركزية، فمن شأن استمرار هذا الواقع أن يخلف آثارا سلبية على وحدة العراق الوطنية، خاصة إذا ما تواصلت تلك الأحزاب مع أسلوب الاستقواء بالمحتل وسياساته الفتكيكية لنسيج العراق الوطني.

يبقـــى أخـــيرا القول: إن حل المسألة الكردية في العراق ينبغي أن يكون حلا عـــراقيا وطنـــيا خالـــصا، يتم فيه الابتعاد عن أي ضغوطات أجنبية تريد الإخلال بالـــوحدة الوطنـــية العراقية، ومثلما أن مصلحة الأحزاب الكردية أن يقر العرب

بالحقوق القومية الكردية ويعترفون بهويتهم القومية في إطار عراق ديمقراطي موحد، فعلى الأحزاب الكردية أن تقدم ميثاق شرف وطني تقر فيه بعدم اللجوء إلى الخيار الأجنبي والضغوط الخارجية لكسب الحقوق.

لقد أثبت تاريخ الحركة الكردية في العراق أن خيار الاستعانة بالقوى المعادية للعراق هو خيار فاشل، أضر بتاريخ الحركة الكردية ونضالها القومي، وجلب الكوارث الإنسانية للشعبين العربي والكردي في العراق، مثلما أثبت أن لجوء النظم العراقية إلى الخيارات العسكرية وأساليب العنف لحل المسألة الكردية هي خيارات فاشلة أيضا، جلبت الفوضى وعدم الاستقرار وضياع فرص التنمية الحقيقية للبلد. ولهذا فمن شأن لجوء الأكراد إلى الخيار الوطني، وضمن جبهة تضم القوى والتيارات العراقية الأخرى، أن يعزز من فرص الأحزاب الكردية للحصول على مطالبها القومية. وفي الواقع العراقي الراهن، بات هذا الأمر شرطاً ضرورياً بهدف إيجاد إجماع وطني على حل جميع الإشكاليات التي يعانيها العراق، وفي مقدمتها بالقطع إشكالية الاحتلال وإيجاد إجماع وطني لخروجه، ومن ثم إشكالية تصور شكل الدولة العراقية المنشودة بعد الاحتلال، وهويتها الوطنية وطبيعة علاقات مكوناتها الرئيسة، فحسم تلك الإشكاليات باتت ضرورة لازمة لنهوض العراق من جديد، وفق أسس تقوم على حكم الدستور والقانون الذي يتيح للأكراد، كما لغيرهم، الحصول على حقوقهم دون تمييز أو إكراه.

سيرة ذاتية

- دكتور دهام محمد العزاوي

- ولد في العراق – محافظة صلاح الدين عام 1970.
- دكتوراه في العلوم السياسية.
- عمـــل باحـــثا متفرغا في مركز الدراسات الدولية في جامعة بغداد للمدة من 1995 الى 2001.
- عمل لذات المدة محاضرا في الجامعات العراقية التالية:
  - جامعة بغداد
  - جامعة النهرين
  - جامعة اليرموك
- عمـــل مدرسا وباحثا في قسم العلوم السياسية/كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة المرقب – ليبيا للفترة من 2001–2005
- يعمـــل مدرسا وباحثا في قسم العلوم السياسية/كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة السابع من أكتوبر – ليبيا من العام الدراسي 2005 وإلى الآن.
- قام بتدريس المواد التالية:
  - مبادئ العلوم السياسية
  - السياسة الخارجية
  - الفكر السياسي
  - التحليل السياسي
  - الرأي العام والإعلام الدولي
  - الدبلوماسية
  - النظم السياسية المقارنة
  - الأمن القومي العربـــي

- مبادئ حقوق الإنسان
- التنشئة السياسية
- الجغرافية السياسية
- الثقافة الإسلامية
- تاريخ الوطن العربـــي
- علم الاجتماع السياسي
- التنظيم الدولي
- التنمية والتحديث
- السياسية والحكم في الاسلام

- صدر له عدد من الكتب والبحوث العلمية:

أولا – الكتب:

- الأقلـــيات والأمـــن القومـــي العربـــي: دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي، دار وائل، عمان، 2003
- العـــولمة والـــتدخل الانساني لحماية الأقليات دار الثقافة الجديدة، عمان (تحت الطبع).

ثانيا – البحوث العلمية:

- التدخل الصهيوني في مشكلة جنوبـــي السودان، مجلة قضايا دولية، العدد 32، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد 1999
- الأمـــم المتحدة والتدخل الانساني: رؤية نقدية في ظل الواقع الدولي المعاصر، مجلة الأدآب والعلوم العدد الأول، جامعة ناصر، ليبيا 2001.
- الـــبعد الديني لمفهوم الإرهاب في السياسة الصهيونية، مجلة التواصل، العدد 2 ،جمعية الدعوة الاسلامية، طرابلس، يونيو 2004.
- المسألة الكردية في العلاقات العراقية التركية وأثرها في الأمن القومي العربـــي، مجلة شؤون عربية، العدد120، جامعة الدول العربية، القاهرة، يناير 2004
- البعد الاسرائيلي في الاحتلال الأمريكي للعراق، مجلة شئون عربية، العدد 134، القاهرة، جامعة الدول العربية ربيع 2008.

- الاحـــتلال الأمريكي وأبعاد الدور الإقليمي في العراق، مجلة دراسات عراقية، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، عمان 2008.
- صـــورة الإســـلام في الغـــرب: بـــين التبرير الديني والتوظيف السياسي، مجلة التواصل، جمعية الدعوة الاسلامية طرابلس تحت النشر.

- - صدرت له عشرات المقالات في الصحف العراقية والعربية.
- - كاتب في عدد من المواقع الاليكترونية ولاسيما الجزيرة نت.
- موبايل 00218913240430
- Dhaam3@yahoo.com

أثار الاحتلال الأمريكي للعراق وما رافقه من انهيار معالم الدولة العراقية تساؤلات مهمة حول مستقبل الوحدة الوطنية في العراق عموماً، والمسألة الكردية في العراق بشكل خاص، في ظل الرعاية الأمريكية للأحزاب الكردية، وطموحاتها المتعلقة بتحقيق الفيدرالية، وضم مدينة كركوك الغنية بالنفط، وتشكيل حكومة وبرلمان كردي مارس كل مظاهر السيادة والاستقلال عن الحكومة المركزية العراقية، وما أعقب ذلك من مشاريع سياسية واقتصادية كرست الواقع الكردي الجديد، مثل قانون إدارة الدولة المؤقت، والدستور الدائم، وقانون تشكيل الأقاليم، ومن ثم الدستور الكردي وقانون الاستثمار في إقليم كردستان. كما أثار تساؤلات أيضا حول الضمانات التي من الممكن أن تحصل عليها القوى السياسية العراقية الأخرى، من عدم تحول الفيدرالية الكردية إلى مشروع سياسي قومي يهدد سلامة العراق ووحدة أراضيه، لاسيما في ظل استمرار الأحزاب الكردية في سياساتها لتكريس مظاهر السيادة في إقليمها بعيدا عن سلطة الحكومة المركزية. ثم تساؤلات حول الموقف الإقليمي من تصاعد مكتسبات أكراد العراق على حساب تراجع حقوق الأكراد في الدول المجاورة. فهل ستستلم تلك الدول بالأمر الواقع أم أنها ستواصل معارضتها السياسية وضغوطها العسكرية على نحو يمنع انتقال عدوى الوضع الكردي العراقي إلى أقاليمها الملتهبة بالعنف والتمرد؟

ثم السؤال الأهم حول حدود التحالف الكردي الأمريكي. فهل سيفي الأمريكان بوعودهم للأحزاب الكردية في الفيدرالية والسلطة والثروة؟ وهل تدرك تلك الأحزاب أن لتحالفات الولايات المتحدة اشتراطاتها وحدودها؟ وهل تدرك أن الإخفاقات التي يواجهها المشروع الأمريكي [...] بلا شك على حدود ذلك التحالف؟ ألم يع الأكراد دروس [...] مع وزير الخارجية الأمريكية هنري كيسنجر؟

إن هذه الدراسة معنية بالإجابة على تلك التساؤلات و[...]



الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية

د. دهام محمد العزّاوي

- دكتوراه في العلوم السياسية.
- عمل بين عامي 1995 و 2001 باحثاً متفرغاً في مركز الدراسات الدولية في جامعة بغداد ومحاضراً في جامعات بغداد، والنهرين، واليرموك.
- عمل مدرساً وباحثاً في قسم العلوم السياسية / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة المرقب – ليبيا للفترة من 2001-2005
- يعمل حالياً مدرساً وباحثاً في قسم العلوم السياسية / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة السابع من أكتوبر في ليبيا.
- صدر له «الأقليات والأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي»، دار وائل، عمان، 2003، و«العولمة و التدخل الإنساني لحماية الأقليات»، دار الثقافة الجديدة، عمان (تحت الطبع).
- كاتب في عدد من المواقع الاليكترونية ولاسيما الجزيرة نت.

تصميم الغلاف: سامح خلف

ISBN 978-9953-87-771-6



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.


مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES